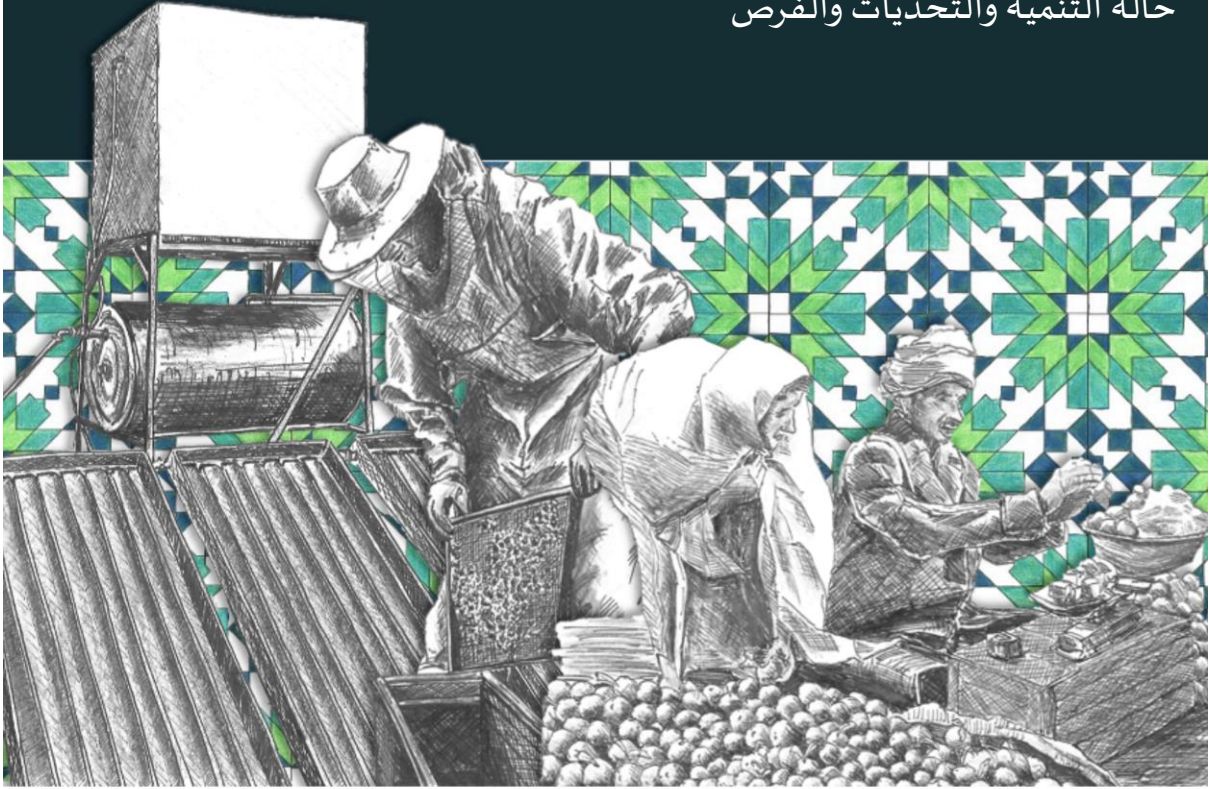


تقرير

التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

حالة التنمية والتحديات والفرص



نوفمبر ٢٠٢٢

ناتاليا ريبالي كاريلو وألكسندر ريفياكين

بالشراكة مع



بدعم من



نبذة عن هذا التقرير

جرى إعداد هذا التقرير استنادًا إلى مبادرة أطلقها مرفق سند للمساعدة الفنية، وتولى إجراء البحث شركة هيدرا للحلول المستدامة المحدودة (HEDERA Sustainable Solutions GmbH).

ويعمل مرفق سند للمساعدة الفنية - الذي تديره شركة فاينانس إن موشن (Finance in Motion) إلى جانب صندوق سند لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يعمل بشكل وثيق مع شركاء الصندوق لإجراء مشاريع تُسلِّح مستخدمي الصندوق بالمعرفة والأدوات اللازمة لتقديم الخدمة المثلى لرواد الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعمل على تحسين إمكاناتهم. ويعمل المرفق أيضًا على تطوير قدرة القطاع المالي في مختلف نواحي المنطقة من خلال شبكته المكونة من جهات مستثمر بها. وفي ظل تزايد ظهور التهديدات التي تفرضها أزمة المناخ على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن المرفق كان وما زال داعمًا للشركاء في رسم مساهمهم نحو التحول إلى الحلول المُستدامة واستيفاء المتطلبات التنظيمية وبناء التصور العام لمخاطر المناخ.

تعمل شركة هيدرا على ابتكار مجموعة من الحلول الرقمية لدعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر والمستثمرين المؤثرين في عمليات إدارة بيانات التأثير، ومن ذلك على سبيل المثال جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير ومتابعتها.

عند الاقتباس، يُستخدَم العنوان المرجعي التالي: ناتاليا ريبالي كاريلو وألكسندر ريفياكين (٢٠٢٢) التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: حالة التنمية والتحديات والفرص. تقرير مرفق المساعدة الفنية التابع لصندوق سند لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٢٢.

بيانات التواصل: alexander@reviakin.me و natalia@hedera.online

شكر وتقدير

أعد هذا التقرير كل من ناتاليا ريبالي كاريلو الحاصلة على درجة الدكتوراه في الهندسة وألكسندر ريفياكين، مسترشدين بمدخلات من إحدى دراسات الحالة التي أجرتها مؤسسة أندنا تمويل للقروض الصغرى في تونس، ومؤسسة مخزومي في لبنان، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن، وشركة تمويلكم في الأردن. وخضع التقرير للمراجعة على يد كل من إيفيتا تانشيفا نيكولوف، وكاتيرينا مورتون، ونيينا نيبس من شركة فاينانس إن موشن. وقد ساعد في إعداد البحث كل من ألفونسو كاياتزو، وأنجيليكا لوزانو، ودانيا أوبرت، وفيليب ريبالي (من شركة هيدرا). وتولت سيسيليا سكوت المراجعة اللغوية للنص وتنقيحه. رسام صور الغلاف: أرتور مونتيرو، ومن تصميم كاتالينا هيرتاس ماتيسوس.

المساهمون

أجريت مقابلات مع: أيمن الطوبوي (أدفنس للتمويل الصغير - تونس)، وعلاء سهاونة (الشركة الأهلية للتمويل الأصغر)، ويوسف الكريبي (بنك الكريبي للتمويل الأصغر الإسلامي)، ولازا حسون (إيه إي بي لبنان AEP Lebanon)، وأحمد عبد الوهاب (باي أند جو Buy&Go)، وبيتر زيترلي وصبا نوتا (المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP)، وهاوارد ميلر (مركز الشمول المالي Center for Financial Inclusion)، وأمين باسلي (المركز المالي لأصحاب المشاريع - تونس)، ويوسف مكوار ومحمد خالد ومائيو ليونارد (مؤسسة التمويل الدولية IFC)، وفارتيكيس كيوثليان (مؤسسة مخزومي)، وشرف الكبسي (المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر - اليمن)، وحسن المليجي (مؤسسة بيبيل باور إنكلوشن People Power Inclusion)، وراني سعد وسحر الطيبي (شبكة سنابل)، وهبة حمارشة (شراكة - الاتحاد الفلسطيني لشركات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر)، وعامر الهديمي (فيتاس فلسطين)، وأحمد بايسيا (الصندوق الاجتماعي للتنمية - اليمن)، وعبير عبوة وعلي عباينة (الشركة الأردنية للتمويل الأصغر - تمويلكم)، وعلي أبو طالب (شبكة اليمن للتمويل الأصغر).

الصور

الصفحة ٢٣: المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن، والصفحة 24: الشركة الأردنية للتمويل الأصغر - تمويلكم، والصفحة ٣٠: أندنا تمويل، والصفحة ٣٢: مؤسسة مخزومي.

المحتويات

٥ الملخص التنفيذي
٧ مقدمة
٩ ما المقصود بمنهج التمويل الشامل الأخضر في التمويل المستدام؟
٩ محاور العمل الرئيسية في مجال التمويل الشامل الأخضر
١٠ ١- الاستراتيجية البيئية
١٠ ٢- إدارة المخاطر البيئية ورصد الفرص
١١ ٣- توفير المنتجات المالية المستدامة والخدمات غير المالية
١٢ أدوات تقييم أداء التمويل الشامل الأخضر
١٣ الملخص
١٤ تقييم التمويل الشامل الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١٤ إطار انتشار التمويل الشامل الأخضر
١٥ البيئة التمكينية
١٥ التنفيذ
١٥ الطرح
١٦ منهجية البحث
١٧ البيئة التمكينية
١٧ نظرة عامة
١٧ اللوائح التنظيمية والتحديات
١٨ الشركاء
٢٠ التنفيذ: الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر
٢٠ نظرة عامة
٢٠ الاستراتيجية البيئية
٢٢ إدارة المخاطر البيئية
٢٤ دراسات الحالة
٢٤ مثال ١: المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر - اليمن
٢٥ مثال ٢: تمويلكم (الشركة الأردنية للتمويل الأصغر) - الأردن
٢٧ طرح المنتجات المالية وغير المالية الخضراء
٢٧ نظرة عامة
٢٧ المنتجات المالية للأسر والمشاريع
٢٩ المنتجات الخضراء للأغراض الزراعية

٣٠	انتشار المنتجات المالية وغير المالية الخضراء
٣١	دراسات الحالة
٣١	مثال ٣: أندا تمويل (تونس)
٣٢	مثال ٤: مؤسسة مخزومي (لبنان)
٣٤	الاستنتاجات
٣٤	النتائج الرئيسية
٣٥	أبرز إجراءات الدعم
٣٥	تجهيز البيئة وتحولها إلى بيئة تمكينية لفرض تقديم الدعم إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر
٣٥	تنفيذ الاستراتيجية البيئية
٣٦	تحسين عملية إعداد المنتجات
٣٦	النظرة المستقبلية
٣٨	المؤسسات المشاركة
٤١	الملحق
٤١	نظام تحديد الدرجات -- إطار انتشار التمويل متناهي الصغر الأخضر
٤٤	التحليل حسب البلد
٤٥	مصر
٤٥	الأردن
٤٦	لبنان
٤٦	المغرب
٤٧	الأراضي الفلسطينية
٤٧	سوريا
٤٨	تونس
٤٨	اليمن
٤٩	الاستبيان
٦٧	المراجع

الملخص التنفيذي

لا شك أن التغيّر المناخي سيؤدي إلى تغيير المسارات التي تتبعها اقتصاديات دول العالم في هذه الأيام، فضلاً عما له من تداعيات كبيرة على قدرة الشركات على الصمود وسبل كسب العيش. وبالحدث عن التمويل الشامل الأخضر، يمكننا القول بأنه نهج يؤكد الصلة الوثيقة بين آثار التغيّر المناخي والشمول المالي. ومن جهة أخرى فإن المخاطر التي يُشكّلها تغيّر المناخ - بدايةً من أزمات الطاقة مروراً بالظواهر الجوية القاسية وتُدرّة الموارد وتلوث أو تديّي جودة المياه ومشكلات الصرف الصحي - لها تأثيرات حادة بشكل خاص على السكان محدودي الدخل والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي منطقة كبيرة تعيش فيها شرائح واسعة من السكان في مناطق مُهددة بالتصحّر وارتفاع منسوب مياه البحر والشح المائي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن جميع الجهات الفاعلة في المنظومة المالية بالمنطقة تتحمل دوراً في الحدّ من آثار التغيّر المناخي وإعداد مجموعة جديدة من نماذج التنمية المُستدامة، كما أن قطاع التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا له بالغ الأثر في مواجهة تلك التحديات بفضل تنوع خدماته المالية ومستويات انتشاره المُتعمقة وموارده البشرية ذات الخبرة؛ لذلك يمكن للمؤسسات المالية متناهية الصغر - من خلال إعداد الاستراتيجيات البيئية، وتنفيذ ممارسات التخفيف من حدة مخاطر المناخ، وطرح المنتجات والخدمات المالية وغير المالية الخضراء - أن تضمن جاهزية الفئات الضعيفة من السكان وتُسلّحهم بسُبل الحد من المخاطر المناخية واسعة النطاق وبما يجعلهم يتكيفون معها.

وفي هذا السياق، أطلقت شركة هيدرا للحلول المستدامة مشروعاً بحثياً حول التمويل المُستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتمويل من مرفق سند للمساعدة الفنية وإدارة شركة فاينانس إن موشن. وانطلق المشروع بأربعة أهداف أساسية وهي: (١) قياس مستويات الوعي لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر بشأن موضوع التمويل المستدام؛ و(٢) قياس التقدم المُحرز نحو تنفيذ الاستدامة على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء، وذلك عن طريق تحديد الاستراتيجيات البيئية الحالية، وممارسات إدارة مخاطر المناخ، والمنتجات والخدمات المالية وغير المالية المستدامة؛ و(٣) تحديد الدعم الذي تحتاج إليه مؤسسات التمويل متناهي الصغر لإعداد استراتيجياتها البيئية ودمج الاستدامة في عملياتها؛ و(٤) تحديد أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين الذين يساهمون في إنشاء بيئة مُمكنة للتمويل المستدام.

ولتحقيق هذه الأهداف، تناول البحث موضوع التمويل المُستدام من منظور منهج "التمويل الشامل الأخضر" الذي يأخذ في الحُساب العلاقة بين الاستدامة والتمويل متناهي الصغر، وكانت المنهجية المستخدمة وهي "إطار انتشار التمويل الشامل الأخضر" من إعداد شركة هيدرا. وبدأ البحث بعمل استبيان لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنطقة، وذلك لتحسين الفهم بشأن مستوى النمو الحالي الذي يشهده هذا القطاع، والتعرّف على احتياجات مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومدى امتثال تلك المؤسسات للمعايير واللوائح التنظيمية المحلية والدولية. واختتم الاستبيان ببحث مكتبي وسلسلة من المقابلات أعقبتها مجموعة من ورش العمل التي استمرت على مدار ثلاثة أيام بهدف رفع مستوى الوعي حول هذا الموضوع وإجراء مناقشة واقعية حول الاستراتيجيات المستقبلية والأساليب والأدوات المفيدة.

تُشير نتائج الدراسة إلى أن هذا الموضوع يحظى بأهمية كُبرى لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنطقة. وقد شهدت الورشة حضور مسؤولين من ما يزيد على ٤٠ مؤسسة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وقد أشار جميع من شارك في الاستبيان إلى رغبتهم في الحصول على المزيد من المساعدة الفنية بشأن دمج منهج التمويل الشامل الأخضر في عملياتهم. ويتناول هذا التقرير نظرة عامة على الإجراءات التي نقّدها مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنطقة بجانب مجموعة من الرؤى الثاقبة حول انتشار التمويل الشامل الأخضر، ومن ثم التمويل المستدام في كل بلد. وتراعي النتائج العوامل الخارجية، مثل: المخاطر المناخية، واللوائح التنظيمية والمبادرات على مستوى القطاع، والأنشطة الداخلية المتعلقة برسالة المؤسسة ورؤيتها، وإعداد تقاريرها، وإدارة مخاطرها، وعروض منتجاتها.

تُشير النتائج إلى أنه على الرغم من أن بعض البلدان قد بدأت في إعداد السياسات واللوائح التنظيمية والاستراتيجيات الحكومية التي تتناول موضوع التمويل المستدام، إلا أن المنطقة ما زالت تخطو أولى خطواتها فيما يتعلق بتوفير الدعم المحدد اللازم لإرشاد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في وضع الإجراءات المستدامة ودمجها. ففي تونس والمغرب واليمن، تأتي السياسات الوطنية لدعم تنمية الاقتصادات الخضراء وحماية البيئة، لكنها لا تستهدف تحديداً احتياجات قطاع التمويل الشامل. أما في الأردن، يعمل البنك المركزي على إعداد استراتيجية وطنية للتمويل الشامل الأخضر والتي تهدف إلى التمييز بين سياق قطاع التمويل متناهي الصغر واحتياجاته بالإضافة إلى تسهيل تبني الإجراءات المُصممة خصيصاً لمؤسسات التمويل

متناهي الصغر. وقد عملت جهات التعاون الإنمائي الدولي المختلفة على دعم عمليات تنمية التمويل المستدام في المنطقة ولا سيما في اليمن والأراضي الفلسطينية. أما في مصر وتونس ولبنان والمغرب، فقد عمل المستثمرون المؤثرون دوليًا على دعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر. ورغم كل ذلك، لا توجد حتى الآن برامج للتمويل المستدام متناهي الصغر في المنطقة.

ويمكننا القول بأن المؤسسات الراسخة والناضجة في المنطقة تُعد أكثر تقدمًا من المؤسسات حديثة العهد فيما يتعلق بتنفيذ منبرج التمويل الشامل الأخضر؛ كما أن لديها قابلية أكثر لإعداد الاستراتيجيات البيئية، وإدارة مخاطرها البيئية، وطرح المنتجات المالية الخضراء، إضافة إلى الخدمات غير المالية. ويعتقد ما يزيد على ٧٠٪ من المؤسسات أن المستثمرين والاستشاريين في مقدورهم تقديم الدعم لها في إعداد استراتيجياتها البيئية، في حين أن ما يقرب من ٤٠٪ من المؤسسات لديها علم بشأن إحدى الأدوات القطاعية الحالية لقياس الأداء البيئي كما أن ثلث المؤسسات تراقب مواطن الضعف لدى عملائها، والتي تشمل في المقام الأول محدودية الوصول إلى المياه والطاقة وتأثيرات تغيّر المناخ، مثل: موجات الحر، والجفاف، وحرائق الغابات.

هذا وقد ظهرت الزراعة المستدامة لتكون من أبرز الموضوعات التي تثير اهتمام مؤسسات التمويل متناهي الصغر، حيث أبدى نصف عدد مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي جرى مقابلتها رغبتهما في الحصول على المزيد من الدعم من المستثمرين والشركات لنشر الممارسات المستدامة في مجال الزراعة. وبوجه نصف تلك المؤسسات تحديات تتعلق بصعوبة الموضوع ودرجة تعقيده إضافة إلى نقص الأدوات. وعلى وجه الخصوص، فإن الوصول إلى الأدوات والمعرفة الفنية لتحديد وفهم احتياجات العملاء من حيث الخدمات الأساسية وممارسات الزراعة المستدامة يمكن أن يساعد المؤسسات في زيادة تطوير محافظتها الزراعية.

يمكن لأصحاب المصلحة في التمويل متناهي الصغر أداء دور محوري في تحسين التمويل المستدام في المنطقة. وقد عمدت منظمات التعاون الإنمائي الدولي إلى تصميم مجموعة من البرامج لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بغية توفير تقنيات الطاقة المتجددة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأسر محدودة الدخل. وقدم المستثمرون المؤثرون المساعدة الفنية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في كلٍّ من الأردن والمغرب والأراضي الفلسطينية وتونس لإعداد عروضهم الخضراء. وتوسى شبكات التمويل متناهي الصغر المحلية إلى دعم أعضائها من مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وقد تساهم هذه الشبكات بشكل مثالي في انتشار تبادل المعرفة الفنية ونشر الأدوات وتنفيذ حملات التوعية لموظفي مؤسسات التمويل متناهي الصغر. وعليه، فإن تقديم المساعدة لشبكات التمويل متناهي الصغر والمستثمرين والجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي الدولي والخبراء من مُقدمي المساعدة الفنية من شأنه أن يرشد أصحاب المصلحة أثناء عمليات إعداد المحتوى والأدوات فضلًا عن إقامة شركات مثمرة. وفي حين أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سلطت الضوء على نقص الدعم المقدم من الحكومات والهيئات التنظيمية، إلا أنها تظن في نهاية المطاف أن المستثمرين والمستشارين يمكنهم تقديم الدعم لها في إعداد استراتيجياتها البيئية. وأضيف إلى ذلك أن معظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر ليس لديها دراية بأي لوائح تنظيمية أو برامج حكومية حالية تركز على الاستدامة.

- بناءً على نتائج التقييم والمناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة، ثمة أربع مسارات تنفيذية مُوصى بها:
- (١) إعداد برامج بناء القدرات بالشراكة مع شبكات التمويل متناهي الصغر المحلية والإقليمية.
 - (٢) نشر الأدوات الرقمية وإدارة البيانات الرقمية من أجل تقييم المخاطر البيئية، وتقييم الطلب على المنتجات المستدامة، ورصد التأثير.
 - (٣) تنمية القدرات الداخلية لإدارة المخاطر البيئية.
 - (٤) توفير الدعم لمؤسسات التمويل متناهي الصغر الراسخة والناضجة لتنمية محافظتها المستدامة.

مقدمة

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر مناطق العالم عرضة لمخاطر تغيُّر المناخ، وذلك بسبب ارتفاع مستويات سطح البحر، وتدهور الأراضي، والتصحر، وتكرار الظواهر المناخية القاسية التي تُعرض المنطقة لمخاطر زعزعة استقرارها، وتفاقم الفقر، واضطرار الفئات الضعيفة من السكان إلى الهجرة.

وتمثل ندرة المياه تحديًا ملحًا في المنطقة التي يُعد نصيب الفرد فيها من المياه المتاحة هو الأقل على مستوى العالم. وعليه، فإن أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة معرض لمخاطر الشح المائي بدرجة عالية أو عالية جداً، وهي نسبة شديدة الوطأة عند مقارنتها بالمتوسط العالمي البالغ ٢٢٪. ويتوقع أن يؤدي تغيُّر المناخ إلى تفاقم مشكلة ندرة المياه. وهذا بدوره يمثل تهديدًا كبيرًا للاقتصاد بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص الذي يمثل أحد أكبر مصادر الدخل للمناطق الريفية الفقيرة. ووفق تقديرات البنك الدولي، ستشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكبر خسائر اقتصادية متوقعة من ندرة المياه المرتبطة بالمناخ، والتي تقدر بحوالي ٦-١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠ [٥].

هذا من ناحية، وهناك أمر آخر وهو الطاقة النظيفة وإمدادات الكهرباء التي تنتمي المخاوف بشأنها في المنطقة في ظل التغيُّر المناخي. وقد أفادت التقارير بأن نسبة ٣٠٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٦٥ مليون نسمة) يعيشون دون كهرباء، بينما يعاني أكثر من ربع السكان (٦٠ مليون نسمة) من انقطاع الكهرباء لفترات طويلة والنقص في إمدادات الطاقة [١]. ففي دول مثل العراق ولبنان، نجد أن الحكومة غير قادرة على توفير أكثر من بضع ساعات من الكهرباء في اليوم، وتغطي الشركات من القطاع الخاص فجوة إمدادات الطاقة، وذلك عن طريق تشغيل المولدات المدارة بطاقة الديزل. فضلًا عن ذلك، ارتفعت أسعار الكهرباء والمنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة والأسمدة جراء تداعيات الحرب في أوكرانيا. ووفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي، بلغ مُعدّل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ١٤,٨٪ في عام ٢٠٢١ مقارنة بمتوسط معدل التضخم على الصعيد العالمي البالغ ٧,٣٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٨.

وتشتد حدة تأثيرات التغيُّر المناخي على نحوٍ خاصي بالنسبة للمجتمعات ومشاريع الأعمال المحلية محدودة الدخل والأشد تأثرًا بالكوارث الطبيعية والتدهور البيئي الناجم عن التغيُّر المناخي.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من يمتلك حسابًا مصرفيًا أساسيًا لا تتعدى نسبتهم ٥٢٪ من البالغين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتنخفض هذه النسبة إلى ٤٥٪ عند الحديث عن النساء^١. ومن ناحية أخرى، شهد قطاع التمويل متناهي الصغر نموًا ملحوظًا خلال العقد الماضي وكان له دور محوري في زيادة المستفيدين من الخدمات المالية وتقليص الفجوة بين الجنسين.

يتميز قطاع التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتنوع مزودي الخدمات المالية والمستويات المتباينة من التنمية داخل القطاع. ومثلما حدث في سائر المناطق الأخرى، تأخذ مؤسسات التمويل متناهي الصغر شكل المنظمات غير الحكومية والبنوك التجارية وغير ذلك من الهياكل المؤسسية. ومن الملاحظ أن القطاع شهد تطورًا كبيرًا على نحو خاص في دول مثل المغرب والأردن ومصر واليمن؛ وتعتبر مصر أكبر سوق للتمويل متناهي الصغر في المنطقة من حيث الانتشار، بينما تمتلك المغرب محفظة القروض الإجمالية الأكبر حجمًا. وقد نجح مزودو الخدمات المالية في المنطقة في الانتشار وتنمية الموارد البشرية ذات الخبرة وتحسين أنظمة مخاطر الائتمان ودعم البنية التحتية، بما في ذلك خدمات تنمية الأعمال التجارية ومكاتب الائتمان ووكالات التصنيف الائتماني والشبكات الإقليمية والوطنية. وفي بداية الأمر، هيمنت على القطاع المنظمات غير الحكومية ومنهجية القروض الجماعية، ولكن في السنوات الأخيرة أصبحت مؤسسات التمويل متناهي الصغر ذات صبغة أكثر تجارية وبدأت في تنوع خدماتها ومنتجاتها على نحو يستوفي احتياجات عملائها. وفي الوقت الراهن، بدأت مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقديم مجموعة متنوعة من منتجات القروض الإضافية، من بينها القروض الاستهلاكية وقروض الإسكان وقروض التعليم والقروض الموسمية والقروض الخضراء والقروض الإسلامية. بالإضافة إلى ما سبق، فقد ساعد توفير الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة في تعزيز أنشطة المؤسسات في بلدان معينة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لمعظم مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنطقة تقديم منتجات ادخارية، إلا أن التغييرات المدخلة على الإطار التنظيمي في سوريا واليمن سمحت للمؤسسات المالية التابعة لإشراف البنك المركزي بتوفير هذا النوع من المنتجات.

^١ قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي ٢٠٢١.

نشأ التمويل الشامل الأخضر ليكون منهجًا للتنمية المستدامة إدراكًا للروابط القائمة بين الشمول المالي والاستدامة وكذلك قدرة مزودي الخدمات المالية على التعامل مع المخاطر التي يفرضها التغير المناخي على عملائهم؛ ومن ثم، يُعتبر منهجًا مفيدًا عند استخدامه في تقييم حالة التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويُعرّف التمويل الشامل الأخضر بأنه مجموعة من الخدمات والممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتحقيق أحد الأهداف البيئية، أو للحد من تعرض العملاء النهائيين لمخاطر مناخية، أو لتعزيز إمكانية الاستفادة بصورة مستدامة من الخدمات الأساسية أو نشر تنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة. ويشمل هذا المنهج محاور عمل عدة، ومنها على سبيل المثال إدماج استراتيجيات بيئية، وتحديد المخاطر والفرص البيئية على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء وإدارتهما، وتوفير المنتجات المالية المستدامة والخدمات غير المالية للعملاء.

لمحة عامة عن التقرير وأهدافه

هذا التقرير هو ثمرة مبادرة بحثية طرحها مرفق سند للمساعدة الفنية ونفذتها شركة هيدرا للحلول المستدامة بهدف تقييم حالة التمويل المستدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إطار منهج التمويل الشامل الأخضر، وكذلك من أجل إعداد الاستراتيجيات المستقبلية. تتمثل أهداف هذا التقييم فيما يلي:

- تقييم مستوى فهم التمويل المستدام بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وزيادة الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن التغير المناخي على قدرة الشركات على الصمود، على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء النهائيين.
- التعرف على الاستراتيجيات البيئية الحالية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وممارساتها في إدارة مخاطر المناخ، ومنتجاتها وخدماتها المالية وغير المالية المستدامة المعروضة حاليًا.
- تحديد الدعم الذي تحتاج إليه مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتطوير استراتيجياتها البيئية ودمج منهج التمويل الشامل الأخضر في عملياتها.
- تحديد أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين الذين يساهمون في إنشاء بيئة مُمكّنة للتمويل المستدام بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

ما المقصود بمنهج التمويل الشامل الأخضر في التمويل المستدام؟

أثبت مزودو الخدمات المالية، ولا سيما مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مقدرتهم على بناء القدرة على الصمود وإنشاء فرص اقتصادية للأسر والشركات غير المخدومة من القطاع المصرفي الرسمي أو التي تعاني من نقص الخدمات التي يوفرها القطاع. ويُعد التمويل الشامل الأخضر حلقة وصل طرفيها الشمول المالي والاستدامة، فهو إطار يسعى لإظهار كيفية الاستفادة من الخدمات المالية لمساعدة الأفراد محدودي الدخل والمجتمعات المحلية والمؤسسات في الحد من المخاطر الناجمة عن التغيُّر المناخي والانتقال نحو سبل عيش أكثر استدامة، وفي الوقت ذاته بيان الطريقة التي يمكن من خلالها لمزودي الخدمات المالية تنفيذ الإجراءات على المستوى المؤسسي لزيادة جانب الاستدامة في عملياتهم التشغيلية ووضع الحماية البيئية في مقدمة الأولويات. هذا ويمكن دمج منهجيات التمويل الشامل الأخضر في العمليات التشغيلية لدى مزودي الخدمات المالية بهدف تحسين قدرة الفئات الضعيفة من السكان على مجابهة تغيُّر المناخ، وتخفيف وطأة الآثار السلبية على البيئة على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء، وضمان تحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة. فعلى مستوى العملاء، يشمل هذا المنهج توفير منتجات مالية وخدمات غير مالية مستدامة أو "خضراء" لا تقتصر فقط على مسألة الطاقة النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة بل تشتمل أيضاً على تغطية المنتجات الزراعية المستدامة، والمياه والمرافق الصحية السليمة، والمباني والمنتجات والمواد الخضراء المراعية للبيئة، والاقتصاد الدائري، والممارسات المحسنة لإدارة النفايات، والنقل والمواصلات النظيفة. أما على المستوى المؤسسي، فيمكن لمزودي الخدمات المالية وضع استراتيجية بيئية ودمج ممارسات إدارة مخاطر المناخ، إضافة إلى برامج التدريب وبناء القدرات، بهدف تعزيز الاستدامة في جميع الإدارات وجعلها أحد المبادئ الأساسية للمؤسسة. وبالتالي، يُعد إطار التمويل الشامل الأخضر إطاراً قوياً ودليلاً إرشادياً يُمكن مؤسسات التمويل متناهي الصغر من تنفيذ مبادرات الاستدامة على جميع المستويات.

محاوِر العمل الرئيسية في مجال التمويل الشامل الأخضر

في ضوء الإطار المرجعي للمؤشر الأخضر (Green Index) الذي هو عبارة عن أداة لتقييم الأداء البيئي ابتكرها فريق العمل للتمويل الذي يتعلق بالمناخ والتمويل الشامل الأخضر التابع للمنصة الأوروبية للتمويل متناهي الصغر (GICSF-AG) [٣]، يتوفر للمؤسسات مجموعة من المحاور التي يمكنها اتباعها من أجل الالتزام بالحماية البيئية وإدارتها وتعزيزها على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء وهي على النحو التالي: (١) وضع استراتيجية بيئية مؤسسية وتنفيذها؛ (٢) تحديد المخاطر والفرص البيئية وإدارتها؛ (٣) إعداد معروض من المنتجات والخدمات المالية وغير المالية الخضراء.

هذا وقد عمل مركز الشمول المالي مؤخراً على وضع إطار لتقييم التمويل الشامل الأخضر من منظور المعروض [٤]، فعلى سبيل المثال: الطريقة التي يساعد بها التمويل الشامل السكان محدودي الدخل في الاستعداد لتداعيات التغيُّر المناخي والتصدي لها مع تحسين النتائج الخضراء المراعية للبيئة. ويتألف الإطار الذي وضعه المركز من تعريفات لأربعة مسارات مؤثرة تُمكن المؤسسات المالية من دعم عملائها النهائيين في تحقيق أهدافهم، وهي: مسار التخفيف (الذي يهدف إلى ضخ الاستثمارات في التكنولوجيات النظيفة لتحسين الظروف البيئية المحلية للأسر والمجتمعات)، ومسار التكيف (أي التدابير المتخذة للتعامل مع التغيُّر المناخي سواء في المناطق الريفية أو الحضرية)، والقدرة على الصمود (أي القدرة على الحد من تأثير العميل بالحوادث المتصلة بالمناخ وتعزيز قدرته على الاستجابة لها)، ومسار التحول (كيف تساعد الخدمات المالية في التحول إلى الظروف الجديدة).

وبالنظر إلى الأهداف البحثية لتقييم مستوى فهم التمويل المستدام من قبل مؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحديد الممارسات المؤسسية الحالية والدعم الذي تتطلبه، تستخدم هذه الدراسة إطار المؤشر الأخضر ٣.٠ (Green Index 3.0) في تحليلاتها. وقد وقع الاختيار على هذا الإطار لأنه يتحقق من مستوى التزام المؤسسة وسبل دمج منهج التمويل الشامل الأخضر داخل المؤسسة بالتفصيل. وفيما يلي لمحة عامة عن محاور عمل هذا الإطار المتعلق بالتمويل الشامل الأخضر الذي يتوافق مع البعد البيئي رقم ٧ للمعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي (USSEPM).

١- الاستراتيجية البيئية

تحديد الالتزام: يمكن لمزودي الخدمات المالية تحديد التزامهم تجاه التمويل الشامل الأخضر عن طريق وضع رؤية، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وإسناد مسؤوليات واضحة وتخصيص ميزانية لتحقيق أهداف المؤسسة. كما يمكن للمؤسسات وضع استراتيجية موثقة تُحدد فيها أهدافها الرامية للحد من مواطن الضعف لدى العملاء أو المحفظة الاستثمارية وتقليل الآثار السلبية على البيئة، أو تعزيز القدرة على الصمود أو الآثار الإيجابية على البيئة، أو نشر تبني الممارسات والتكنولوجيات الخضراء بما يلي احتياجات عملائها وطلباتهم.

وضع الأهداف: تستطيع المؤسسة رصد التقدم المحرز وعملياتها وإنجازاتها وإعداد التقارير داخليًا حول كل من أداء الاستراتيجية وتنفيذها، وذلك عن طريق تحديد الأهداف وإدراج المستهدفات والإجراءات والموارد بصورة قابلة للقياس الكمي (مع تحديد المسؤوليات ووضع استراتيجية لبناء القدرات). وقد يكون الامتثال للوائح التنظيمية المحلية ومتابعة الأداء باستخدام المؤشرات القياسية واستهداف تحسين المقاييس جزءًا من الاستراتيجية البيئية التي تضعها المؤسسة. ويجوز للمؤسسات أيضًا إقامة شراكات بهدف دعم تحقيق استراتيجيتها البيئية.

تطبيق المعايير: لأغراض رصد التقدم المحرز، قد يتجه مزودو الخدمات المالية للعمل وفقًا لمبادرات غير إلزامية يطلقها القطاع (مثل: المؤشر الأخضر ٣٠٠، أو البعد ٧ للمعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي، أو أداة موازنة إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير لدى المستثمرين مع المعايير العالمية (ALINUS) التي أطلقتها منظمة سيريز (CERISE) أو تقييمات الأداء المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة)، أو وفقًا للمعايير واللوائح التنظيمية الدولية للإفصاح وإدارة الآثار السلبية على البيئة على المستوى المؤسسي (مثل: لائحة الإفصاح عن التمويل المستدام الصادرة عن الاتحاد الأوروبي (EU SFDR)، أو معايير التأثير لتمويل التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو شهادة تقييم الأثر (B Impact certificate)، أو مؤشرات معايير الاستثمارات المؤثرة وإعداد التقارير بشأن التأثير (IRIS+))، أو وفقًا للتقارير الصادرة حول المخاطر المتعلقة بالاستدامة البيئية والمناخ (مثل: فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ أو شبكة البنوك المركزية والأجهزة الإشرافية المعنية بالتحول إلى النظام المالي الأخضر).

إعداد التقارير بوتيرة منتظمة: من الأهمية بمكان إعداد تقارير بوتيرة منتظمة حول الأداء البيئي من أجل رصد التقدم الذي تحرزه المؤسسة وتحفيز الموظفين بشكل كبير للعمل بجد نحو تحقيق أهداف التمويل الشامل الأخضر. وتستطيع المؤسسات رفع تقاريرها داخليًا إلى مجلس الإدارة، وإبراز الإنجازات المحققة للموظفين، ومشاركة الإنجازات التي حققتها الاستراتيجية البيئية مع الأطراف الخارجية والجمهور العام. كما يمكن للمؤسسات تضمين إنجازاتها ضمن تقاريرها السنوية المتاحة للعامة.

٢- إدارة المخاطر البيئية ورصد الفرص

تحديد المخاطر البيئية: تشكل عملية فهم وقياس مواطن الضعف و المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء النهائيون أولوية رئيسية للمؤسسات التي تُقدّم خدماتها للمجتمعات محدودة الدخل. وقد تصبح المخاطر المناخية ذات صبغة مالية إذا أصبح إنتاج المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة معرضًا للخطر أو إذا تضررت البنية التحتية لتنمية الأعمال التجارية تضررًا شديدًا. فالمؤسسات يمكنها تحديد مواطن الضعف لدى المؤسسة أو العملاء أو المحفظة الاستثمارية تجاه التغير المناخي، والظواهر المناخية القاسية، والتدهور البيئي، وفقدان التنوع البيولوجي، وعدم المقدرة على تحمل تكاليف الطاقة، ومحدودية الوصول إلى المياه والمرافق الصحية، وسوء إدارة النفايات، ووسائل النقل المسببة للتلوث، والأمراض الناجمة عن التخزين غير السليم للمواد الكيميائية أو التلوث في الأماكن المغلقة، وسوء إدارة الأراضي والتربة.

وإضافة إلى تحديد المخاطر المحتملة على العملاء، تستطيع المؤسسات تحديد الآثار السلبية على البيئة الناجمة عن أنشطة العملاء، مثل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتلوث الهواء والماء والتربة، وإزالة الغابات، وتدهور الأراضي، وإنتاج النفايات، والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية. أما على المستوى المؤسسي، فيمكن لمزودي الخدمات المالية تقييم آثار أنشطتهم مثل انبعاثات الغازات الدفيئة، والنفايات المنتجة، واستهلاك الطاقة والمياه والورق والكروتون والبلاستيك والزجاج والمعادن والوقود.

إدارة المخاطر البيئية: يمكن للمؤسسة إجراء جميع عمليات التحديد المذكورة آنفًا داخليًا أو بالشراكة مع الخبراء ومزودي الخدمات التقنية أو التكنولوجية، ويمكنها أيضًا تدريب مسؤولي الإقراض وموظفي مكتب الدعم على تقييم المخاطر البيئية لتحديد مواطن الضعف والآثار السلبية على البيئة على مستوى العملاء أو المستوى المؤسسي. وبمجرد تحديد المخاطر، يُصبح مزودو الخدمات المالية قادرين على دمجها في سياسات إدارة المخاطر المالية لديهم بهدف تصنيف المخاطر وتحديد الإجراءات اللازمة لإدارتها حسب كل فئة، ورصد المخاطر ومستويات تعرض العملاء والمؤسسة لتلك المخاطر من خلال الآليات المعتمدة (حملات بناء القدرات، والتكنولوجيا، وإدارة البيانات، وغير ذلك).

كل ذلك يمثل جوانب عمل واضحة يتعين معالجتها على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء. وتستطيع المؤسسات بدورها تحديد الممارسات المستدامة أو التكنولوجيات النظيفة التي تساعد في تحسين الاستفادة من خدمات الطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي ذات التكلفة المعقولة والموثوق بها، أو زيادة معدلات الإنتاجية، أو الحد من الآثار ومواطن الضعف. ويمكن للمؤسسات أيضًا - لأغراض إدارة المخاطر لديها - أن تضع خطة طوارئ للتخفيف من مخاطر تغير المناخ المحتملة على ممتلكاتها ومواردها البشرية، وشراء تصاريح معتمدة للانبعاثات الكربونية، وزيادة وعي موظفيها حول مواطن الضعف والآثار السلبية، وتدريبهم بشأن الممارسات الجيدة.

اغتنام الفرص: يمكن لمزودي الخدمات المالية إجراء أبحاث حول الأسواق المستهدفة لتحديد طلبات عملائهم واحتياجاتهم المتعلقة بالمنتجات المالية للممارسات والتكنولوجيات الخضراء - كليهما أو أحدهما - والخدمات غير المالية، مثل زيادة الوعي بشأن الحماية البيئية والتدريب والمساعدة الفنية. كما يمكن لمزودي الخدمات المالية مساعدة العملاء في تحديد الجهات المحلية التي توفر الممارسات والتكنولوجيات المستدامة أو التدريب، بالإضافة إلى مساعدتهم في تقييم التكاليف المحتملة، والعائد من الاستثمار، وجودة التكنولوجيات، وحوافز السوق المحلي والحوافز التنظيمية، والدعم التقني، وتحديد التهديدات والمخاطر وشرائح السوق والجوانب ذات الصلة.

ويتمثل الهدف من وضع عمليات تتمحور حول العميل في مساعدة المؤسسات في اختيار واقتراح منتجات وخدمات مالية أو غير مالية معينة لمعالجة احتياجات العملاء المحددة. فضلًا عن ذلك، يمكن للمؤسسات تقييم الفرص المتاحة أمامها لإعداد وتنفيذ استراتيجية بيئية وكذلك نظام لإدارة المخاطر الإيكولوجية والمناخية وأيضًا منتجات وخدمات خضراء استنادًا إلى البيانات المجمعة. وبناءً على أولويات المؤسسة، قد يتطلب اغتنام فرص التمويل الشامل الأخضر جذب عملاء جدد أو تنوع محافظ المشاريع أو اجتذاب المنح أو المواهمة مع التوجهات الحالية في المنطقة أو الدولة محل التشغيل أو تعزيز الابتكار أو كل ما سبق. ويُعد استخدام الأدوات والبيانات أمرًا بالغ الأهمية في تلك الإجراءات التي بدورها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الفرص الاقتصادية لتحسين القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية وزيادة الحماية البيئية وتقليل المخاطر التي تهدد محافظ المشاريع.

3- توفير المنتجات المالية المستدامة والخدمات غير المالية

تمويل التكنولوجيات النظيفة والممارسات المستدامة: يمكن للمؤسسات طرح منتجات لتمويل شراء أنظمة الطاقة المتجددة² والتكنولوجيات الموفرة للطاقة³، ومنتجات المياه، والصرف الصحي والنظافة⁴، والممارسات الزراعية المستدامة وأنشطة إدارة النفايات⁵، والنقل والمواصلات النظيفة⁶ عن طريق منتجات القروض المخصصة أو غير المخصصة والحلول التي لها خطط تسعير حسب الاستخدام بالإضافة إلى خدمات التأجير. وتستطيع المؤسسات إلى جانب تقديم القروض توفير منتجات ادخارية لتحسين القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية، وخدمات إرسال الأموال أو تحويلها لأغراض الزراعة المستدامة، والمنتجات الخضراء، والتأمين ضد مخاطر المناخ، والمساعدة في حالات الكوارث (من خلال قروض الطوارئ).

توفير المزايا لمنتجات مخصصة: قد تنطوي قروض تمويل الممارسات والتكنولوجيات على خصائص فريدة من نوعها، وبذلك تستطيع المؤسسات تكييف حدود القروض لكي تتماشى مع الاستثمارات الضرورية، أو وضع الشروط التي تضمن تعافي الاستثمارات، أو تصميم جدول سداد يتماشى مع التدفقات النقدية التي سيحصل عليها العملاء باستخدام التكنولوجيا أو الممارسة الجديدة، أو تخفيض سعر الفائدة، أو الحصول على ضمانات من المخاطر

² أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية، ومضخات المياه بالطاقة الشمسية، ومجموعات Pico لتوليد الطاقة الكهروضوئية، والمصابيح الشمسية، ومواقف الطهي الشمسية، وأجهزة التجفيف الشمسية، وأجهزة تجفيف المحاصيل بالطاقة الشمسية، والآلات الشمسية المستخدمة في الزراعة المائية، وغير ذلك.

³ موقد الكتلة الحيوية الموفرة للطاقة، وتكيفات الهواء والتلجعات، والعزل الحراري للمباني، ومواقف الطهي المحسنة، ومحولات إنتاج الغاز الحيوي، وحلول إضاءة باستخدام تقنية المصباح الفلويدي الباعث للضوء (LED).

⁴ مرشحات تنقية المياه، وأنظمة تحلية المياه، وصهاريج تخزين المياه، وتوصيلات شبكة إمدادات المياه، وتطهير المياه باستخدام الطاقة الشمسية، والمراحيض الخاصة المحسنة، ومراحيض السماد، والتركيبات المنخفضة التدفق، ومضخات مياه الشرب، وغير ذلك.

⁵ إعادة التدوير، وجمع المواد المستخدمة بغرض إعادة التدوير الإبداعي، وإعادة بيع المنتجات، وتقليل هدر الغذاء، وغير ذلك.

⁶ السيارات الكهربائية أو الهجينة.

الاتمانية، أو ربط خدمات التأمين بالقروض، أو عرض المساعد الفنية أو التدريب. وبإمكان المؤسسات أيضًا أن تدعم تطوير قدرات موظفين وعملاء مُحدثين بغرض زيادة الوعي بشأن الممارسات أو التكنولوجيات عن طريق - على سبيل المثال - عقد جلسات منتظمة لبناء القدرات وإبرام شراكات مع خبراء محليين، وموردين، ومنظمات مدنية، والأطراف الفاعلة العاملة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، ومزودي المساعدة الفنية المتعلقة بنقل المعرفة الفنية، وضمان مشاركة المستهلك.

تمويل المنتجات الخضراء غير المخصصة والممارسة المستدامة غير المباشرة: لا يقتصر طرح مزودي الخدمات المالية لتمويل التكنولوجيات الخضراء والممارسات المستدامة على منتجات مخصصة بشكل كامل ذات خصائص وظروف مُحددة للعملاء. فمن ناحية أخرى، فإن المنتجات غير المخصصة، مثل رأس المال العامل وتمويل الأصول وقروض تحسين السكن أو القروض الزراعية، تسمح للمؤسسات بتمويل التكنولوجيات الخضراء والممارسات المستدامة؛ فعلى سبيل المثال، قد يوفر مزودو الخدمات المالية تمويلًا لرأس المال العامل بهدف تنفيذ حلول تستند إلى النظام الإيكولوجي (مثل تربية النحل، والصبوب الزراعية، وغير ذلك)، أو تمويل شراء تكنولوجيات الطاقة النظيفة لأغراض أنشطة العميل المدرة للدخل (مثل حاضنات البيض أو مضخات المياه العاملة بالطاقة الشمسية)، أو تمويل الأجهزة أو المعدات الموفرة للطاقة لأغراض تحسين السكن في إطار أحد قروض الإسكان (مثل المراحيض الموفرة للمياه، والإضاءة الموفرة LED، وأعمال العزل داخل السكن، وغير ذلك). وبإمكان المؤسسات تحليل الطلب وتقييم جدوى تنفيذ استراتيجية المنتجات المخصصة، وزيادة الوعي، والترويج للحماية البيئية، وتنفيذ الاستراتيجية البيئية التي تُعدها المؤسسة، وذلك عن طريق تتبع الغرض النهائي من القرض الممنوح.

التحقق من الاستدامة المؤسسية: تستطيع المؤسسات رصد عملية تقديم القروض الخضراء وصرافها بهدف تتبع ما تحققه المؤسسات من أهدافها البيئية. وبإمكان مزودي الخدمات المالية تطبيق إجراءات مُحددة وتطبيق أدوات لتسهيل عملية صرف القرض، على سبيل المثال الوثائق الفنية التي تُحدد العائد من الاستثمار، ودراسة الجدوى، والفرص المتاحة لتوليد تدفقات الدخل، ومزايا الأنظمة من حيث تحسين القدرة على الصمود، ومواد التسويق المخصصة، وقنوات التواصل لأغراض خدمة العملاء. وتُمكن هذه المؤشرات من التحقق من الاستثمارات التي يقوم بها العميل وتتبعها باستخدام مقاييس أو معايير بيئية أو برمجيات متخصصة لتنفيذ أو رصد إحدى الممارسات الزراعية أو أنظمة الطاقة المستدامة.

طرح الخدمات غير المالية: يُعد تحفيز الطلب وزيادة الوعي حول أهمية الحماية البيئية أمرًا أساسيًا للمؤسسات التي تتبع استراتيجية بيئية، ويمكن للمؤسسات زيادة الوعي حول مجموعة واسعة من الموضوعات، ومنها مواطن الضعف لدى العميل، واستراتيجيات تخفيف المخاطر، والآثار السلبية على البيئة وطريقة تقليلها، والفرص الاقتصادية والمزايا الاجتماعية للممارسات والتكنولوجيات الخضراء. ويمكن تقديم مواد التدريب من خلال تدريب العميل حضوريًا أو عن بُعد، أو من خلال جلسات وفعاليات مشتركة بين الموظفين والعملاء. ويمكن إمداد موظفي المؤسسات بدراسات الحالة، وألعاب المحاكاة، والمواد التسويقية، وصحائف الوقائع المتخصصة، والأنشطة العملية، والتجارب الإيضاحية التكنولوجية، والتعلم من الأقران عن طريق الزيارات الميدانية، وذلك بهدف تطوير قدراتهم لتقديم التدريب و/أو المساعدة الفنية للعملاء.

أدوات تقييم أداء التمويل الشامل الأخضر

يُنظر إلى محاور العمل المذكورة أعلاه على أنها أبعاد تستعين بها أدوات معينة لتقييم الأداء البيئي بهدف إرشاد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تنمية برامج التمويل الشامل الأخضر لديها. وتحظى هذه الأدوات بمجموعة متنوعة من آليات العمل ذات وجهات نظر وأغراض مختلفة، ومنها بذل العناية الواجبة، وتصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية، وتقييم الأثر.

ومن بين هذه الأدوات أداة المؤشر الأخضر ٣,٠ التي ظهرت عام ٢٠٢٢ وهي من ابتكار فريق العمل للتمويل الذكي المتعلق بالمناخ والتمويل الشامل الأخضر التابع للمنصة الأوروبية للتمويل متناهي الصغر (e-MFP GICSF-AG) بهدف مساعدة مؤسسات التمويل متناهي الصغر في إجراء تحليل متعمق لأداء التمويل الشامل الأخضر لديها جنبًا إلى جنب مع مجموعة كاملة من المؤشرات (النتائج) النوعية والكمية من أجل التعرف على الفجوات، وتحديد الأولويات ووضع خطة عمل لأغراض التحسين، وتلقي التدريب حول الإجراءات والعمليات والمنتجات والأدوات التي يمكن تنفيذها في ضوء التمويل الشامل الأخضر لتحسين أداء هذه المؤسسات.

وهناك أيضًا أداة مؤشرات الأداء الاجتماعي ٤ (SPI4) وهي عبارة عن أداة تدقيق للأداء الاجتماعي ابتكرتها منظمة سيريز (CERISE) الفرنسية غير الحكومية من أجل مساعدة المؤسسات المالية على تحقيق رسالتها الاجتماعية، وهذه الأداة تساعد مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تقييم مستواها في تنفيذ المعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي (USSPM). ومنذ عام ٢٠١٤، قدمت هذه الأداة إمكانية تقييم الأداء البيئي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر عن طريق دمج المؤشرات النوعية للمؤشر الأخضر ١,٠ ومنذ عام ٢٠١٦ المؤشر الأخضر ٢,٠.

في عام ٢٠٢٢، أطلق المشروع المشترك بين منظمة سيريز ومنظمة فريق العمل المعني بالأداء الاجتماعي (CERISE+SPTF) تحديًا للمعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي (USSPM) عن طريق دمج بُعد الزامي جديد وهو إدارة الأداء البيئي لتصبح المعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي (USSEPM). وهنا تجدر الإشارة إلى أن مضمون البُعد ٧ من هذه المعايير المحدثة متوافق تمامًا مع أداة المؤشر الأخضر ٣,٠ التي ابتكرها فريق العمل للتمويل الذي يتعلق بالمناخ والتمويل الشامل الأخضر التابع للمنصة الأوروبية للتمويل متناهي الصغر (e-MFP GICSF-AG) وبأتي هذا التوافق على المستوى المفاهيمي بشأن المعايير والممارسات الرئيسية. ومن ناحية أخرى، تُقدّم أداة المؤشر الأخضر ٣,٠ تحليلًا متعمقًا وتُساعد في وضع خطة عمل مفصلة للتحسينات فيما يتعلق بالتمويل الشامل الأخضر. وهذا البُعد ٧ الذي طوره منظمة سيريز ومنظمة فريق العمل المعني بالأداء الاجتماعي بالتعاون مع فريق العمل للتمويل الذي يتعلق بالمناخ والتمويل الشامل الأخضر التابع للمنصة الأوروبية للتمويل متناهي الصغر (e-MFP GICSF-AG) يُساعد في إعداد خطة عمل مفصلة للتحسينات في إطار المعايير الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن أداة Alinus تعني أداة مواءمة إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير لدى المستثمرين مع المعايير العالمية، وأن مؤشرات الأداء الاجتماعي ٤ التابعة لهذه الأداة (SPI4-Alinus) هي عبارة عن مجموعة فرعية من مؤشرات الأداء الاجتماعي ٤ التابعة لمنظمة سيريز (CERISE-SPI4) التي تسمح للمستثمرين في التمويل الشامل بإجراء العناية الواجبة مع مزودي الخدمات المالية. وفي عام ٢٠٢١، تعاونت مجموعة من المستثمرين مع فريق العمل للتمويل الذي يتعلق بالمناخ والتمويل الشامل الأخضر التابع للمنصة الأوروبية للتمويل متناهي الصغر (e-MFP GICSF-AG) والمشروع المشترك بين منظمة سيريز ومنظمة فريق العمل المعني بالأداء الاجتماعي (CERISE+SPTF) بغرض دمج مجموعة فرعية من مؤشرات البُعد ٧ للمعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي وأداة المؤشر الأخضر ٣,٠ في مواءمة إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير لدى المستثمرين مع المعايير العالمية (Alinus).

وهناك أدوات أخرى - مثل أدوات تصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية - قد تُساعد المؤسسات في تقييم الأداء البيئي والالتزامات البيئية لديها. ومن ناحية أخرى، هناك مستثمرون مثل Innpulse وFMO وAgents for Impact وTriple Jump وInvest in Visions لديهم أدواتهم الخاصة لإجراءات العناية الواجبة وتقييم الأداء البيئي للمؤسسة إلى جانب تقييم الممارسات المالية والاجتماعية والحوكومية لديها.

الملخص

تنطوي محاور العمل الأساسية للتمويل الشامل الأخضر على مستويات متنوعة من المشاركة والوعي لدى المؤسسات لتنفيذ الأعمال على المستوى المؤسسي ومستوى العملاء. وستعتمد الدوافع والحوافز للحصول على التمويل الشامل الأخضر على أولويات المؤسسة، وأوضاع السوق، والمخاطر، والبيئة التمكينية التي تعمل المؤسسة في إطارها. وتُجري أدوات تقييم الأداء البيئي تقييمًا للأعمال التي تنفذها المؤسسة إلى جانب محاور العمل الأساسية، ولكنها لا تُجري تقييمًا لبيئة المؤسسة والتحديات التي تواجهها والنظام الإيكولوجي المحيط بها.

وبالنظر إلى تنوع السياقات الاجتماعية والمالية، وقابلية التأثير بتغيّر المناخ، وقضايا أمن الطاقة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، توجد حاجة إلى وضع إطار لتقييم مستوى التنمية لدى مؤسسات التمويل متناهي الصغر بالمنطقة في قطاع التمويل الشامل الأخضر. ويرد في القسم التالي وصف للمنهجية المستخدمة في التقييمات، بما في ذلك أبعاد تقييم البيئة التي تعمل فيها المؤسسات ومحاور العمل الأساسية للتمويل الشامل الأخضر.

تقييم التمويل الشامل الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من الأهمية بمكان عند تقييم حالة التمويل الشامل الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ألا يقتصر التحليل على التقدم الذي تحرزه المؤسسات إلى جانب محاور العمل الأساسية فحسب، بل يتعين أيضاً تحليل منظومة التشغيل لديها وبيئتها التنظيمية. ولتحقيق هذه الغاية، استخدم هذا التقييم "إطار انتشار التمويل الشامل الأخضر" لأغراض التحليل، وتم التقييم عن طريق بحث مكثي، وإجراء استبيان لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى مقابلات نوعية وورش عمل مدتها ثلاثة أيام.

إطار انتشار التمويل الشامل الأخضر

هذا الإطار هو عبارة عن منهج أعدته شركة هيدرا لتقييم العوامل المحركة للتمويل الشامل الأخضر والإجراءات التي ينفذها مزودي الخدمات المالية. ويركز الإطار على الأبعاد الثلاثة التالية:

- البيئة التمكينية: اللوائح التنظيمية والبرامج والشركاء
- التنفيذ: الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر
- الطرح: طرح المنتجات المالية والخدمات غير المالية

تُطرح أسئلة مُحددة في استبيان مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتقييم كل بُعد، وبعد ذلك يتم تقييم الإجابات عبر مؤشرات موحدة ووضع درجات لها من صفر وحتى ١٠٠ درجة.

وفي كل مؤشر، يتم توحيد الدرجات في العينة الخاضعة للدراسة حتى يتراوح نطاقها من صفر وحتى ١٠٠ درجة، ومن ثم حساب متوسط نتائج درجات المؤشر الموحد لاحتساب الدرجة في كل بُعد (من صفر وحتى ١٠٠ درجة). كما يُجرى إعطاء وزن متساوٍ لهذه الدرجات لتقديم تقييم نهائي حول انتشار التمويل الشامل الأخضر الخاص بالمجموعة المستهدفة. ويرد في الملحق النظام المفصل لتحديد الدرجات.

التحديات	البيئة التمكينية ما مدى أهمية السياق الذي تعمل فيه مؤسسة التمويل متناهي الصغر بالنسبة لتنمية التمويل الأخضر؟
اللوائح التنظيمية	
الشركاء	

لا شيء مما سبق منخفض متوسط مرتفع

الأعمال والتطلعات	التنفيذ الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر ما مدى عمق الطريقة التي تنفذ بها مؤسسات التمويل متناهي الصغر سياساتها البيئية وإجراءات إدارة المخاطر؟
إعداد التقارير	
إدارة المخاطر (على المستوى المؤسسي)	
إدارة المخاطر (على مستوى العملاء)	

مبتدئ أساسي بارع متقدم

الطرح	منتجات الأسر/ المؤسسات التجارية	
ما الذي توفره مؤسسات التمويل متناهي الصغر لتحسين قدرة مؤسساتها وعملائها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية؟	منتجات لأغراض زراعية	
	التوعية	
	متقدم	
مبتدئ	أساسي	بارع

الشكل ١: ملخص الأبعاد والمؤشرات المأخوذة في الحسبان ضمن إطار انتشار التمويل متناهي الصغر الأخضر

البيئة التمكينية

صُمم هذا البُعد لتقييم التحديات والدعم الحكومي والتوجهات الموجودة بالفعل على المستوى المحلي وتؤثر في قدرة مزودي الخدمات المالية على تطبيق أجندة عمل للاستدامة، وينظر هذا البُعد في اللوائح التنظيمية الحالية وأصحاب المصلحة والبرامج بهدف تقييم السياق الذي يحيط بتنمية التمويل الشامل الأخضر.

التنفيذ

صُمم هذا البُعد لتقييم مدى التقدم الذي أحرزه مزودو الخدمات المالية في تنفيذ سياساتهم البيئية وإجراءات إدارة المخاطر لديهم، إن وجدت من الأساس، وذلك لتقييم تنفيذ التمويل الشامل الأخضر. ولتحقيق هذه الغاية، يُجرى تقييم قيم الأعمال لدى مزودي الخدمات المالية وأهدافهم فيما يتعلق بالحماية البيئية، ومستوى إعداد التقارير، وإدارة المخاطر البيئية على مستوى العملاء والمستوى المؤسسي.

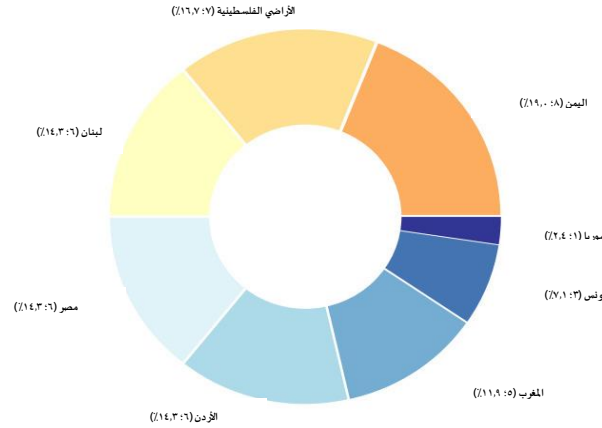
الطرح

صُمم البُعد الأخير لتقييم الأعمال الرئيسية لمزودي الخدمات المالية، ألا وهي توفير الخدمات المالية وغير المالية للأسر والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا البُعد إلى فهم ما توفره المؤسسات لتحسين قدرة عملائها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية وبأخذ في الحسبان عدد المنتجات المالية المخصصة والخدمات غير المالية للأسر أو المؤسسات والزراعة المستدامة ونطاق انتشار هذه المنتجات والخدمات.

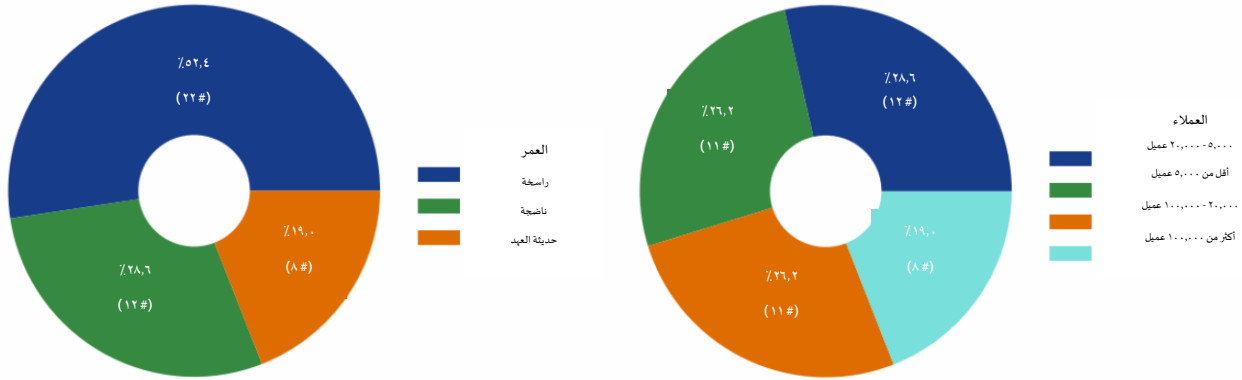
منهجية البحث

في ضوء إطار انتشار التمويل الشامل الأخضر، اشتمل التقييم على استبيان قطاعي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، وإجراء مقابلات شبه منظمة، وأبحاث مكتبية. وأُطلق الاستبيان القطاعي في أوائل يوليو ٢٠٢٢ وتناول مؤسسات التمويل متناهي الصغر في كل من المغرب وتونس ومصر ولبنان والأراضي الفلسطينية والأردن وسوريا واليمن⁷.

أكملت ٤٢ مؤسسة الاستبيان عبر الإنترنت في غضون شهرين (من ١٩ يوليو حتى ١٩ سبتمبر). وضمت قائمة المشاركين مؤسسات من اليمن (٨)، والأراضي الفلسطينية (٧)، ومصر (٦)، والأردن (٦)، ولبنان (٦)، والمغرب (٥)، وتونس (٣)، وسوريا (١). وفيما يلي وصف كمي لعينة تتضمن عمر المؤسسة وعدد العملاء.



الشكل ٢: توزيع المشاركين في الاستبيان



الشكل ٣: وصف موجز للمشاركين في الاستبيان القطاعي. إجمالي عدد المؤسسات: ٤٢ مؤسسة.

لأغراض تحليلية، جرى تقسيم المؤسسات المشاركة إلى عدة فئات وفقاً لعمرها (مؤسسة حديثة العهد: أقل من ١٠ سنوات منذ نشأتها، ومؤسسة ناضجة: يتراوح عمرها من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة، ومؤسسة راسخة: يبلغ عمرها أكثر من ٢٠ سنة) وعدد العملاء (قليل: أقل من ٥,٠٠٠ عميل، ومتوسط: ٥,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠ عميل، وكبير: ٢٠,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠ عميل، وكبير جداً: أكثر من ١٠٠,٠٠٠ عميل).

وبالتوازي مع الاستبيان، أجريت مقابلات شبه منظمة مع مجموعة مختارة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر وأصحاب المصلحة الآخرين في قطاع التمويل متناهي الصغر. وكان الهدف من المقابلات التحقق من صحة البيانات المقدمة في الاستبيانات المكتملة، وتقديم المزيد من المعلومات حول البيئة التشغيلية للمؤسسة، واستكشاف التحديات الرئيسية والدعم اللازم.

تُقدّم نتائج الاستبيان بالتفصيل في الأقسام التالية وفقاً لأبعاد إطار انتشار التمويل متناهي الصغر الأخضر.

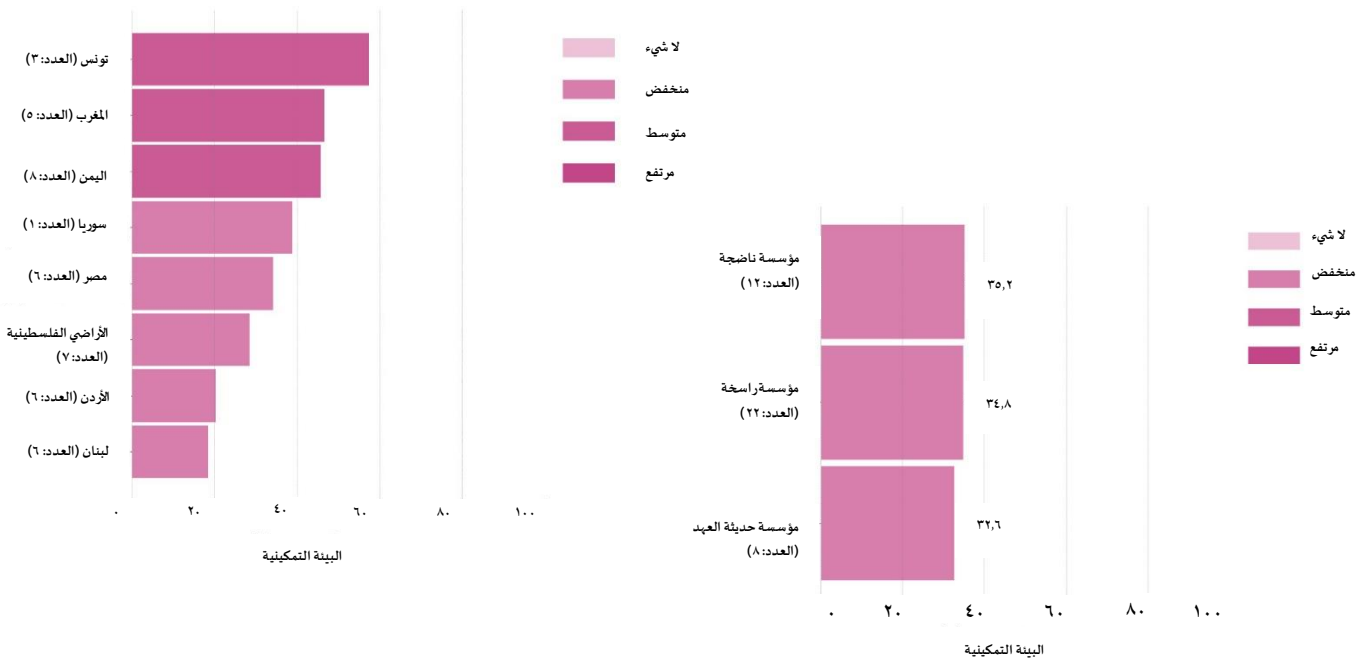
⁷ يتوفر الاستبيان باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية هنا

النتائج

البيئة التمكينية

نظرة عامة

تُظهر نتائج الاستبيان أن أفضل البيئات التمكينية لتطبيق التمويل الشامل الأخضر توجد في تونس والمغرب واليمن، بينما أكبر التحديات في الوقت الراهن التي أبلغت عنها المؤسسات توجد في لبنان والأردن. وفقاً لنتائج البحث، نرى أن مؤسسة معاً (مصر) ومؤسسة التضامن للتمويل الأصغر (المغرب) تعملان في بيئة تمكينية بدرجة كبيرة. وفي الوقت ذاته يعمل برنامج حضرموت للتمويل الأصغر (اليمن)، ومؤسسة أدفنس للتمويل الأصغر (تونس)، ومؤسسة أندامتويل (تونس) داخل منظومة عمل يوفر فيها الدعم الحكومي والشراكات والبرامج وطلبات خدمات التمويل متناهي الصغر بيئة فريدة لتنمية التمويل الشامل الأخضر. ومن ناحية أخرى، سلطت المؤسسات في لبنان والأردن الضوء على التحديات التي تواجهها المؤسسات لتعزيز التمويل الشامل الأخضر، وتشمل على سبيل المثال: عدم وجود شركاء ولوائح تنظيمية وبرامج داعمة بالإضافة إلى ضعف مستوى الطلب. وتُظهر النتائج أنه بغض النظر عن عمر المؤسسة، فإن بيئتها تعتمد على عوامل خارجية لا تخضع لسيطرة المؤسسات.



الشكل ٤: متوسط درجة النضج المؤسسي (الجانب الأيمن) والبيئة التمكينية لكل بلد (الجانب الأيسر)

اللوائح التنظيمية والتحديات

توجد طرق مختلفة تستعين بها الحكومة والهيئات التنظيمية لتشجيع مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تبني منهج التمويل الشامل الأخضر عن طريق وضع متطلبات السياسات وتقديم الحوافز. فنجد أنه قد برز في المنطقة عدد قليل من اللوائح التنظيمية والبرامج التي صبت تركيزها على توجيه القطاع المالي نحو اتخاذ إجراءات بشأن حماية المناخ. ففي مصر، من الممكن إصدار السندات الخضراء (على سبيل المثال لتمويل الحلول المرتكزة على الطبيعة)؛ ومن ناحية أخرى، فعلى الرغم من أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الأردن أبلغت عن غياب اللوائح التنظيمية، بدأ البنك المركزي في إعداد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بدعم من البنك الدولي، وهي استراتيجية سيأتي منهج التمويل الشامل الأخضر ضمن مكوناتها. أما في المغرب، ساهمت مبادرات وبرامج مختلفة في زيادة الوعي داخل قطاع التمويل متناهي الصغر حول إعداد أحد العروض الخضراء. فضلاً عن ذلك، وضعت تونس لوائح تنظيمية تعود بالفائدة على الشركات التي تعمل على مشروعات الاقتصاد الأخضر وتعزيز التنمية المستدامة.

وقد أبلغت ٧٤٪ من مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تقاريرها عن غياب اللوائح التنظيمية التي تلزمها باتخاذ إجراءات واضحة وصرحة في مجال الحماية البيئية. وفي الوقت ذاته، تشير تقارير ٨١٪ من المؤسسات إلى عدم وجود حوافز تنظيمية للشركات التي تتخذ إجراءات في مجال الحماية البيئية. هذا وتوجد ٣ مؤسسات (تمثل ٧,٥٪ من إجمالي المؤسسات) من مصر وتونس واليمن أفادت في تقاريرها إلى الوعي بوجود لوائح تنظيمية وطنية. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن اللوائح التنظيمية تهدف إلى دعم المؤسسات في تونس أثناء مرحلة التنفيذ، أشار مزودو الخدمات المالية إلى وجود تحديات إضافية يواجهها القطاع. فمنذ نهاية عام ٢٠٢١ تحديداً، تحصل المؤسسات على الدعم بموجب القانون فيما يخص الإعفاءات الضريبية في الحالات التي تتعلق فيها الأنشطة بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. ومع ذلك، يزعم مزودو الخدمات المالية بوجود فجوة تمويلية لاكتساب المهارات للموظفين الداخليين⁸.

ويتضح غياب اللوائح التنظيمية في التحديات الثلاثة الرئيسية التي يواجهها قطاع التمويل متناهي الصغر على صعيد البلدان، حيث تزعم ٧٢٪ من المؤسسات نقص الدعم الحكومي، وعدم وجود اللوائح التنظيمية المناسبة التي تُنظم التمويل الأخضر، بالإضافة إلى نقص التمويل لعمليات إطلاق منتجات جديدة. وفي الوقت ذاته، تشير شبكات التمويل متناهي الصغر إلى اتباع نهج يقوم على رد الفعل من جانب الحكومات أي أنها ستتخذ الإجراءات اللازمة إذا رأَت وجود طلب كافٍ من مؤسسات التمويل متناهي الصغر. كما أن العلاقات الوثيقة بين شبكات التمويل متناهي الصغر والبنوك المركزية والهيئات التنظيمية بالإضافة إلى وجود منظومة عمل تعاونية بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر في المنطقة كليهما عاملان من شأنهما توفير إمكانات هائلة لبناء القدرات وزيادة الوعي وبدء برامج عابرة للحدود.

ونجد أن نسبة صغيرة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر (١٦٪) تنظر إلى مستويات التنافسية الكبيرة من البنوك التجارية وشركات الطاقة على أنها تشكل تحدياً وشاغلاً رئيسياً، بينما أشارت ٢٥٪ من المؤسسات إلى العمليات المعقدة المتعلقة باستخدام التمويل.

ويعمل مركز الشمول المالي بالشراكة مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) في الوقت الراهن على أحد الأبحاث الرامية إلى تعميم التمويل الشامل الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل توفير مدخلات لصالح صناعات السياسات حول كيفية وضع برامج التمويل الشامل الأخضر. وتتمثل الأهداف الرئيسية من المبادرة في فهم ما تقدمه الخدمات المالية لمساعدة الفئات الضعيفة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إدارة المخاطر المرتبطة بهطول المطر وارتفاع مستويات سطح البحر ودرجات الحرارة القاسية، وحصر الاستراتيجيات والأدوات التي استخدمها صناعات السياسات والهيئات التنظيمية في المنطقة لدعم التمويل الأخضر، وأخيراً بلورة أفكار جديدة للتمويل الشامل الأخضر في المنطقة وكيفية تعميمه عند إعداد السياسات وبرامج التنمية.

الشركاء

فيما يخص الشراكات، أبرم ٤٣٪ من المشاركين في الاستبيان اتفاقيات مع أصحاب مصلحة آخرين لطرح منتجات خضراء. وقدمت المنظمات التالية حسب كل بلد الدعم أو ما زالت توفر في الوقت الحالي المساعدة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة في الاستبيان فيما يتعلق بتنمية التمويل الشامل الأخضر:

- مصر: صندوق Green for Growth، ومشروع الغذاء للمستقبل بمصر لدعم الأمن الغذائي والأعمال الزراعية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
- الأردن: صندوق Green for Growth، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
- لبنان: صندوق Green for Growth، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
- المغرب: الفيل الأخضر (Elephant Vert)، ومجموعة الطاقة المتجددة والبيئة والتضامن (GERES)، وصندوق Green for Growth، ومؤسسة MicroFinanza، وصندوق "سند"، وصندوق SIDI

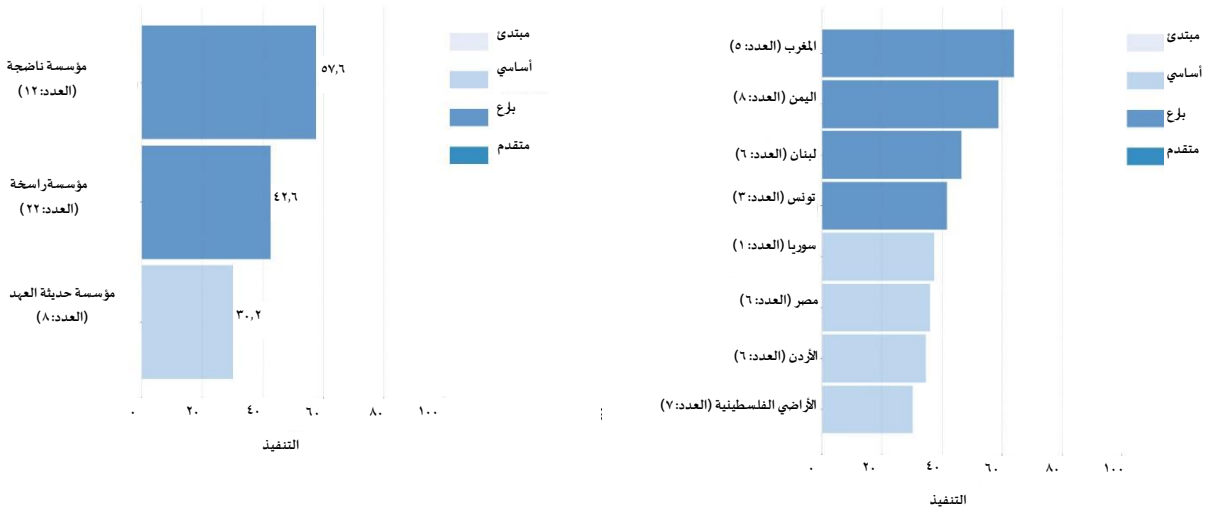
⁸ من الناحية العملية، وعملاً بأحكام المادة ٢٩ من المرسوم عدد ٢١-٢٠٢١ المؤرخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢١ في شأن قانون المالية لسنة ٢٠٢٢، يُقدّم هذا الدعم المالي في شكل إعفاء ضريبي للشركات التي تتعلق أنشطتها بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة. ورد هذا الإعفاء الضريبي تحديداً في الفقرة ٢ مكرر من الفصل ٣٩ من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، التي تنص صراحة على ما يلي: "تطرح من أساس الضريبة الفوائض المتأتية من الفروض الرقاعية الخضراء والفروض الرقاعية المسؤولة اجتماعياً والفروض الرقاعية المستدامة كما تم تعريفها بالترايب الجاري بها العمل وذلك في حدود ١٠,٠٠٠ دينار سنوياً". ومع ذلك، فإن هذا الإجراء لم يؤد إلى إدراج عملية خلق فرص عمل صديقة للبيئة أمثلتها المسميات القانونية والسياسة البيئية للحكومة. يتعين أن ينص قانون المالية على التمويل المسبق لتدريب وبناء قدرات الموارد البشرية بهدف تنمية التمويل الشامل الأخضر.

- الأراضي الفلسطينية: مؤسسة Care International، وصندوق Green for Growth، ومؤسسة "كيففا"، وصندوق "سند".
- تونس: مؤسسة ADA، ومجموعة ديجاردان للتنمية الدولية (Développement International Desjardins)، ومؤسسة MicroEnergy International
- اليمن: موردون محليون، ومؤسسة صلتك (Silatech)، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والبنك الدولي

التنفيذ: الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر

نظرة عامة

يتناول هذا البُعد المتعلق بإطار انتشار التمويل الشامل الأخضر كيفية تنفيذ الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر البيئية في المنطقة. ويمكن العثور على استراتيجيات بيئية وبرامج أكثر تقدمًا لإدارة المخاطر البيئية بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تونس ولبنان واليمن والمغرب، بينما ما زالت مؤسسات التمويل متناهي الصغر في الأراضي الفلسطينية والأردن في مرحلة مبكرة. وتُطرح أنواع مختلفة من سبل الدعم لتنمية هذا البُعد اعتمادًا على مدى نضج المؤسسة. وبإمكان مؤسسات التمويل متناهي الصغر حديثة العهد الاستفادة بشكل أفضل من ورش عمل زيادة الوعي وورش العمل التمهيدية حول الموضوعات ذات الصلة، في حين أن من المفترض تقديم دعم استشاري ومساعدة تقنية أكثر تعمقًا إلى المؤسسات الراسخة حول الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر البيئية لدى المؤسسات.



الشكل ٥: متوسط درجة التنفيذ لكل بلد (الجانب الأيمن) ومستوى النضج (الجانب الأيسر)

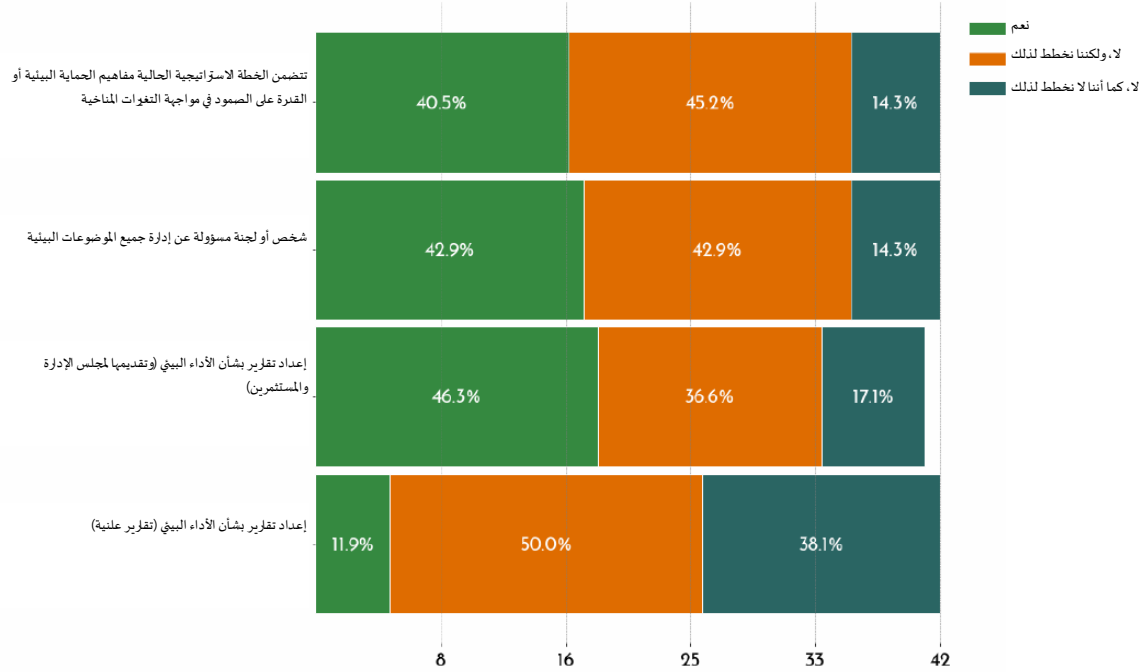
الاستراتيجية البيئية

يوجد اهتمام ملحوظ بدمج مفاهيم الحماية البيئية أو القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية في الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، حيث أشار ٤١٪ من المشاركين في الاستبيان إلى أن لديهم بالفعل استراتيجية بيئية، بينما أشار ٤٥٪ من المشاركين إلى أنهم يخططون لإعداد استراتيجية بيئية في المستقبل. وفي الوقت، ذاته نجد أن ١٦٪ فقط من المؤسسات لا تُدرج أي بُعد بيئي في خطتها الاستراتيجية المؤسسية ولا تُخطط لإدراجها (الشكل ٦).

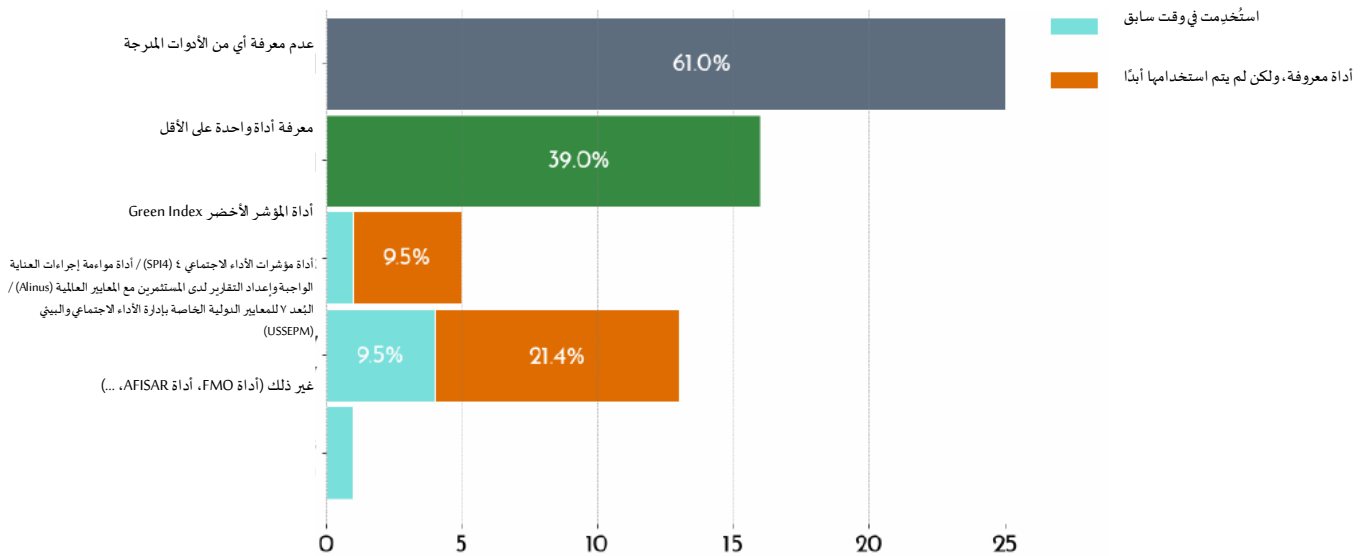
كما أشار الاستبيان أن ٤٥٪ من مؤسسات التمويل متناهي الصغر تُعد تقاريرها حول الأداء البيئي داخليًا. وترتفع هذه النسبة إلى ٦٤٪ بالنسبة للمؤسسات التي توفر للأسر أو المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منتج واحد على الأقل من المنتجات المالية أو غير المالية الخضراء. وفي حين أن ٥ مؤسسات فقط تُقدّم تقارير عامة حول أدائها البيئي، لكن نجد أن ما يقرب من نصف مؤسسات التمويل متناهي الصغر المشاركة في الاستبيان تخطط لفعل ذلك في المستقبل.

فيما يتعلق بنوع الدعم اللازم، شددت المؤسسات على ضرورة الدعم المالي والفني لدراسات تقييم السوق وتصميم المنتجات وتطويرها.

وعندما طُرح على المؤسسات المشاركة سؤال حول أصحاب المصلحة الذين يمكنهم التعامل معهم لدعم عملية وضع استراتيجيتها البيئية، اتفقت نسبة تقارب ثلاثة أرباع المؤسسات على أن المستثمرين والاستشاريين هما أمثل من يمكنهما تقديم الدعم، بينما جاءت وكالات التصنيف والسلطات المحلية في المرتبة الأخيرة فيما يتعلق بإمكانية توفير الدعم. وفي حين أن المؤسسات أوضحت أنها تفتقر بشكل كبير إلى الدعم من الحكومات والهيئات التنظيمية، إلا أن هذه الجهات لا تُصنف على أنها أصحاب مصلحة مناسبين يمكن الاعتماد عليهم لمساعدة المؤسسات في وضع استراتيجياتها البيئية.



الشكل ٦: وضع استراتيجية بيئية



الشكل ٧: الوعي والتجارب المتصلة بأدوات تقييم الأداء البيئي

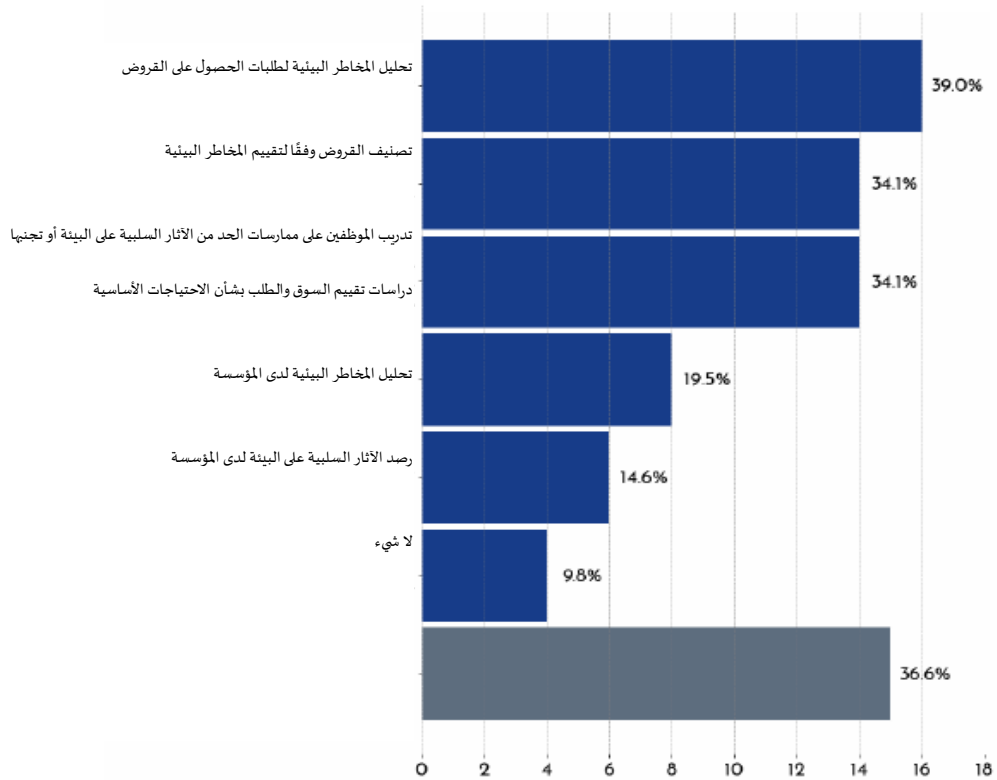
٦١٪ من المؤسسات المشاركة في الاستبيان ليست على دراية بأدوات تقييم الأداء البيئي (الشكل ٧)، بينما يوجد لدى ٣٩٪ من المؤسسات المشاركة معرفة بأداة واحدة على الأقل. في حين أن ما يقرب من ٣٠٪ من إجمالي المؤسسات المشاركة على معرفة بأداة مؤشرات الأداء الاجتماعي ٤ (SPI4) وأداة موازنة إجراءات العناية الواجبة وإعداد التقارير لدى المستثمرين مع المعايير العالمية (Alinus)، إلا أن ٤ مؤسسات فقط (٩,٥٪) استخدمتها في وقت سابق. وحسب الاستبيان، فإن ٥ مؤسسات فقط على معرفة بأداة المؤشر الأخضر (Green Index)، إلا أن مؤسسة واحدة فقط هي التي استخدمتها. فضلاً عن ذلك، أشارت ٣ مؤسسات فقط من بين ٤٢ مؤسسة تمويل متناهي الصغر إلى أنها أجرت بالفعل تقييماً للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية.

إدارة المخاطر البيئية

يعمل ما يزيد على نصف مزودي الخدمات المالية في المنطقة على تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية لدى العميل. أما المؤسسات، فتهتم في المقام الأول بزيادة الوعي وإجراء أنشطة تدريبية لموظفيها حول ممارسات الحد من الآثار السلبية على البيئة أو تجنبها.

إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي: يعمل حالياً ٦٢٪ من المؤسسات على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر البيئية على المستوى المؤسسي (الشكل ٨). وتتضمن الأنشطة الأكثر شيوعاً التي يُجرى تنفيذها تحليلاً للمخاطر البيئية المتعلقة بطلبات الحصول على القروض (٣٨,١٪) وتصنيف تلك الطلبات وفقاً لهذا التقييم (٣٣,٣٪). وأشار المشاركون بنسب مماثلة إلى أن مؤسساتهم توفر التدريب لموظفيها على الممارسات البيئية للحد من الآثار السلبية، بينما أشارت نسبة ٦٠,٧٪ من المؤسسات إلى أنها تتلقى بالفعل دعماً لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر. وبشكل رئيسي، يُجرى توفير الدعم من المستثمرين (مثل مؤسسة التمويل الدولية وصندوق سند)، وبرامج التنمية (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، والاستشاريين عن طريق المساعدات الفنية التي يقدمونها.

الأنشطة المنفذة فيما يتعلق بإدارة المخاطر
(على مستوى المؤسسة) (العدد: ٤١)



الشكل ٨: إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي

٤ مؤسسات فقط هي التي تجري عمليات رصد للآثار السلبية على البيئة على المستوى المؤسسي، بينما يجري ٦ مشاركين فقط تحليلاً للمخاطر البيئية على المستوى المؤسسي.

كما أن غالبية المؤسسات التي تنفذ تقييم المخاطر البيئية للعملاء في إطار تقييم طلبات الحصول على القروض قد صنفت الافتقار إلى سبل الحصول على المياه النظيفة (٩٣٪) والطاقة النظيفة (٨٠٪) بوصفها تحديات كبرى. وأشار ٦٠٪ من المشاركين إلى مشكلات الجفاف وموجات الحر الشديد بوصفها مخاطر كبرى تؤثر على عملائها. وتضمنت المخاطر الأخرى المبلغ عنها وقوع حرائق للغابات وموجات البرد وهطول أمطار غزيرة في المغرب وتونس واليمن؛ وعواصف ثلجية في المغرب؛ والعواصف المدارية أو الأعاصير في اليمن؛ وانهيارات طينية في الأردن.

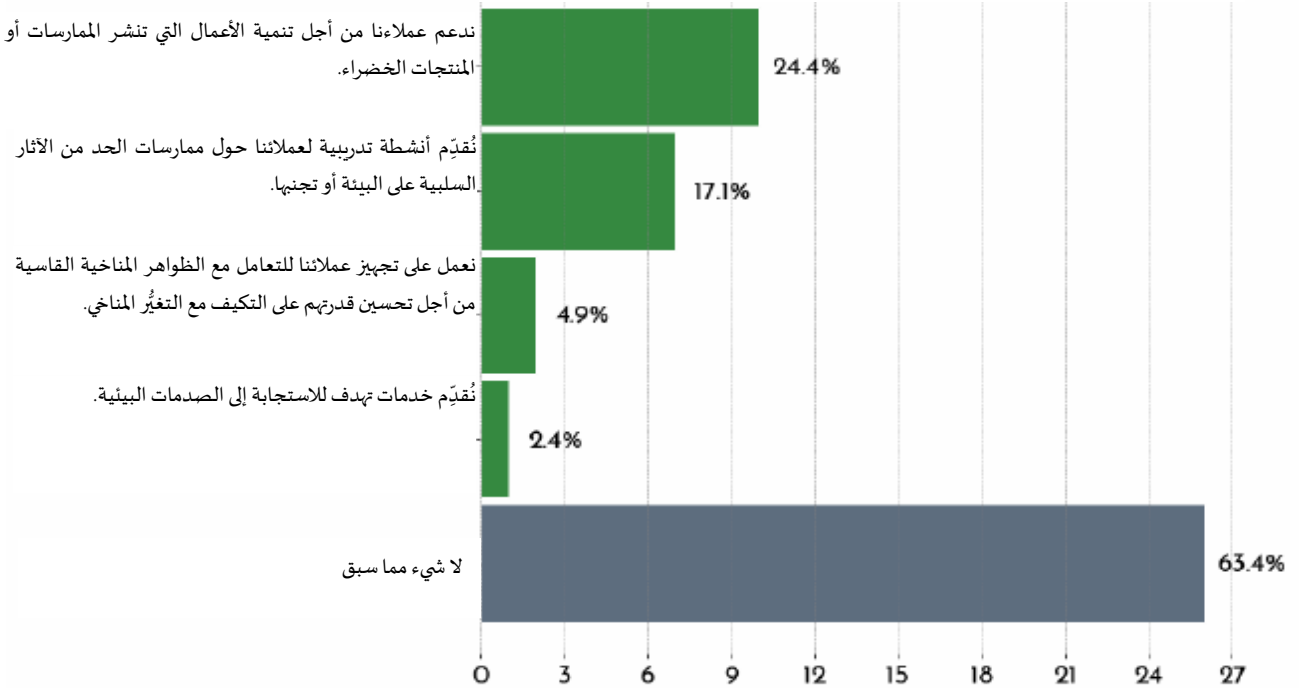
أشارت نسبة لا تتعدى ١٢٪ من المؤسسات إلى أن الحصول على الطاقة والمياه يعتبر من المخاطر الأكثر صلة بالتغير المناخي فيما يتعلق بالمؤسسة نفسها وذلك من بين المخاطر البيئية التي تعرضت لها على المستوى المؤسسي.

يمثل عدم وجود أدوات ملائمة عائقاً رئيسياً أمام الشركات فيما يتعلق بأنشطة إدارة المخاطر.

سلطت نسبة ٨٩,٢٪ من المشاركين الضوء على عدم وجود أدوات ملائمة لتنفيذ ممارسات إدارة المخاطر البيئية على المستوى المؤسسي، في حين أن ثلثي المشاركين يرون أن عدم وجود المعرفة يمثل أحد التحديات الرئيسية. ولم ترد إشارة إلى أن تحفيز الموظفين يمثل مشكلة.

إدارة المخاطر على مستوى العملاء: ما يزيد على ٦٠٪ من المؤسسات لا تُنفذ أي إجراءات متعلقة بإدارة المخاطر البيئية للعملاء، بينما تعمل نسبة تمثل ربع المؤسسات على دعم عملائها عن طريق مساعدتهم في تنمية الأعمال التي تنشر الممارسات أو المنتجات الخضراء. هذا وتعمل نسبة لا تتعدى ١٧٪ من المؤسسات على تدريب عملائها على طرق الحد من الآثار السلبية على البيئة أو تجنبها، في حين أن مؤسسة واحدة فقط تُقدّم خدمات تهدف للاستجابة إلى الصدمات البيئية. أما على مستوى العملاء، أفادت غالبية المؤسسات (٩٠٪) التي تنفذ أنشطة إدارة المخاطر بعدم وجود أدوات ملائمة لتنفيذ ممارسات إضافية لإدارة المخاطر البيئية، بينما أشارت ٧٧٪ من المؤسسات إلى نقص المعرفة. وسُلط الضوء أيضاً على غياب التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين والتعقيد الشديد في الموضوع بوصفهما من التحديات التي تواجهها المؤسسات وإن كان ذلك بدرجة أقل (٦١٪ بالنسبة لغياب التعاون و٤٥٪ بالنسبة للتعقيد).

الأنشطة المُنفذة فيما يتعلق بإدارة المخاطر
(على مستوى العملاء) (العدد: ٤١)



الشكل ٩: إدارة المخاطر على مستوى العملاء

دراسات الحالة - الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر

المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر - اليمن

المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن هي مؤسسة غير حكومية لديها عشرون فرعًا في دولة اليمن. ومنذ عام ٢٠١٥، ونتيجةً لاندلاع الحرب وما أدت إليه من حدوث انقطاعات في الكهرباء، بدأت المؤسسة في توفير حلول تمويل الطاقة المتجددة. وفي عام ٢٠١٥، عندما توقفت شبكة الكهرباء عن العمل، عملت المؤسسة على تمويل أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية حتى قدرة ٣ كيلو وات/الساعة. وفي عام ٢٠١٧، وبسبب أزمة الوقود التي عصفت بالبلد، بدأت المؤسسة طرح مضخات المياه بالطاقة الشمسية بقدرة ٢٠ كيلو وات/الساعة على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي عام ٢٠١٩، حصلت المناطق الريفية على أنظمة الطاقة المدعّمة بقدرة ١٠ وات من خلال المؤسسة. وقد تلقت العديد من مشروعات الدعم من خلال برامج التعاون الإنمائي الدولي المتعددة (مثل: صلتك، ومكتب المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية، وبنك التنمية الألماني، والبنك الدولي).

وبدءًا من نهاية عام ٢٠٢١، صرفت المؤسسة ما يزيد على ٥,٠٠٠ قرض في مجال الطاقة بمبلغ تقديري تراوح من ١٠ إلى ١٥ مليون دولار أمريكي. وقد ساعد تنوع المحفظة لدى المؤسسة في تمييزها من حيث العمل على جمع الخبرات في مجال اختيار التكنولوجيا، والشراكة مع الموردين، وإدارة المخزون، والوقوف على احتياجات عملائها. وقد صاحب ذلك الجهد تحديات عند رفع مستوى الوعي بين أطراف سلسلة القيمة والمهندسين الفنيين والأخصائيين الفنيين والمزارعين والموزعين والمستخدمين النهائيين.

وقد كان السياق الوطني بمثابة القوة المحركة للمؤسسة لابتكار المنتجات التي تحتاج إليها مجتمعاتها المستهدفة وتقديمها إلى هذه المجتمعات. وبعد سبع سنوات، بدا جليًا أمام المؤسسة الحاجة لتبسيط سبل التمويل الشامل الأخضر عبر كافة مستويات المؤسسة. ويتضمن الأمر: تحديد استراتيجية بيئية، والوقوف على المخاطر ومواطن الضعف البيئية على مستوى العميل والمستوى المؤسسي على حدٍ سواء، والعمل على إيجاد آليات لإدارتها وتقليل التأثيرات العكسية على البيئة، والعمل على توفير منتجات مالية خضراء وخدمات غير مالية إلى عملائها.



شكل رقم ١٠: بناء قدرات مديري الفروع

صورة: المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن

وفي عام ٢٠٢٢، وضعت المؤسسة استراتيجية للتركيز على التمكين الاقتصادي للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التنمية المستدامة والتمويل المسؤول الذي يدعم الطاقة النظيفة والحماية البيئية. وتشمل خطوات التنفيذ رفع مستوى الوعي بين موظفي القروض الخضراء وعمالها، والعمل على إيجاد حوافز لتوثيق القروض الخضراء، وإضافة مكون بيئي لمصفوفة تحديد المخاطر وإدارتها، والمراقبة وتنفيذ الاستراتيجية (المستهدفات والإنجازات وفريق العمل والموارد والفرص).

تُحدّد الاستراتيجية البيئية المهام والمسؤوليات إلى جانب التسلسل الهرمي الداخلي في المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن. وتضطلع الإدارة

العامة بمسؤولية إعداد الاستراتيجية الخضراء، وتحديد المؤشرات الخضراء المقرر تتبعها. وتساعد إدارة المخاطر في وضع وتنفيذ عمليات تحديد وإدارة المخاطر البيئية من أجل العمل على تحويل المحفظة إلى النظام الأخضر. ويتولى مديرو الفروع الإشراف على صرف القروض الخضراء، إلى جانب إدارة الشراكات مع الموردين، وكذلك الوقوف على الفرص المحلية. وأخيرًا، يعمل موظفو القروض على تحليل العملاء، ومن ثم يعمدون إلى تسهيل تنفيذ القروض الخضراء للعملاء من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وإتمامًا لجهود الموظفين الميدانيين، تتولى إدارة الاتصالات والتسويق نشر قصة نجاح الفائز بأفضل قرض أخضر كل ربع سنة عبر قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في اليمن.

وتثق المؤسسة بأن هذا النهج سيكون من شأنه أن يُميّز عملها على المستوى المؤسسي وعلى مستوى العملاء في البلاد. ويُنجز هذا الجهد من خلال (١) الحصول على معرفة تفصيلية بأعمال العميل لأغراض صرف القرض وتقييم الأثر البيئي للنشاط المُدرّ للدخل، و(٢) دمج مكون تقييم المخاطر البيئية في مصفوفة مخاطر المؤسسة، و(٣) رفع مستوى الوعي بشأن المنتجات والخدمات الخضراء بين الموظفين، و(٤) تضمين حوافز للقروض الخضراء لموظفي القروض ومديري الفروع، و(٥) طرح القروض الخضراء لنشر ثقافة تنظيمية مواتية للبيئة بين الموظفين والعملاء.

تمويلكم (الشركة الأردنية للتمويل الأصغر) - الأردن

تأسست الشركة الأردنية للتمويل الأصغر (تمويلكم) في الأردن عام ١٩٩٩ كمؤسسة غير ربحية امتثالاً للإطار القانوني والتنظيمي البنك المركزي الأردني. وقد بدأت الشركة برأسمال قدره ٣٠,٠٠٠ دينار أردني وخمسة موظفين وفرع واحد بغرض رفع معدلات التوظيف، وتعزيز التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتمكين محدودي الدخل والمواطنين غير الممولين بنكيًا والمهمشين وصغار ربايي الأعمال من خلال حلول تمويل موثوقة.

وبعد إنجاز العديد من المحطات الرئيسية، تملك تمويلكم اليوم ٣٩ فرعًا في كافة أنحاء البلد ويعمل بها ما يزيد على ٥٠٠ موظف. وبدءًا من نهاية عام ٢٠٢١، عملت تمويلكم على خدمة ما يزيد على ٣٨٢,٠٠٠ عميل ومشروع، بنسبة ٧٤٪ من المقترضات ونسبة ٤٩٪ من المقترضين الشباب، ومحفظة قروض إجمالية بقيمة ٥٨ مليون دينار أردني (٨١ مليون دولار أمريكي). وترمي سياسة شركة تمويلكم على المستوى المؤسسي إلى المواءمة مع قيمها الأساسية التي تتمثل في الشفافية، وروح الفريق والتعاون، والخدمة الممتازة، والأداء الاجتماعي والمسؤول بيئيًا. وعلى مستوى العملاء، تهدف السياسة إلى ضمان والتأكد من أن المشاريع الممولة من شركة تمويلكم لا تؤثر سلبًا في البيئة والمجتمع سوى بأقل قدر ممكن.

ولتحقيق هذا المسعى، نفذت شركة تمويلكم إجراءات لضمان أن المشاريع الممولة لا تؤثر سلبًا في البيئة والمجتمع سوى بأقل قدر ممكن. ويتمثل الإجراء الأول في تطبيق قائمة استثناء من القروض تحظر تمويل أي نوع من أنواع الشركات المدرجة بها. ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان احترام قيم شركة تمويلكم، ويساهم في رفع مستوى الوعي بين العملاء بشأن الإضرار بالبيئة والأخطار التي قد ينطوي عليها النشاط بالنسبة للمجتمع والمنظومة على حدٍ سواء. وبمجرد التأكد من سلامة المشروع، تضمن تمويلكم أن غرض الشركة مشروع وفقًا للقانون، وكذلك توفر مستندات الأعمال والتصاريح الرسمية والموافقات اللازمة حسبما يقتضيه القانون الأردني.



الشكل ١١: تقييم المخاطر بطلب القرض

(صورة: شركة تمويلكم)

بعد ذلك، تُصنّف قطاعات الأعمال المؤهلة وفق قائمة تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية المؤسسية الخاصة بشركة تمويلكم. وعند الموافقة على صرف القرض، يحتوي عقد التمويل على شرط بشأن تعهد العميل عدم استغلال التمويل في أي من القطاعات المستثناة. يتم تقييم قطاعات الأعمال الجديدة غير المدرجة على قائمة تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية بشكل صريح من قبل إدارة المخاطر بشركة تمويلكم، والتي تُبْت في الأمر إما بالقبول أو بالرفض.

وتتألف عملية تحديد المخاطر البيئية للمشروع من تصنيف الأثر البيئي للمشروع إلى ثلاث فئات: مخاطر بيئية مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة بالحروف "أ" و "ب" و "ج" للإشارة إليها على الترتيب وذلك اتباعًا لمعايير مؤسسة التمويل الدولية. ولا تُموّل المشاريع المُصنفة ضمن الفئة "أ".

التصنيف البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية:

- الفئة "أ": أنشطة الأعمال التي تنطوي على احتمالية حدوث مخاطر و/أو تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة أو المجتمع، والتي تعد متنوعة أو لا يمكن معالجتها أو غير مسبوقة.
- الفئة "ب": أنشطة الأعمال التي تنطوي على احتمالية حدوث مخاطر و/أو تأثيرات سلبية محدودة على البيئة أو المجتمع، والتي تعد قليلة العدد ومحددة بموقع ما بشكل عام ويمكن معالجتها بشكل كبير ويتم إدارتها بسهولة من خلال إجراءات التخفيف.
- الفئة "ج": أنشطة الأعمال التي تنطوي على احتمالية حدوث مخاطر و/أو تأثيرات سلبية ضئيلة على البيئة أو المجتمع أو لا تنطوي عليها من الأساس.

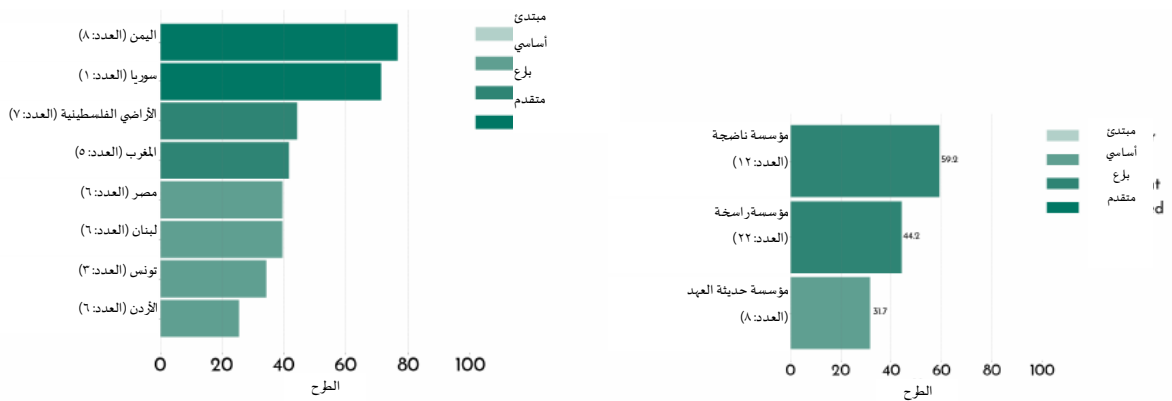
وتمثل هذه المنهجية إطار عمل توظفه مؤسسة التمويل الدولية في التصنيف البيئي والاجتماعي لكي يبين حجم مخاطر استثماراتها وتأثيراتها. وتربط الفئة الناتجة بمتطلبات مؤسسية مقابلة لها بغرض الإفصاح بموجب سياسة الاطلاع على المعلومات التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية (التصنيف البيئي والاجتماعي لمؤسسة التمويل الدولية).

وتمثل هذه الآلية المؤلفة من خطوتين جزءاً من الملف التعريفي للعميل. ويقوم مدير علاقات العملاء باستيفاء بيانات النموذج عند زيارته لموقع أعمال العميل، ويتم إدخال المعلومات في النظام الأساسي لدى شركة تمويلكم. وبهذه الإجراءات، تعمل شركة تمويلكم على تنفيذ سياستها المعنية بالحماية البيئية من خلال تحديد المشاريع ذات المخاطر البيئية المنخفضة والمتوسطة وتقديم الدعم لها. وبعد ذلك، تُخطّط شركة تمويلكم لوضع استراتيجية بيئية جديدة ودمج المنتجات المالية الخضراء المتخصصة ضمن محفظتها.

طرح المنتجات المالية وغير المالية الخضراء

نظرة عامة

لا يُعد طرح المنتجات المالية الخضراء والخدمات غير المالية بالأمر غير الشائع في المنطقة؛ فنصف مؤسسات التمويل متناهي الصغر تطرح منتجات الطاقة المتجددة لكل الأسر والأنشطة التجارية، فيما يعرض ثلثها منتجات موفرة للطاقة. وبخصوص المنتجات الزراعية، تطرح نصف المؤسسات المشاركة منتجات تتعلق بإنتاج المحاصيل بطريقة مستدامة، بينما توفر ٤٦٪ من المؤسسات المشاركة تمويلاً لعمليات إدارة الثروة الحيوانية. وتطرح ثلث المؤسسات قروضاً لإدارة المياه المحسنة لأغراض الزراعة. هذا وتُعد المؤسسات الناضجة والمؤسسات الراسخة في اليمن والأراضي الفلسطينية أكثر تقدماً فيما تطرحه من منتجات مالية وغير مالية إلى جانب مدى وصولها وانتشارها. وإلى حد أقل بشكلٍ طفيف، تطرح مؤسسات التمويل متناهي الصغر في مصر ولبنان وتونس والأردن قروضاً خضراء. وهنا تجدر الإشارة إلى أن عمر مؤسسات التمويل متناهي الصغر يؤثر في قدرتها على تنفيذ التمويل الشامل الأخضر، إذ لا يُعد ما تطرحه المؤسسات حديثة العهد متطوراً بقدر ما تطرحه المؤسسات الناضجة.



الشكل ١٢: متوسط درجة الطرح لكل بلد (الجانب الأيسر) ومستوى النضج (الجانب الأيمن)

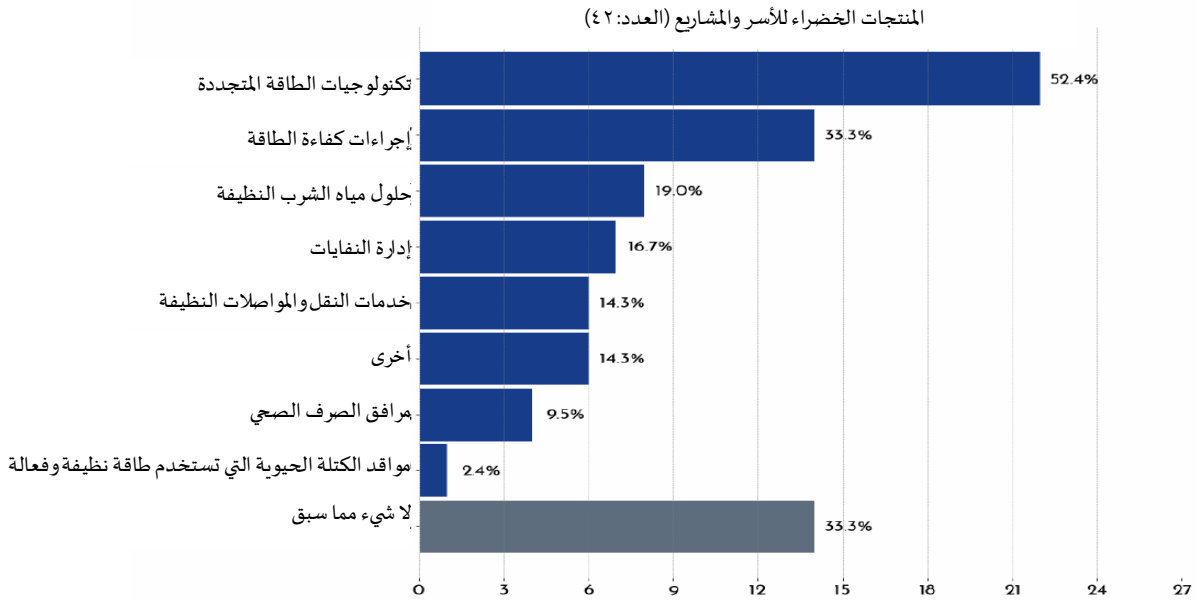
المنتجات المالية للأسر والمشاريع

أشارت نسبة تزيد على النصف (٥٣,٥٪) من المؤسسات المشاركة إلى أن مؤسستهم توفر منتجات مالية لتقنيات الطاقة المتجددة (الشكل ١٣)، ومنها على سبيل المثال أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية التي توفرها ١٩ مؤسسة. وتشمل المنتجات الشائعة الأخرى مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية (١٣ مؤسسة)، وسخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية (١٠ مؤسسات)، ومصابيح الإضاءة التي تعمل بالطاقة الشمسية (١٠ مؤسسات).

- تُطرح منتجات الطاقة المتجددة من جانب جميع المؤسسات المشاركة من اليمن (نسبة ١٠٠٪)، بينما تطرحها ٦٠٪ من المؤسسات الموجودة في الأراضي الفلسطينية و ٥٠٪ من المؤسسات الموجودة في لبنان.
- ٥٦٪ من المؤسسات التي تطرح منتجات الطاقة المتجددة توفر أيضاً التمويل لإجراءات كفاءة الطاقة.
- ٣٤٪ من المؤسسات التي تطرح منتجات الطاقة المتجددة تطرح أيضاً منتجات المياه النظيفة.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن نحو الثلث (٣٢,٦٪) من المؤسسات تطرح منتجات بغرض إجراءات كفاءة الطاقة، ومنها بشكل أساسي الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة (تطرحها ٩ مؤسسات)، وبدائل الماكينات (٨)، وبدائل الإضاءة غير الموفرة ليحل محلها مصابيح الإضاءة LED الموفرة للطاقة (٧ مؤسسات)، وأنظمة التبريد (٧ مؤسسات). وتطرح نسبة ١٨,٦٪ من المؤسسات منتجات القروض لمياه الشرب النظيفة مثل تمويل توصيلات المياه عن طريق المواسير (مؤسستان مشاركتان)، وحلول المياه الصالحة للشرب (مؤسستان).

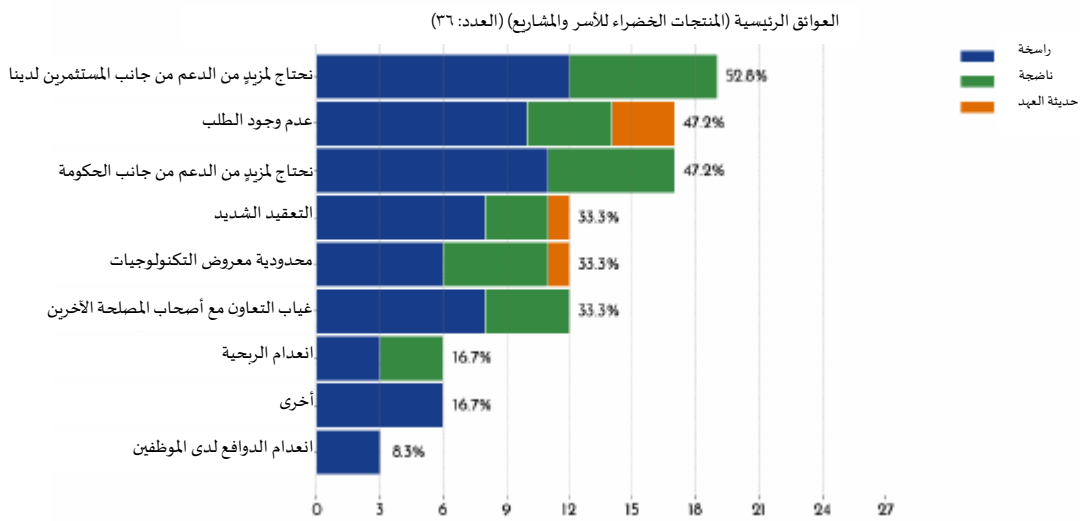
وفي السؤال اللاحق (هل تخطط لطرح أي من المنتجات المالية الخضراء التالية في المستقبل؟)، أشارت نسبة تقارب ثلث المؤسسات (٣٣٪) إلى وجود خطط للمنتجات المتعلقة بإدارة النفايات، بينما أشارت نسبة ٣٥,٧٪ من المؤسسات إلى منتجات خدمات النقل والمواصلات النظيفة. وفيما يتعلق بالعوائق التي واجهتها المؤسسات أثناء طرح المنتجات الخضراء (أو خلال عملية التنمية)، شددت نسبة تقرب من نصف المؤسسات على ضرورة توفير المزيد من الدعم من المستثمرين (٥٣٪) والحكومة (٤٧٪) وأشار كذلك إلى ضعف الطلب (٤٧٪).



الشكل ١٣: المنتجات الخضراء للأسر والمشاريع

في الوقت ذاته، سلطت نحو ثلث المؤسسات (٣٣٪) الضوء على عدم وجود صلات قائمة مع موردي التكنولوجيا الملائمة و/أو نقص التكنولوجيات المتاحة (الشكل ١٤).

وأوضحت مؤسسات التمويل متناهي الصغر حديثة العهد أن عدم وجود الطلب بالإضافة إلى التعقيد الشديد ومحدودية المعروض من التكنولوجيات جميعها عوامل تشكل عوائق رئيسية تحد من طرح المنتجات الخضراء. وفي حين لا تشير مؤسسات التمويل متناهي الصغر الناضجة إلى انعدام الدوافع لدى موظفيها، إلا أن ثلاث مؤسسات من مؤسسات التمويل متناهي الصغر الراسخة أشارت إلى انعدام الدوافع لدى موظفيها.

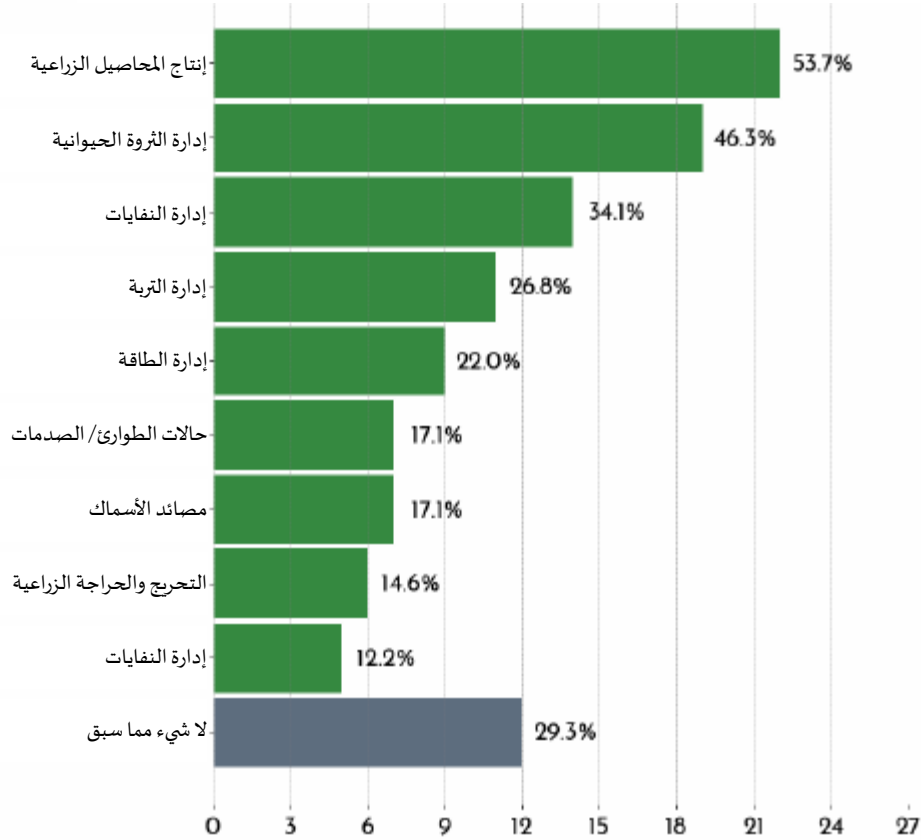


الشكل ١٤: التحديّات التي تعترض إعداد المنتجات الخضراء أو طرحها للأسر والمشاريع

المنتجات الخضراء للأغراض الزراعية

تطرح نسبة تزيد على نصف المؤسسات التي أكملت الاستبيان منتجات قروض لإنتاج المحاصيل الزراعية، في حين أن نسبة تقارب ٤٦٪ من المؤسسات تطرح منتجات قروض مخصصة لإدارة الثروة الحيوانية. وقد أشارت نسبة تقارب الثلث من المؤسسات أنها لم تطرح بعد منتجات خضراء لأغراض زراعية (الشكل ١٥). وأعرب مزودو الخدمات المالية الذين لديهم محافظ مشاريع جديدة في القطاع الزراعي عن اهتمامهم بتلقي دعم متخصص في الممارسات المستدامة، ومنها التكيف القائم على النظام الإيكولوجي. وشددت الشبكات الإقليمية للتمويل متناهي الصغر على إمكانية زيادة الوعي بشأن مختلف التدابير المعنية بالتكيف القائم على النظام الإيكولوجي.

المنتجات الخضراء لأغراض القطاع الزراعي والتنوع البيولوجي (العدد: ٤١)



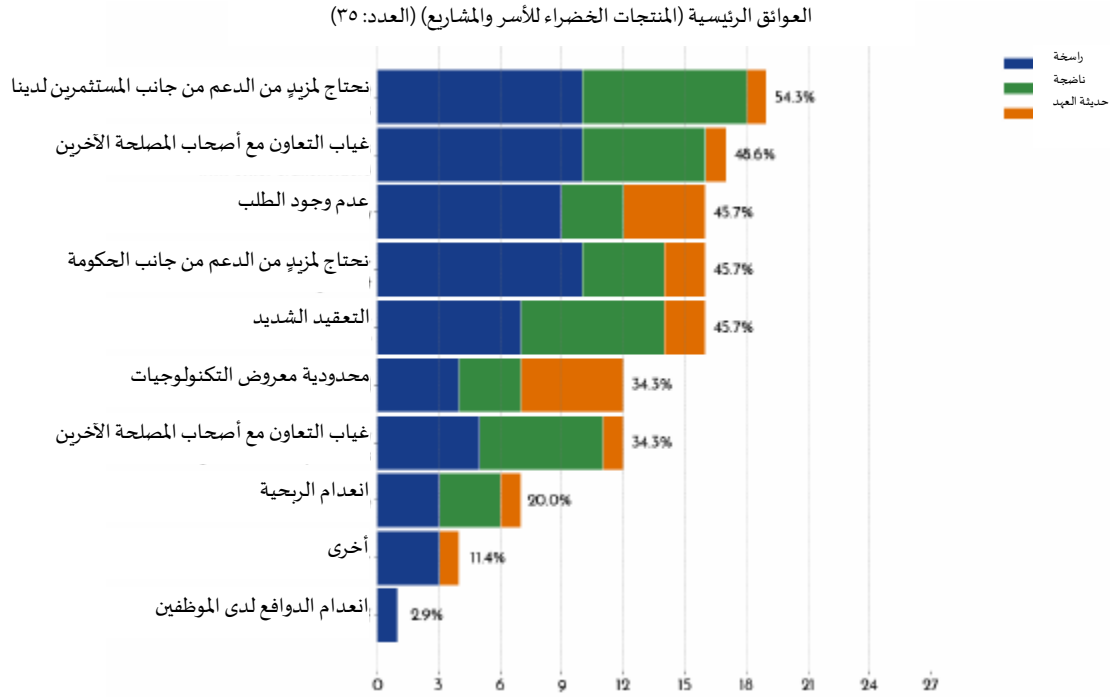
الشكل ١٥: التحديّات التي تعترض إعداد المنتجات الخضراء أو طرحها لأغراض زراعية

عندما طُرح على المؤسسات أسئلة حول خططها المستقبلية، فإن ٥٦٪ من المؤسسات التي تطرح منتجات لأغراض زراعية أشارت إلى خططها لطرح منتجات مالية مخصصة لأغراض الطاقة (الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة)، و ٤٠٪ لأغراض النقل، و ٣٦,٧٪ لأغراض إدارة النفايات، و ٣٠٪ لأغراض قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، و ١٠٪ لأغراض الطهي.

وكما هو الحال بالنسبة للمنتجات الخضراء للأسر والمشاريع، فإن العائق الرئيسي هو الحاجة للحصول على مزيد من الدعم من المستثمرين. ومع ذلك، يمثل عدم وجود الطلب في حالة المنتجات الزراعية تحدياً لنحو ٣٥٪ فقط من المشاركين في الاستبيان. وفي الوقت ذاته، يوجد انطباع بأن توفير القروض الزراعية المستدامة يُعد أكثر تعقيداً من توفيرها في حالة قروض الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة. فضلاً عن ذلك، تفتقر مؤسسات التمويل متناهي الصغر إلى أدوات إدارة البيانات للممارسات الزراعية المستدامة وذلك على النقيض من سيناريو قروض الطاقة.

هذا وقد أشار عدد محدود من المؤسسات إلى أن منتجات الأسر والمشاريع وكذلك المنتجات الزراعية منعدمة الربحية (٦ مشاركين (١٦٪)) فيما يخص منتجات الأسر والمشاريع، و ٧ مشاركين (٢٠٪) فيما يخص المنتجات الزراعية).

ومن بين ٥٠٪ من المؤسسات التي تطرح التمويل لأغراض إدارة المحاصيل، نجد أن ٢٩٪ منها لا تطرح أي منتجات خضراء مخصصة لعملائها (١٠٪ من المؤسسات تطرح التمويل لأغراض إدارة النفايات، بينما تطرح ٦٠٪ التمويل لأغراض منتجات الطاقة). وتواجه هذه المؤسسات تحديات متعددة فيما يتعلق بمنتجاتها الزراعية؛ ٤٣٪ افتقار إلى الدعم الحكومي، و٣٨٪ افتقار إلى شركاء، و٣٣٪ افتقار إلى الأدوات، و٢٤٪ عدم وجود الطلب والربحية.



الشكل ١٦: التحديات التي تعترض إعداد المنتجات الزراعية الخضراء أو طرحها

وفي الأغلب، فإن المؤسسات التي تطرح التمويل لأغراض تكنولوجيات الطاقة المتجددة تُخطط لطرح التمويل لأغراض إجراءات أو معدات كفاءة الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة للأغراض الزراعية (أجهزة تجفيف المحاصيل التي تعمل بالطاقة الشمسية، التلاجات التي تعمل بالطاقة الشمسية لتخزين المنتجات، إلخ.)، بالإضافة إلى طرح التمويل لعملية تحسين إدارة المياه في القطاع الزراعي (جمع المياه، وأنظمة الري، ومضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، إلخ.). كما أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر التي تطرح حاليًا التمويل لأغراض إنتاج المحاصيل بطريقة مستدامة وإدارة الثروة الحيوانية تُخطط في الأغلب لطرح التمويل لأغراض تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وإجراءات كفاءة الطاقة، وتكنولوجيات تحسين المخرجات الزراعية عن طريق تحسين إدارة الطاقة والمياه والنفايات (أجهزة تجفيف المحاصيل التي تعمل بالطاقة الشمسية، والتلاجات التي تعمل بالطاقة الشمسية، وطرق الري الأكثر كفاءة، والتسميد، وغير ذلك).

انتشار المنتجات المالية وغير المالية الخضراء

من ناحية الانتشار، نجد أن عدد العملاء الذين يتلقون منتجات مالية وخدمات غير مالية منخفض نسبيًا، حيث إن ثلاثة أرباع المؤسسات لديها أقل من ١٠٠٠ عميل يتلقون منتجات مالية خضراء، وأقل من ٨٠٪ من المؤسسات لديها ما يصل إلى ٥٠٠ عميل يتلقون خدمات غير مالية خضراء.

هذا ويوجد انتشار محدود لدى المؤسسات التي لا تطرح منتجات سوى للأسر والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أو المنتجات الزراعية (باستثناء مؤسسة واحدة في المغرب تطرح منتجات مالية لتحسين مرافق الصرف الصحي) مقارنة بالمؤسسات التي تطرح بالفعل منتجات من الفئتين.

ومن ناحية حجم محفظة المنتجات الخضراء، فإن ثلث المؤسسات التي تطرح منتجات مالية خضراء لديها محفظة للمنتجات الخضراء يبلغ حجمها أقل من مليون دولار أمريكي، في حين أن المؤسسات التي لديها محفظة يبلغ حجمها أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي لا تتعدى نسبتها ١٠٪.

دراسات الحالة: المنتجات المالية الخضراء والخدمات غير المالية

أندا تمويل (تونس)

تأسست مؤسسة "أندا تمويل" من جانب المنظمة الدولية غير الحكومية "أندا العالم العربي" الرائدة في قطاع التمويل متناهي الصغر في تونس منذ سنة ٢٠١٥. ولدى المؤسسة شبكة مكونة من ١٠٥ فروع منتشرة في مختلف أنحاء المحافظات التونسية وخمسة منافذ متنقلة تُقدّم الخدمات في مناطق غير ساحلية. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة "أندا تمويل" هي إحدى المؤسسات الرائدة في تونس التي توفر مجموعة واسعة من الخدمات المالية وغير المالية وتغطي خدماتها جميع مجالات النشاط. هذا وتقدم مؤسسة "أندا" منذ تأسيسها خدمات لأكثر من مليون شخص وقد منحت أكثر من ٤ ملايين قرض (بقيمة إجمالية تبلغ ٢,١٧ مليار يورو).

توفر مؤسسة "أندا تمويل" منتجاً مالياً فريداً، وهو منتج القرض الإيكولوجي (Eco-loan) الذي يهدف إلى تمويل رأس المال العامل لجامعي النفايات لأغراض نقلها والآلات اللازمة لإعادة تدويرها على نطاق أوسع أو إعادة تدويرها بطريقة إبداعية. ويُصنّف المنتج، الذي يُسمى "الحزمة البيئية"، بوصفه من خدمات القروض متناهية الصغر ويُطرح على جامعي النفايات ومراكز جمع النفايات (يحد أدنى ٢٠٠ دينار تونسي (٦٢,٦ يورو)، ويحد أقصى ٢٠٠,٠٠٠ دينار تونسي (٦,٢٦٠ يورو)). ويستهدف منتج القرض السكان البالغين والمهاجرين الشرعيين حتى ٦٥ عامًا الذين يقيمون في المناطق التي تغطيها مؤسسة "أندا" بأنشطتها. وفي الوقت الحالي، يتمثل التحدي الرئيسي لطرح هذا النوع من المنتجات في الافتقار إلى الدعم الحكومي وغياب التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين. وبالإمكان زيادة الطلب على المنتج الذي لا يزال الطلب عليه في أدنى مستوياته عن طريق تنظيم حملة تسويقية مستهدفة. ومنذ ٢٠١٥، صرفت المؤسسة ١٧٠٠ منتج من منتجات القرض الإيكولوجي لأغراض أنشطة جمع النفايات وإعادة تدويرها واستعادتها بقيمة قدرها ١,٣ مليون دولار أمريكي.



في عام ٢٠١٩، طورت مؤسسة "أندا تمويل" منتجاً مالياً مخصصاً، وهو منتج أبطال الإيكولوجي (Eco-chams) لتمويل عملية شراء مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في المناطق الريفية في تونس وذلك استناداً إلى استبيان أجرته المؤسسة مع عملائها. وبناءً على نتائج الاستبيان، أكملت المؤسسة تقييم احتياجات الطاقة مما ساعدها في تحديد التكنولوجيا الرائدة في مجال الطاقة النظيفة التي يمكن تمويلها، وأطلقت المنتج لفترة اختبار تجريبية، وأخيراً دمجت المنتج رسمياً في محفظة "أندا". وهذا المنتج مخصص لرواد الأعمال الزراعية الصغيرة المتخصصين في زراعة النخيل، ويُفيد المستخدمين عن طريق أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية والتدريب على ممارسات الري الجيدة. ومنحت المؤسسة نحو ١٣٠ قرضاً خلال الفترة التجريبية ٢٠٢٠-٢٠٢١.

الشكل ١٧: عميل مستفيد من منتج Eco-loan الخاص بمؤسسة "أندا تمويل"

(صورة: أندا تمويل)

وفي المرحلة المقبلة، تُخطط مؤسسة "أندا تمويل" لطرح تمويل منتجات كفاءة الطاقة والخدمات المالية لأغراض خدمات النقل والمواصلات النظيفة. ونظراً إلى أنه ليس كل رواد الأعمال الصغيرة على دراية بالمخاطر المرتبطة بالتغير المناخي وتأثيره على استدامة مشاريعهم، توجد حاجة لزيادة الوعي لدى الموظفين الداخليين حول أهمية التعامل مع المشكلات البيئية واستدامة قطاع التمويل متناهي الصغر إلى جانب ترجمة المخاطر المناخية إلى مخاطر مالية. وفيما يتعلق بالممارسات الزراعية المستدامة، توفر مؤسسة "أندا" مجموعة متنوعة من برامج التمويل لأغراض التعافي من حالات الطوارئ أو الصدمات بعد وقوع أحداث سلبية، ومنها تمويل تنوع المحاصيل، وتناوب المحاصيل، وإدارة العناصر الغذائية للمحاصيل، وتحسين ممارسات مصادد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتحسين إدارة مصادد الأسماك الساحلية والداخلية، وتحسين تحديد مواقع المزارع والتنبؤ بالطقس، وتنوع سبل كسب العيش، وتحسين ممارسات تربية الأحياء المائية. وتتضمن الممارسات المستدامة التي سيجري تمويلها في المستقبل القريب أجهزة التجهيف التي تعمل بالطاقة الشمسية (أجهزة تجفيف المحاصيل التي تعمل بالطاقة الشمسية) والثلاجات التي تعمل بالطاقة الشمسية المخصصة لتخزين المنتجات. ونظراً للتعقيد

الشديد المتعلق بالعائد من الاستثمار والمتطلبات الفنية واستدامة التكنولوجيات، سيساعد الوصول إلى أدوات التقييم في تعزيز فهم موظفي القروض ومن ثم العملاء لمزايا المنتجات.

وفي حين أن مؤسسة "أندا تمويل" تمتع بالخبرة في التعامل مع الأبعاد الثلاثة الأساسية، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لاستراتيجيتها أن تتضمن زيادة الوعي حول الأهداف البيئية التي تسعى لتحقيقها. ويحتاج الموظفون إلى التحفيز، والمعرفة الفنية بالعملاء، والتنسيق الشامل في عملية إعداد المنتجات، بالإضافة إلى مواد التواصل، وكذلك التدريب على التسويق وتطوير الأعمال على نحو يترجم احتياجات العملاء في المنتجات المالية الرامية لحماية البيئة. كما أن إبرام الشراكات مع مزودي المساعدة الفنية والمستثمرين المؤثرين والموردين المحليين سيساعد مؤسسة "أندا تمويل" في تطوير نظام إيكولوجي قوي لأغراض تعزيز التمويل الشامل الأخضر في تونس.

مؤسسة مخزومي (لبنان)



الشكل ١٨: تدريب حول تربية النحل
(صورة: مؤسسة مخزومي)

تأسست مؤسسة مخزومي في لبنان عام ١٩٩٧، ولديها أربعة فروع منتشرة في مختلف أنحاء لبنان ولديها أكثر من ١٠٠ موظف، إضافة إلى أكثر من ٥٠٠٠ عميل (٥٢٪ منهم من النساء)، ولديها أيضًا محفظة قروض بقيمة ٢,٥ مليون دولار أمريكي، كما قدمت أكثر من ٣ ملايين خدمة لأكثر من ٦٥٠,٠٠٠ مستفيد. وقدمت المؤسسة خدمات الرعاية الصحية، وشهادات تدريبية، ومساعدات إنسانية، وخدمات في التمويل متناهي الصغر، مثل القروض متناهية الصغر. وتوفر مؤسسة مخزومي مجموعة متنوعة من الخدمات البيئية في مناطق عملها مع التركيز على تنمية المهارات، والحفاظ على البيئة وتحسينها لكونها أصلاً لا يقدر بثمن لوضع لبنان على طريق التنمية المستدامة، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لرواد الأعمال وأفراد المجتمعات ذوي الدخل التي تتراوح من المنخفضة إلى المتوسطة. وتلتزم المؤسسة بتنمية البرامج الإيكولوجية كونها عضوًا معتمدًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وعضوًا في الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد)، وشريكًا استراتيجيًا لدى المكتب الإعلامي المتوسطي للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSDE)، وعضوًا في مجلس إدارة شبكة الاتفاق العالمي في لبنان (GCNL)، وهي أول مؤسسة غير حكومية في لبنان تتلقى شهادة تدقيق غازات الاحتباس الحراري من شركة V4 ووزارة البيئة اللبنانية.

وفيما يلي أمثلة على الخدمات غير المالية التي قدمتها مؤسسة مخزومي حتى الآن:

- جمع النفايات غير العضوية.
- التدريب على الطهي بالطاقة الشمسية.
- مشتل للحراثة الزراعية في عكار.
- زراعة نباتات الزينة والأشجار المثمرة.
- جمع النفايات لإعادة تدويرها في بيروت.
- التدريب حول تربية النحل للنساء والشباب.
- أنشطة رفع مستوى التوعية بشأن إعادة التشجير.
- إيضاحات علمية حول المباني الخضراء.

- إنتاج الأكياس القماش للتقليل من استخدام الأكياس البلاستيكية.
- تنظيم ورش عمل للمعلمين حول التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- إعداد مجموعة أدوات تعليمية حول التعليم من أجل التنمية المستدامة وتوزيعها على جميع المدارس في لبنان.
- إنتاج لقطات إعلانية حول الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد ونشرها على التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي.
- إنتاج فيلم وثائقي مع توصيات وآراء حول التغييرات اليومية البسيطة لعيش حياة أكثر استدامة.

تتمثل أولوية مؤسسة مخزومي في خدمة مجتمعها المحلي والاستجابة بشكل مستدام لاحتياجاته. وتُصنف المؤسسة طلبات الحصول على القروض وفقاً للمخاطر البيئية وتوفر أنشطة تدريبية للموظفين حول الممارسات الهادفة للحد من الآثار السلبية على البيئة وتجنبها. وبالنظر إلى الاحتياجات المحلية من الطاقة وسجل المؤسسة الحافل في مجال تقديم الخدمات المالية وغير المالية ودعم عملائها في تنمية أعمالهم التي تُعزز من الممارسات الخضراء، تُخطط المؤسسة لتقديم قروض لتمويل أجهزة وإجراءات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة من أجل استيفاء الطلب المحلي من الكهرباء. ومع ذلك، لا تزال التعقيدات الفنية تشكل تحدياً؛ ولذا فإن التدريب على التقييمات الفنية سيساعد مؤسسة مخزومي في تقديم المنتجات المالية الخضراء. وتدرس مؤسسة مخزومي أيضاً مسألة تقديم تمويل لإدارة النفايات والمياه إلى جانب خطتها الرامية لعرض تكنولوجيات الطاقة. وقد أظهرت تجربة تنظيم حملات رفع مستوى الوعي وجود طلب على المنتجات المالية لإمدادات المياه وإدارة النفايات على نحو مستدام ومجدي من حيث التكلفة، وذلك عن طريق ورش العمل والدورات التدريبية والمبادرات. ولتمويل هذه الخدمات على نحو فعّال، سيكون ضرورياً إبرام شراكات مع أصحاب مصلحة إضافيين (مزودي المساعدات الفنية والمستثمرين) وإتاحة الفرصة أمام الوصول إلى أدوات إدارة البيانات.

الاستنتاجات

يضع هذا التقرير الركائز الأساسية لمزيد من التنمية في قطاع التمويل المستدام في المنطقة. ويوضح هذا القسم النتائج الرئيسية وأبرز إجراءات الدعم المحددة والأفكار عن التوقعات البحثية.

النتائج الرئيسية

يمكن لمنهج التمويل الشامل الأخضر أن يُحسِّن من استدامة المؤسسات وقدرة العملاء على الصمود في مواجهة الظروف المعاكسة

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمات على الأصعدة المناخية والاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على احتياجات ومطالب الذين يعيشون في قاعدة الهرم الاقتصادي، وتمثل محدودية فرص الحصول على الطاقة والمياه المخاطر الأكثر شيوعاً التي تم تحديدها (سواءً على المستوى المؤسسي أو مستوى العملاء).

وقد أصبح إعداد استراتيجيات بيئية ومنتجات خضراء مخصصة أمراً حيوياً بالنسبة للمؤسسات من أجل دعم أنشطة المُقترضين وقدرتهم على السداد. وتعتبر تكنولوجيات الطاقة المتجددة والمنتجات الزراعية المستدامة الأكثر شيوعاً التي يُجرى طرحها بين المؤسسات التي شملها الاستبيان. ومع ذلك، فإن انتشارها يتباين تبايناً شديداً بين المؤسسات مما يبين أن القطاع لا يزال يفتقر إلى العمليات والإجراءات المعيارية لتنمية هذه الأنشطة. وقد أدى الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة إلى مساعدة المؤسسات في تقديم خدماتها استجابةً للحصار المفروض على الوقود وانقطاعات التيار الكهربائي وأسعار الوقود المتزايدة.

الحاجة للدعم والأدوات، وتحديداً المتعلقة بتقييم المخاطر وإدارتها وتقييم الطلب

يُعد وجود ممارسات قوية لإدارة المخاطر البيئية (بما في ذلك تحديد المخاطر لكل نشاط يُجرى تمويله والبدائل أو تدابير التخفيف من حدة المخاطر) أمراً حيوياً لتنمية قطاع التمويل الشامل الأخضر على نحو متسق، وكذلك لمعالجة مواطن الضعف المناخية، وفي الوقت ذاته للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المُقترضين والمؤسسة على البيئة.

ويوجد العديد من المؤسسات بصدد التخطيط للمنتجات والاستراتيجيات أو إعدادها. وتتطلب هذه المؤسسات الحصول على الدعم لتمكينها من وضع أهداف الاستدامة لديها ورصدها، وفي الوقت ذاته زيادة الوعي بين عملائها وموظفيها. وفي الوقت الراهن، نجد أن أنشطة إدارة المخاطر والمعرفة محدودة للغاية، على الرغم من وجود اهتمام كبير بتدريب الموظفين حول المخاطر البيئية. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي الإدارة الفعالة للبيانات عبر الأدوات الرقمية إلى مساعدة المؤسسات في هذا المضمار.

الحاجة لتدريب موظفي مؤسسات التمويل متناهي الصغر وعمالها

تفتقر مؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الدعم الحكومي الكافي. ويتعين على أصحاب المصلحة مثل شبكات التمويل متناهي الصغر والاستشاريين والمحليين والإقليميين والدوليين والمستثمرين وبرامج التنمية إعداد البرامج التدريبية المخصصة وطرحها لموظفي مؤسسات التمويل متناهي الصغر وعمالها للمساعدة في زيادة وعيهم حول المشكلات البيئية وتأثيرها.

تضطلع شبكات التمويل متناهي الصغر في المنطقة بدور حيوي في توسيع نطاق التمويل المستدام

تحرص شبكات التمويل متناهي الصغر على تحديد الفرص المتاحة لتعزيز التمويل الشامل الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن تمثل عمليات تبادل المعرفة بين الأقران أداة قوية لمشاركة المعرفة الفنية والدروس المستفادة في هذا القطاع المجرى حالياً الذي مرت فيه المؤسسات بتجارب متنوعة للغاية. وبإمكان شبكات التمويل متناهي الصغر، مدعومة بالاستشاريين المحليين، أن تساهم بشكل مُضاعف وقِيم فيما يتعلق بنقل المعرفة ورفع مستوى الوعي بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

أبرز إجراءات الدعم

يتمتع القطاع بإمكانيات كبيرة بناءً على عمليات التطوير الجارية في قطاع التمويل الشامل الأخضر والسياقات المتنوعة واحتياجات الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأصحاب المصلحة الناشطين في المنطقة؛ وبالتالي، فإن الإجراءات الموصى بها في هذا القسم سيكون لها دور أساسي وحاسم في استغلال أوجه التآزر وحشد الجهات الفاعلة معاً لتوسيع نطاق البرامج أو بدء الشراكات.

تجهيز البيئة وتحويلها إلى بيئة تمكينية لفرض تقديم الدعم إلى مؤسسات التمويل متناهي الصغر

دعم شبكات التمويل متناهي الصغر المحلية والإقليمية بوصفها جهات مُضاعفة: توفر شبكات التمويل متناهي الصغر في جميع أنحاء المنطقة مجموعة متنوعة من الخدمات إلى أعضائها بهدف زيادة تنمية أعمالهم بما يتماشى مع رسالتها ورؤيتها الاجتماعية. ولدى هذه الشبكات اهتمام بدعم أعضائها في تنمية التمويل الشامل الأخضر عبر التدريب وتوفير المواد وتمكين تبادل المعرفة بين الأقران أو مساحات للنقاش بينهم. فضلاً عن ذلك، فإن قدرة هذه الشبكات على تنظيم الفعاليات، وتنسيق الخدمات اللوجستية مع الغير، وتعزيز العلاقات الوثيقة مع الهيئات التنظيمية والاستشاريين والمستثمرين الدوليين يمكن أن يكون أساساً في تعزيز التمويل الشامل الأخضر والترويج له.

تمكين الشبكات لجمع البيانات بصورة منتظمة: تحتل شبكات التمويل متناهي الصغر موقعاً قوياً يتيح لها جمع البيانات بصورة منتظمة من أعضائها، بالإضافة إلى تحليلها وتقديم نظرة عامة إلى أصحاب المصلحة المحليين عن أدائها ووضعها المتعلق بتنمية قطاع التمويل الشامل الأخضر والممارسات ذات الصلة، والفرص المتاحة، والتحديات، والتهديدات، واحتياجات مؤسسات التمويل متناهي الصغر، والامتثال للوائح المحلية. ويمكن أن تُساعد عملية إعداد التقارير بصورة منتظمة عن الأساليب المتبعة والدروس المستفادة في توفير المعلومات إلى أجهزة الرقابة المالية المحلية بشأن تنمية القطاع والحاجة إلى وضع سياسات محددة لمساعدة المؤسسات. ولتحقيق هذا الهدف، يمكن إعداد استبيان عالمي لكل شبكة من شبكات التمويل متناهي الصغر على نحو يُمكن الحلول الرقمية لجمع البيانات وإتاحة إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات لأغراض تحليل البيانات وإعداد التقارير.

تنفيذ الاستراتيجية البيئية

إعداد المواد التدريبية: دائماً ما تحرص مؤسسات التمويل متناهي الصغر على التعلّم وتطوير القدرات وتنفيذ الأدوات وتعزيز المهارات داخلياً للعمل على تنمية التمويل الشامل الأخضر أو توسيع نطاق محفظة مشاريعها الحالية. وبإمكان المؤسسات الاستفادة من معارف وتجارب ذات قيمة من شأنها إرشادها في تنفيذ أنشطتها عبر مختلف محاور العمل في قطاع التمويل الشامل الأخضر، وذلك عن طريق إعداد المواد التدريبية التي تشمل دراسات الحالة ووضع استراتيجية بيئية وإدارة المخاطر البيئية والاستعانة بالتكنولوجيات وأدوات تقييم الأداء البيئي وأيضاً إعداد المنتجات. وعلاوة على ذلك، يمكن تقديم المواد التدريبية عبر ورش عمل مخصصة تضمن نقل المعرفة بنجاح وذلك عن طريق العوامل المُضاعفة، سواء أكانت شبكات التمويل متناهي الصغر أو الهيئات الاستشارية الإقليمية أو المساعدة الفنية من جانب صناديق الاستثمار المؤثرة أو التعاون الإنمائي الدولي.

توفير دعم مُصمم خصيصاً: ترجمة تجارب متنوعة مرت بها مؤسسات التمويل متناهي الصغر في جميع أنحاء المنطقة ومستويات مختلفة من المعرفة حول التمويل الشامل الأخضر وتحويلها إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات المؤسسية الفردية الرامية لمعالجة التحديات المعيّنة التي تواجهها. وفي الوقت الذي تزعم فيه معظم المؤسسات أنها تفتقر إلى الدعم من الحكومات والهيئات التنظيمية في بلدانها، أشارت المؤسسات أيضاً إلى أن الاستشاريين والمستثمرين المؤثرين هما أمثل من يمكنهما تقديم الدعم لها في وضع استراتيجية بيئية قائمة على تنمية أعمالها وسياقها المحلي والمخاطر والتحديات الحالية التي تواجهها.

تحسين عملية إعداد المنتجات

نشر الأدوات لتسهيل عملية إعداد المنتجات المالية: تُبدي مؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اهتمامها بإعداد المنتجات المالية الخضراء الناجحة والمربحة لمساعدة عملائها. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأدوات المعنية بإجراء أبحاث حول الأسواق وتحديد المخاطر والآثار السلبية على البيئة ومتابعة الخدمات المالية وغير المالية الخضراء ستُساعد المؤسسات في تطوير محفظة مشاريعها. وعلى المدى الطويل وباستخدام الحلول الرقمية تستطيع مؤسسات التمويل متناهي الصغر الاستعانة بمعلومات السوق في تحليل الاتجاهات واستجابة العملاء للمنتجات المطروحة، وتقييم إجراءات الحد من الأضرار المُحتملة وما تحقق من تحسينات في القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية من خلال ما تطرحه مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وفي النهاية أيضًا قياس التأثير الناتج.

تحسين إمكانية الحصول على تمويل لإعداد المنتجات المالية المستدامة والخدمات غير المالية: تُمثل إمكانية الحصول على تمويل تحديًا هامًا في المنطقة يحول دون الارتقاء بقطاع التمويل الشامل الأخضر. ويظهر هذا التحدي جليًا لا سيما في لبنان والأراضي الفلسطينية وسوريا واليمن، وهي بلاد تمر بالعديد من الأزمات في القطاع المالي وعلى المستوى الحكومي؛ إذ تشكل القيود المفروضة على الحصول على التمويل عائقًا أمام المؤسسات يمنع الاستثمار في تقديم خدماتها وزيادة ما تطرحه من منتجات وخدمات وتوسيع محفظة مشاريعها فيما يتعلق بالتكنولوجيات أو الممارسات المالية المستدامة.

النظرة المستقبلية

تنفيذًا لهذا التقييم، جرى تحديد أربعة مجالات تحتاج إلى مزيد من البحث، وسوف يُساعد إجراء تقييم متعمق للمشكلات التالية في إرشاد أصحاب المصلحة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسهيل عملية تحديد المسارات لتقديم المزيد من الدعم إلى مزودي الخدمات المالية المحليين، وبنهاية المطاف مساعدة عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر في تحسين قدرتها على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.

التمويل الإسلامي متناهي الصغر والتمويل المستدام: بحوث متعمقة حول أوجه التوافق بين التمويل الشامل الأخضر والتمويل الإسلامي متناهي الصغر: يتمتع التمويل الإسلامي متناهي الصغر بخصائص فريدة تجعله يختلف عن التمويل متناهي الصغر التقليدي هذا بالإضافة إلى وجوب توافقه مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويقتضي تمويل التكنولوجيا نهجًا مختلفًا في هذا السياق بالنظر إلى القيود والشروط المفروض بشأن سعر الفائدة (مثل القرض الحسن، والقروض المفروض عليها رسوم خدمة أو بدونها، والقروض قصيرة الأجل التي تتطلب تقديم ضمانات في شكل ذهب أو أصول أخرى)، والشراكات (مثل عقود المشاركة والمضاربة وغير ذلك)، والمبادلات (مثل عقود بيع الأجل، والإجارة، والسلم، والاستصناع).

الأداء المالي للمنتجات المالية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قد يؤدي تحليل الربحية والشؤون المالية للمنتجات المالية الخضراء المتاحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تسليط الضوء على الاستثمارات التي تجربها مؤسسات التمويل متناهي الصغر وأوجه التوافق التي يتعين تنميتها بين أصحاب المصلحة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر والموردين المحليين. وسيُجرى تحسين عملية إدماج استراتيجية بيئية مؤسسية على نحو يُساعد المؤسسات في التعرّف على إمكانياتها بهدف إنشاء أعمال مستدامة عن طريق تنمية محفظة مشاريعها الخضراء وتضمين التمويل لأغراض المخاطر المناخية في عملياتها. فضلًا عن ذلك، من الضروري إجراء دراسة متعمقة لسوق المنتجات الخضراء والمبادرات متعددة القطاعات المحتملة مع قطاعات الطاقة والمياه والزراعة والطبيعة والحماية والحفظ، من بين قطاعات أخرى، من أجل الاستفادة من أوجه التآزر.

تحليل سيناريوهات التكيف مع التغيّر المناخي، والتدابير ذات الصلة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة لحماية الفئات الضعيفة من السكان: تمثل معرفة مزودي الخدمات المالية بالسيناريوهات المحتملة للتغيّر المناخي والتدابير التي يمكن اتخاذها للتكيف معه بالإضافة إلى معرفة الإدارة المحسنة للطاقة والمياه والنفايات أمرًا حاسمًا لرفع مستوى الوعي بشأن الاحتمالات الممكنة للمؤسسة في تحديد المنتجات الخضراء ونشرها وتمويلها. ويُعتبر تحديد مستوى المخاطر واحتياجات السكان من أجل الاستعداد لها أمرًا جوهريًا لأغراض التخطيط. كما أن تحديات المياه التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجعل عملاء التمويل متناهي الصغر عرضة بشكل كبير لتأثيرات التغيّر المناخي. ويُهدد الجفاف وموجات الحر الشديد الأنشطة الزراعية والاقتصادية للفئات الضعيفة من السكان بينما يُعرض ارتفاع مستويات سطح البحر المناطق الساحلية للخطر، مما يدفع الناس إلى الهجرة. وهذا وسوف

تتحسن القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية من خلال إعداد آلية عمل عابرة مشتركة بين البلدان لدعم المؤسسات المالية على خط المواجهة من أجل حماية الفئات الأكثر تهميشًا من خلال استغلال التكنولوجيات الحديثة والمعرفة المحلية لتحسين إدارة النفايات وإصلاح التربة.

التعاون مع البنوك المركزية لنشر التمويل المستدام: سوف يستفيد جميع أصحاب المصلحة من مؤسسات التمويل متناهي الصغر وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة من خلال الإرشادات المقدمة إلى الحكومات المحلية حول كيفية دعم مؤسسات التمويل متناهي الصغر على المستوى المحلي في تحسين التمويل المستدام عن طريق اتباع منهج التمويل الشامل الأخضر. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الضغوط المتزايدة لتخليص قطاع الطاقة من الكربون والمضي قدمًا نحو الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة تنطوي على إمكانية إعادة تشكيل النظام الإقليمي. وبينما يُجرى تصميم الاستراتيجيات، فإن حشد الهيئات التنظيمية من أجل إعداد التصنيفات الخضراء وإرشاد مزودي الخدمات المالية والمستثمرين من شأنه أن يُساعد في وضع مسار سريع لمشاركة الدروس المستفادة وسبل المضي قدمًا. ولذلك، فمن الأهمية بمكان تحديد كيفية تعميم العناصر المتعلقة بالمناخ والحماية البيئية في إجراءات الإشراف التي يتبعها مزودو الخدمات المالية بالإضافة إلى تحديد الإرشادات التي يمكن أن توفرها الجهات الإشرافية.

المؤسسات المشاركة

مصر: بساطة، والهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وسندة - مصر، وتمويلي للمشروعات متناهية الصغر، مؤسسة معاً للتنمية والبيئة.

الأردن: الشركة الأهلية للتمويل الأصغر، وفينكا الأردن، والشركة الأردنية للتمويل الأصغر - تمويلكم، وصندوق المرأة للتمويل الأصغر، والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة (National Microfinance Bank)، وفيتاس الأردن.

لبنان: إيه إي بي (AEP)، ومؤسسة المجموعة، وشركة الإبداع للتمويل متناهي الصغر، والجمعية التعاونية اللبنانية للإنماء، وجمعية مؤسسات التمويل الأصغر في لبنان، ومؤسسة مخزومي، وفيتاس إس إيه إل (Vitas SAL).

المغرب: مؤسسة الأمانة للتمويل الأصغر، ومؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، ومؤسسة التوفيق للتمويل الأصغر، ومؤسسة الرواج، وجمعية إنماء لدعم المقاول الصغرى.

الأراضي الفلسطينية: شركة أكاد للتمويل والتنمية، وجمعية أصالة، والشركة الفلسطينية للإقراض والتنمية - فاتن، والمؤسسة المصرفية الفلسطينية للتمويل، ومؤسسة ريف للتمويل، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأوسط، وفيتاس فلسطين.

سوريا: مصرف الأول للتمويل الأصغر (شبكة الأغا خان للتنمية)

تونس: مؤسسة أدفنس، والمركز المالي لأصحاب المشاريع في تونس، ومؤسسة أندنا تمويل.

اليمن: بنك الأمل للتمويل الأصغر، وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وبرنامج الإتحاد للتمويل الأصغر، وبرنامج أزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي، وبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر، والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر.





الملحق

نظام تحديد الدرجات -- إطار انتشار التمويل متناهي الصغر الأخضر

البيئة التمكينية

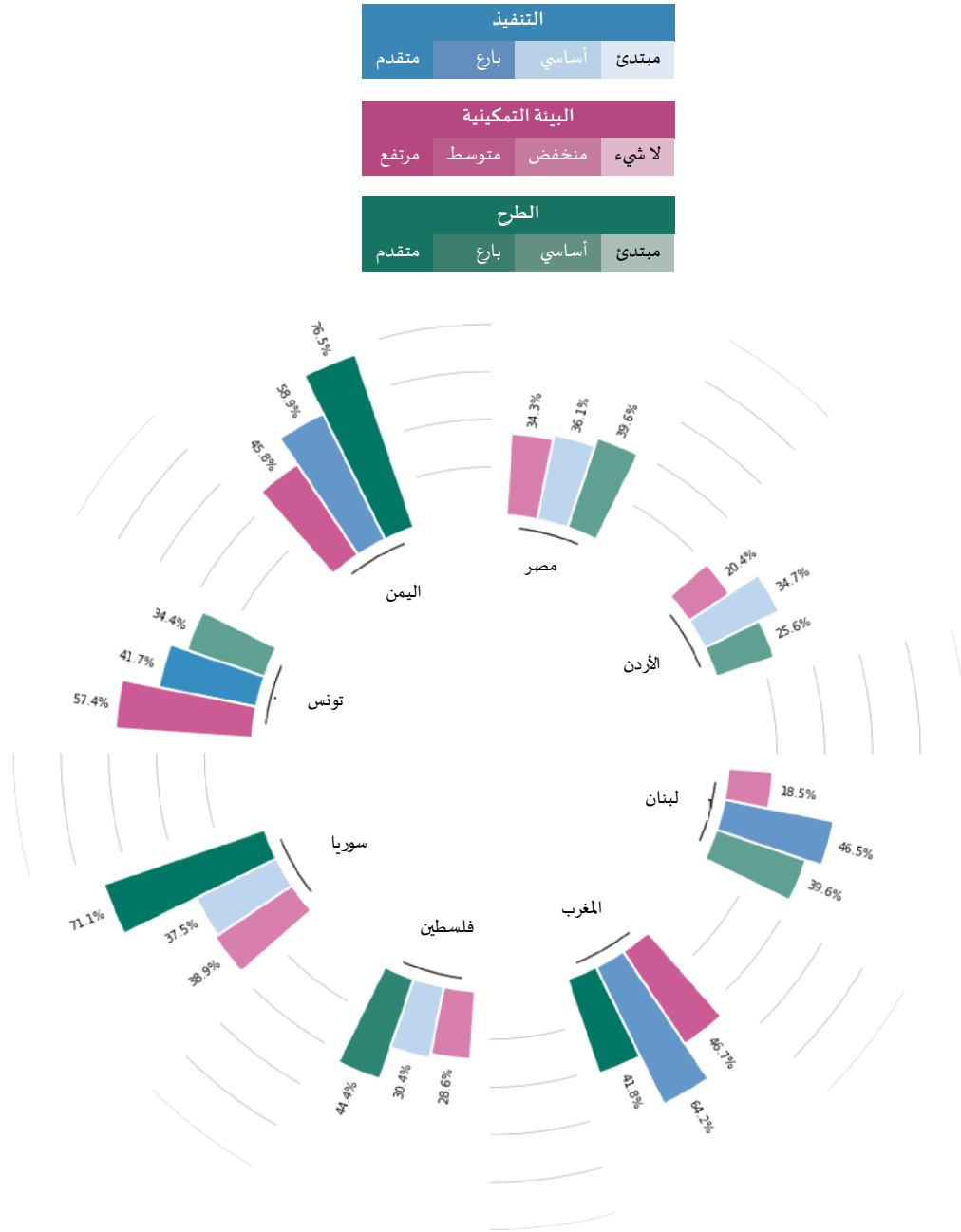
البيئة التمكينية			
المؤشرات	الموضوع	الوزن (%)	الدرجة
التحديات	العوائق التي تحد من تطوير السوق	٣٣,٣٣	٢٠- لكل عائق من العوائق المذكورة
اللوائح التنظيمية	وجود لائحة وطنية لتنمية المنتجات الخضراء	١٦,٦٧	١٠٠ درجة (نعم) بدون درجات (لا)
	وجود حوافز لتنمية المنتجات الخضراء	١٦,٦٧	١٠٠ درجة (نعم) بدون درجات (لا)
الشراكات	عقد تحالفات مع أصحاب المصلحة الآخرين	١٦,٦٧	١٠٠ درجة (نعم) بدون درجات (لا)
	توفير الدعم من شركاء خارجيين بشأن أنشطة إدارة المخاطر	١٦,٦٧	١٠٠ درجة (نعم) بدون درجات (لا)

التنفيذ

التنفيذ - الاستراتيجية البيئية وإدارة المخاطر			
المؤشرات	الموضوع	الوزن (%)	الدرجة
الأعمال والتطلعات	حواجز ضمن شروط القروض الخضراء	٨,٣٣	١٠٠ درجة (نعم) بدون درجات (غير ذلك)
	مفاهيم الحماية البيئية والقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية المدرجة ضمن الخطة الاستراتيجية	٨,٣٣	١٠٠ درجة (نعم) ٥٠ درجة (في حالة التخطيط) بدون درجات (لا)
	الشخص أو اللجنة المسؤولة	٨,٣٣	١٠٠ درجة (نعم)، ٥٠ درجة (في حالة التخطيط)، بدون درجات (لا)
إعداد التقارير	إعداد التقارير داخلياً (مجلس الإدارة) حول الأداء البيئي	٨,٣٣	١٠٠ درجة (نعم) ٥٠ درجة (في حالة التخطيط) بدون درجات (لا)
	إعداد تقارير علنية حول الأداء البيئي	٨,٣٣	١٠٠ درجة (نعم) ٥٠ درجة (في حالة التخطيط) بدون درجات (لا)
المخاطر (على المستوى المؤسسي)	الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء البيئي	٨,٣٣	١٠٠ درجة (معرفة أداة واحدة على الأقل واستخدامها) ٥٠ (معرفة أداة واحدة على الأقل) بدون درجات (غير ذلك)
	الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر على المستوى المؤسسي	٢٥	١٠٠ درجة (نشاطان أو أكثر) ٥٠ (نشاط واحد) بدون درجات (غير ذلك)
المخاطر (على مستوى العملاء)	الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى العملاء	٢٥	١٠٠ درجة (نشاطان أو أكثر) ٥٠ (نشاط واحد) بدون درجات (غير ذلك)

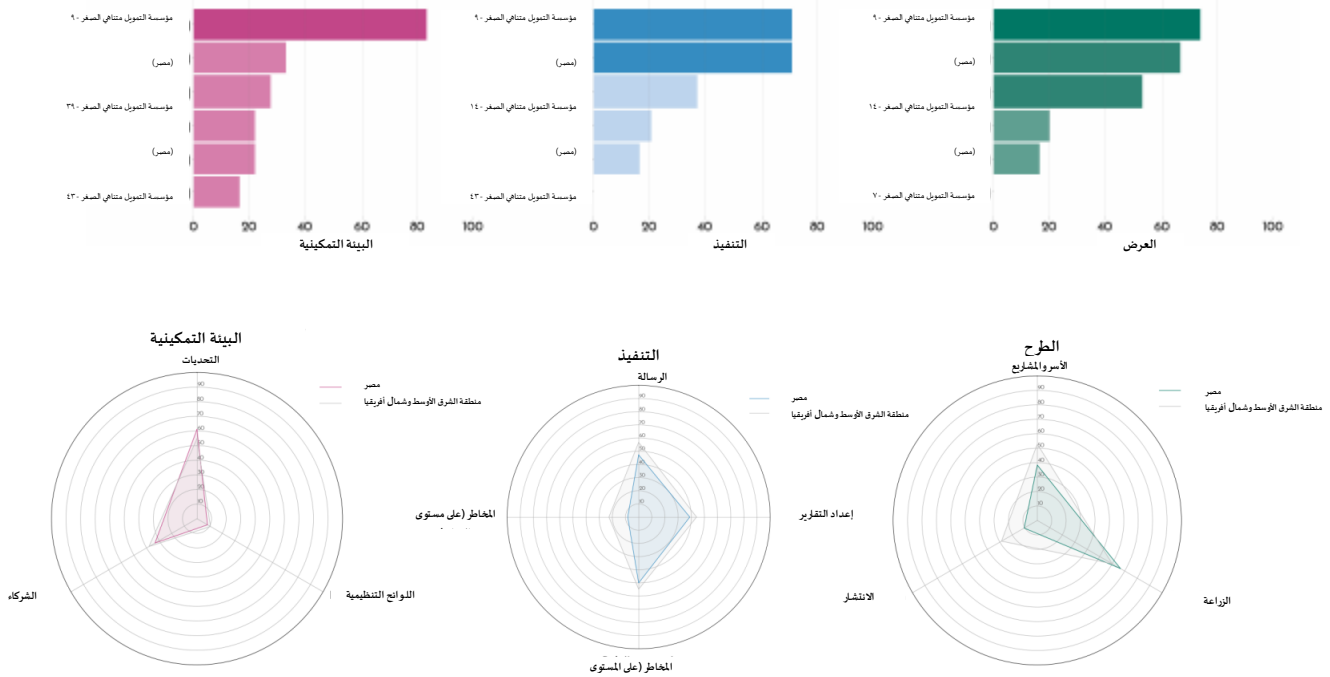
العرض			
المؤشرات	الموضوع	الوزن (%)	الدرجة
منتجات للأسر والمؤسسات التجارية	تمويل مخصص للمنتجات المالية الخضراء المُقدّمة للأسر والمشاريع	٣٣	١٠٠ درجة (أكثر من عدد ٢ من التكنولوجيا) ٥٠ درجة (عدد ٢ من التكنولوجيا) ٢٥ درجة (عدد ١ من التكنولوجيا) بدون درجات (غير ذلك)
منتجات لأغراض الزراعة المستدامة	تمويل مخصص للمنتجات المالية الخضراء المُقدّمة لأغراض الزراعة المستدامة	٣٣	١٠٠ درجة (أكثر من عدد ٢ من الممارسات/ التكنولوجيا) ٥٠ درجة (عدد ٢ من الممارسات/ التكنولوجيا) ٢٥ درجة (عدد ١ من الممارسات/ التكنولوجيا) بدون درجات (غير ذلك)
التوعية	عدد العملاء الذين يتلقون منتجات مالية خضراء	١٢,٥	١٠٠ درجة (أكثر من ٥,٠٠٠ عميل) ٧٥ درجة (أكثر من ٢,٠٠٠ عميل) ٢٥ درجة (أكثر من ٥٠٠ عميل) بدون درجات (غير ذلك)
	حصة العملاء الذين يتلقون منتجات مالية خضراء	١٢,٥	١٠٠ درجة (أكثر من ٥٪) ٧٥ درجة (أكثر من ٢٪) ٢٥ درجة (أكثر من ١٪) بدون درجات (غير ذلك)
	عدد العملاء الذين يتلقون منتجات غير مالية	٦	١٠٠ درجة (أكثر من ٢,٠٠٠ عميل) ٧٥ درجة (أكثر من ٥٠٠ عميل) ٢٥ درجة (أكثر من ١٠٠ عميل) بدون درجات (غير ذلك)
	حصة العملاء من المناطق الريفية	٣	١٠٠ درجة (أكثر من ٦٦٪) ٥٠ درجة (أكثر من ٣٣٪) بدون درجات (غير ذلك)

التحليل حسب البلد



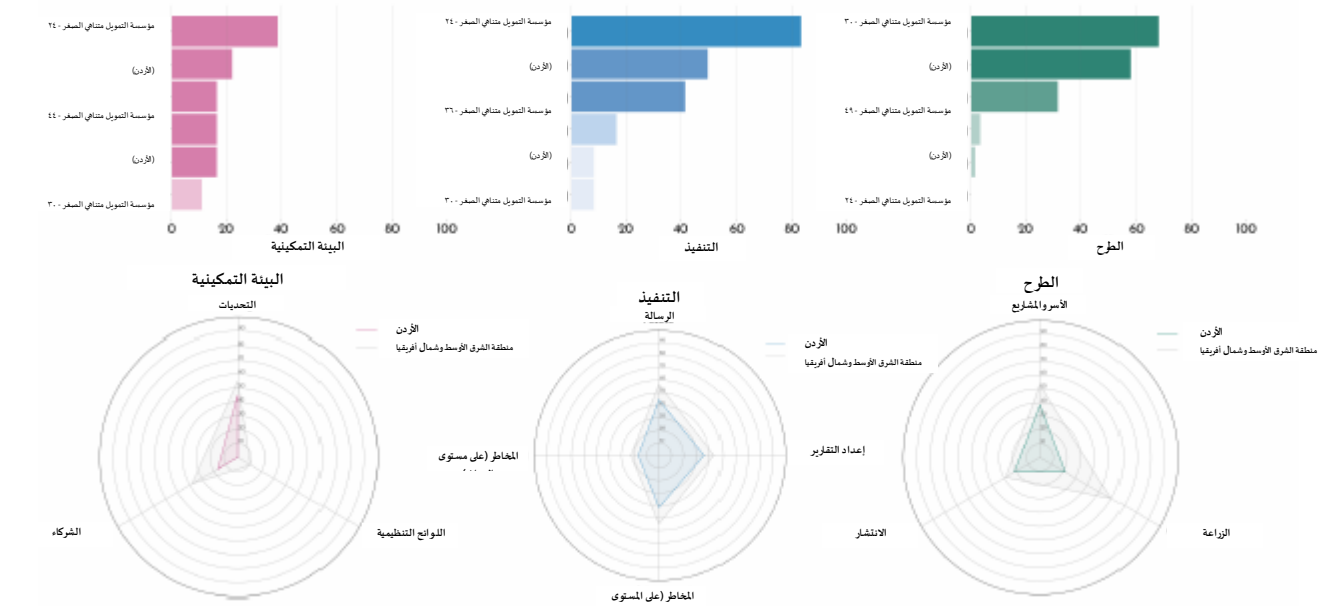
الشكل ١٩: متوسط الدرجة حسب البلد

مصر



الشكل ٢٠: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (مصر)

الأردن



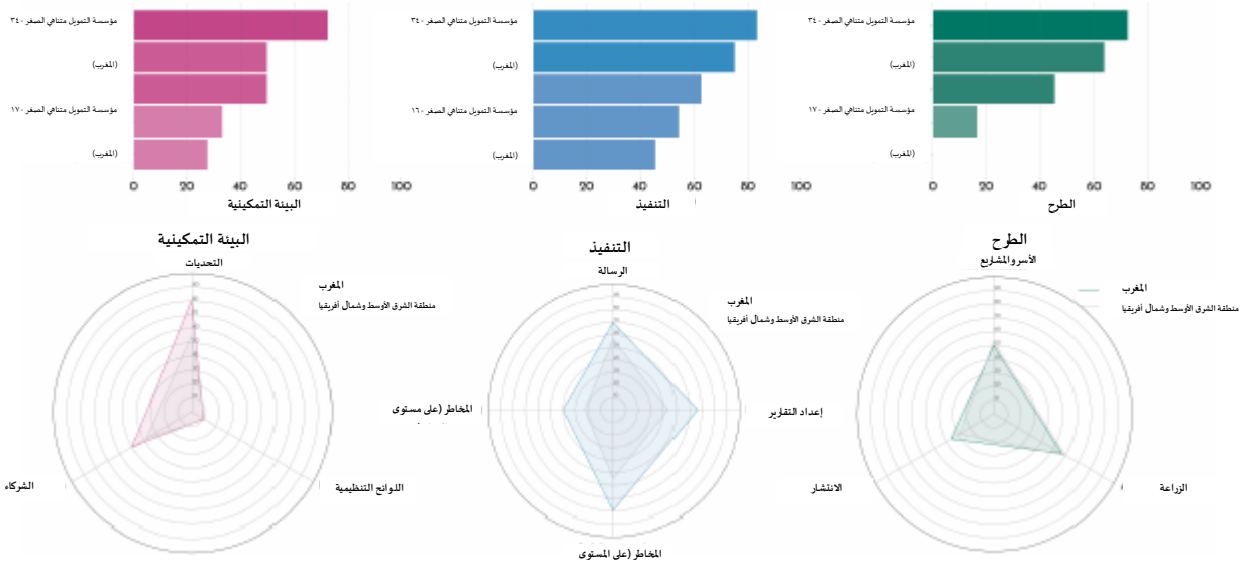
الشكل ٢١: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (الأردن)

لبنان



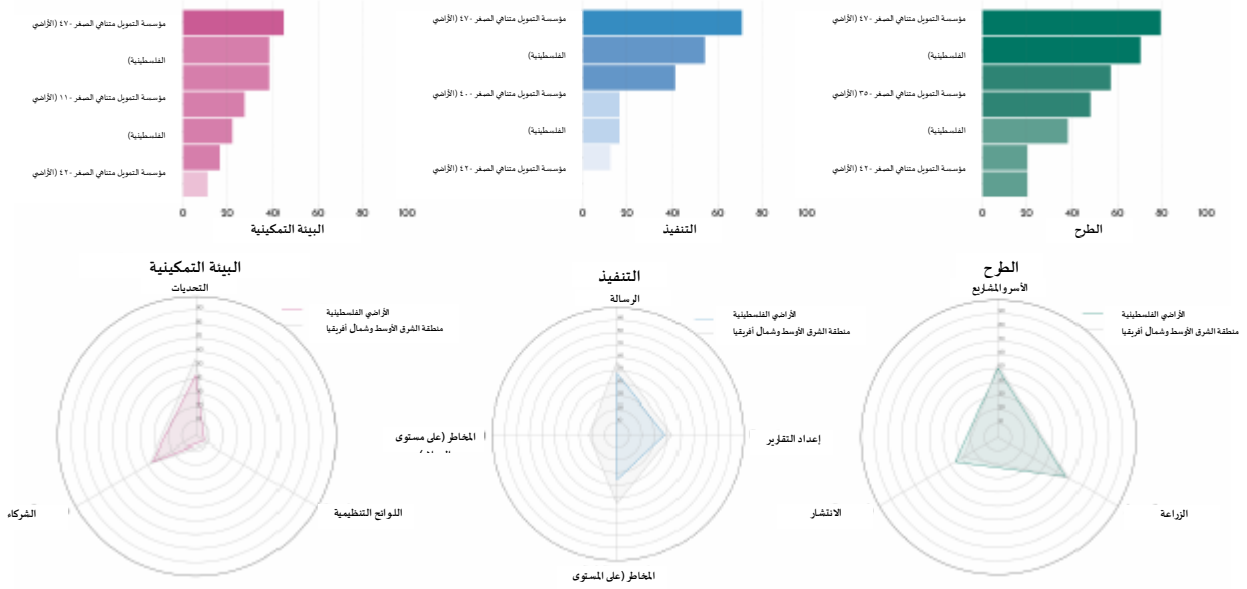
الشكل ٢٢: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (لبنان)

المغرب



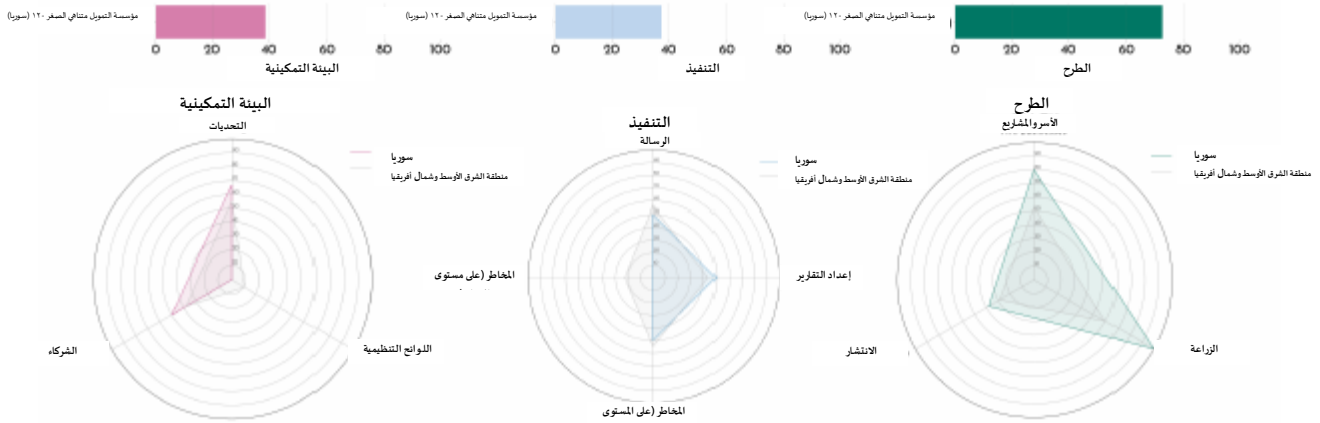
الشكل ٢٣: الدرجة حسب المؤسسة وتفاصيل المؤشر (المغرب)

الأراضي الفلسطينية



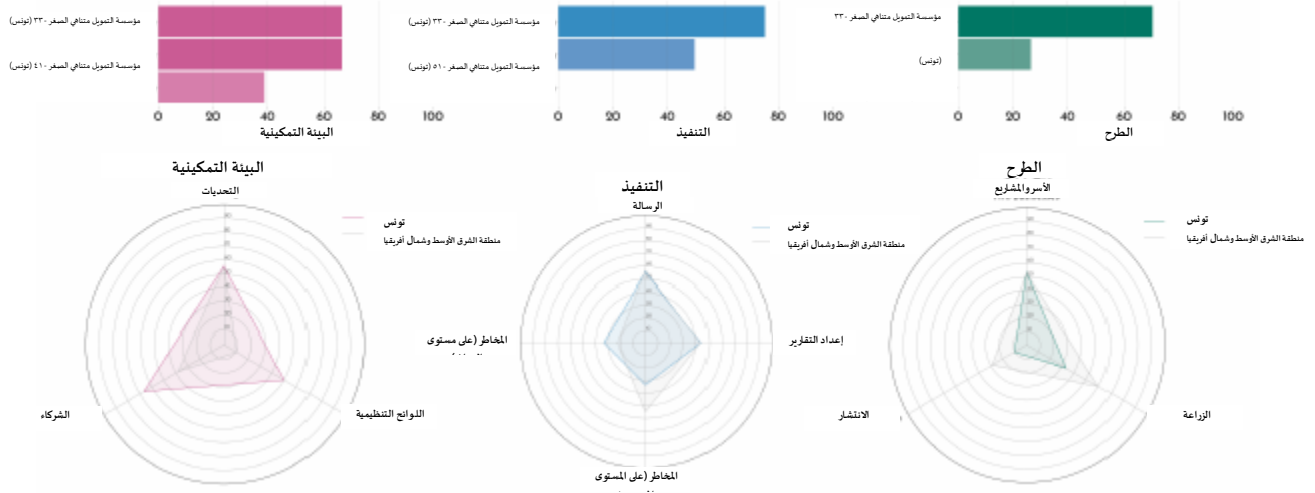
الشكل ٢٤: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (الأراضي الفلسطينية)

سوريا



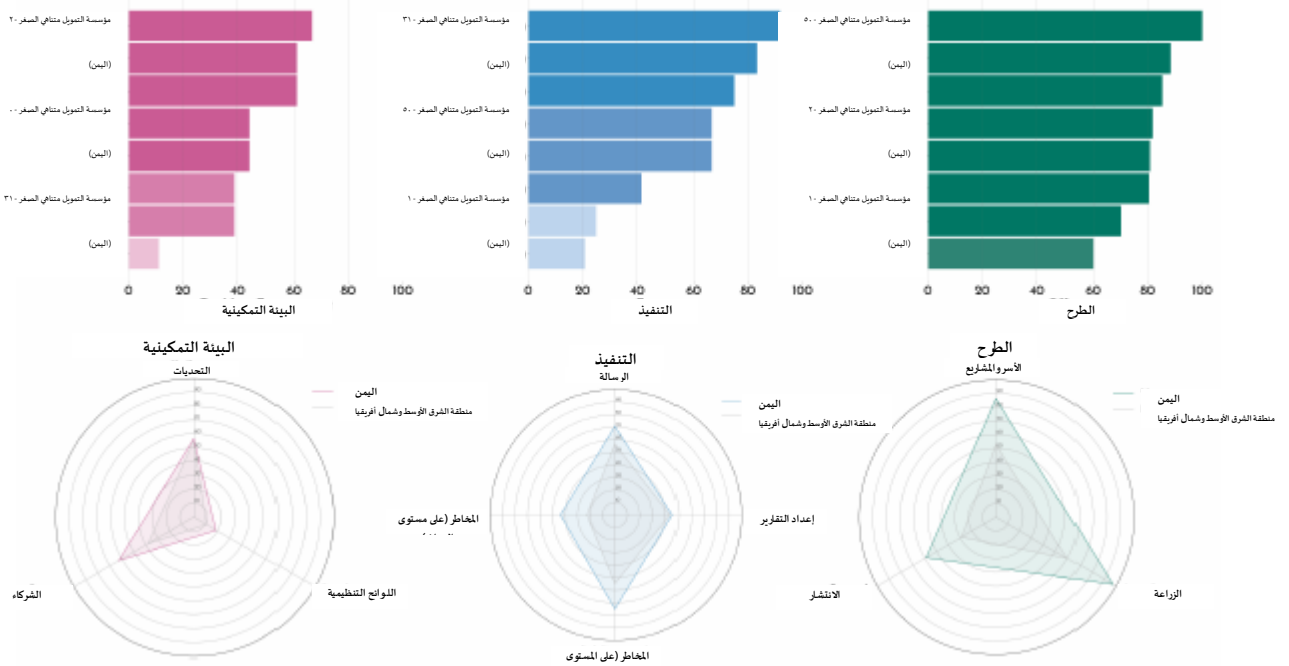
الشكل ٢٥: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (سوريا)

تونس



الشكل ٢٦: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (تونس)

اليمن



الشكل ٢٧: الدرجة حسب المؤسسة والمؤشر (اليمن)

الاستبيان

الأسئلة التمهيدية

البريد الإلكتروني

اسم المؤسسة

البلد

النوع: خيار واحد

الجزائر

مصر

العراق

الأردن

لبنان

المغرب

الأراضي الفلسطينية

سوريا

تونس

اليمن

أخرى

عدد الفروع

النوع: عدد صحيح

عدد الموظفين

النوع: خيار واحد

أقل من ١٠ موظفين

من ١١ موظفًا إلى ٥٠ موظفًا

من ٥١ موظفًا إلى ١٠٠ موظف

من ١٠١ موظف إلى ٣٠٠ موظف

أكثر من ٣٠٠ موظف

الوضع القانوني

النوع: خيار واحد

بنك

مؤسسة مالية غير بنكية

منظمة غير حكومية

جمعية تعاونية

جهة عامة

أخرى، يُرجى التحديد:

يُرجى التحديد:

المعرض المالي للعملاء

المنتجات المالية الخضراء للأسر أو المشاريع

هل تعرض مؤسستك تمويلًا مخصصًا للأسر والمشاريع فيما يتعلق بأي من المنتجات الخضراء التالية؟ يُرجى تحديد كل ما ينطبق
النوع: خيارات متعددة

تكنولوجيات الطاقة المتجددة
إجراءات كفاءة الطاقة
مواقد الكتلة الحيوية التي تستخدم طاقة نظيفة وفعالة
حلول مياه الشرب النظيفة
مرافق الصرف الصحي
إدارة النفايات
خدمات النقل النظيف
أخرى
لا شيء مما سبق

يُرجى تحديد المنتجات الخضراء الأخرى المعروضة
ما تكنولوجيات الطاقة المتجددة التي تمولها (اختياري)؟ يُرجى تحديد كل ما ينطبق:
النوع: خيارات متعددة

الأنظمة المنزلية التي تعمل بالطاقة الشمسية
سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية
مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية
المصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية
الشبكات الصغيرة التي تعمل بالطاقة الشمسية
أخرى

يُرجى التحديد:
ما إجراءات كفاءة الطاقة التي تمولها (اختياري)؟
النوع: خيارات متعددة

تحسين العزل
تغيير مصابيح الإضاءة LED
استبدال الآلات
التكنولوجيات الصناعية الموفرة للطاقة
الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة
أنظمة التبريد الموفرة للطاقة
أخرى

يُرجى التحديد:
ما نوع موقد الطهي التي تمولها (اختياري)؟
النوع: خيارات متعددة
مواقد الطهي المحسنة
محولات النفايات الحيوانية إلى غاز
أخرى
يُرجى التحديد:

ما الحلول المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تمولها (اختياري)؟
النوع: خيارات متعددة

- توصيلات أنابيب المياه
- مشاريع توزيع المياه الصالحة للشرب
- أنظمة تحلية مياه
- أخرى

يُرجى التحديد:
ما نوع مرافق الصرف الصحي التي تمولها (اختياري)؟
النوع: خيارات متعددة

- دورات المياه
- مرافق الصرف الصحي المتنقلة
- تشبيد أنظمة الصرف الصحي
- أخرى

يُرجى التحديد:
ما الحلول المتعلقة بإدارة النفايات التي تمولها (اختياري)؟
النوع: خيارات متعددة

- إعادة التدوير
- إعادة التدوير الإبداعي
- تجديد الآلات أو المواد
- أخرى

يُرجى التحديد:
ما نوع أصول النقل ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة التي تمولها (اختياري)؟
النوع: خيارات متعددة

- سيارات هجينة
- دراجات كهربائية
- سيارات كهربائية
- حلول شحن موفرة للطاقة
- أخرى

يُرجى التحديد:
هل تخطط لعرض أي من المنتجات المالية الخضراء التالية في المستقبل؟
النوع: خيارات متعددة

- تكنولوجيات الطاقة المتجددة
- الإجراءات الكفؤة للطاقة
- مواقد الكتلة الحيوية التي تستخدم طاقة نظيفة وفعالة
- حلول مياه الشرب النظيفة
- مرافق الصرف الصحي
- إدارة النفايات
- خدمات النقل النظيف
- أخرى

لا شيء مما سبق

يُرجى التحديد:

ما السبب وراء عدم عرض مؤسستك لأي من هذه المنتجات؟
النوع: خيارات متعددة

إننا نعرض تمويل هذه المنتجات، ولكن دون تقديم قروض مخصصة

لسنا مهتمين بها

لسنا على دراية بهذه المنتجات المالية

انعدام الربحية

الطلب منخفض

لقد عرضنا بعض من هذه المنتجات في الماضي، إلا أننا توقفنا عن ذلك في الوقت الراهن

الافتقار إلى المورد/التكنولوجيا

أخرى

يُرجى التحديد:

برأيك، ما العوائق الرئيسية التي تحد من عرض هذه المنتجات؟

النوع: خيارات متعددة

انعدام الربحية

عدم وجود الطلب

التعقيد الشديد

انعدام الدوافع لدى الموظفين

محدودية معروض التكنولوجيا

غياب التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين

نحتاج لمزيدٍ من الدعم من جانب المستثمرين لدينا

نحتاج لمزيدٍ من الدعم من جانب الحكومة

أخرى

يُرجى تحديد أي تحديات إضافية:

المنتجات المالية الخضراء للأغراض الزراعية

هل تعرض تمويل المزيد من الزراعة المستدامة، مثل:

النوع: خيارات متعددة

التأمين المستند للمؤشرات

حالات الطوارئ/ الصدمات - قروض لأغراض التعافي بعد وقوع أحداث سلبية

إنتاج المحاصيل - تنوع المحاصيل، تناوب المحاصيل، إدارة العناصر الغذائية للمحاصيل

إدارة الطاقة - أجهزة التجفيف التي تعمل بالطاقة الشمسية/ أجهزة تجفيف المحاصيل التي تعمل بالطاقة الشمسية، الثلجات التي تعمل

بالطاقة الشمسية لتخزين المنتجات

التحريج والحراثة الزراعية - اعتماد ممارسات الحراثة الزراعية، إعادة التشجير، التشجير

تحسين ممارسات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية - تعزيز إدارة مصائد الأسماك الساحلية والداخلية، تحديد مواقع المزارع المحسنة

والتنبؤ بالطقس، تنوع سبل كسب العيش، تحسين ممارسات تربية الأحياء المائية

إدارة الثروة الحيوانية - تحسين إدارة أنشطة رعي الماشية، الإدارة الملائمة للسماد الطبيعي، تأمين الثروة الحيوانية، استخدام أنواع من

الحراثة الزراعية، المكملات الغذائية، استخدام إضافات الأعلاف التي تُعدل إنتاج الميثان، تربية الحيوانات

إدارة التربة - الزراعة العضوية، زراعة أشجار في حقول المحاصيل، تحسين إدارة أنشطة رعي الماشية

إدارة النفايات - التسميد، صنع الورق، صناعة الزجاج، إنتاج الإيثانول، إنتاج الإضافات الإسمنتية، توليد الغاز الحيوي، إزالة المعادن

الثقيلة، إنتاج السيليكا، إنتاج الصابون

إدارة المياه - جمع المياه، أنظمة الري، مضخات المياه بالطاقة الشمسية، تحسين أنشطة جمع مياه الأمطار والاحتفاظ بها

أخرى

لا شيء مما سبق

يُرجى التحديد:

أي المنتجات المالية التالية التي تنوي مؤسستك عرضها في المستقبل؟

النوع: خيارات متعددة

التأمين المستند للمؤشرات

حالات الطوارئ/ الصدمات - قروض لأغراض التعافي بعد وقوع أحداث سلبية

إنتاج المحاصيل - تنوع المحاصيل، تناوب المحاصيل، إدارة العناصر الغذائية للمحاصيل

إدارة الطاقة - أجهزة التجفيف التي تعمل بالطاقة الشمسية/ أجهزة تجفيف المحاصيل التي تعمل بالطاقة الشمسية، الثلجات التي تعمل بالطاقة الشمسية لتخزين المنتجات

التحريج والحراثة الزراعية - اعتماد ممارسات الحراثة الزراعية، إعادة التشجير، التشجير

تحسين ممارسات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية - تعزيز إدارة مصائد الأسماك الساحلية والداخلية، تحديد مواقع المزارع المحسنة والتنبؤ بالطقس، تنوع سبل كسب العيش، تحسين ممارسات تربية الأحياء المائية

إدارة الثروة الحيوانية - تحسين إدارة أنشطة رعي الماشية، الإدارة الملائمة للسماد الطبيعي، تأمين الثروة الحيوانية، استخدام أنواع من الحراثة الزراعية، المكملات الغذائية، استخدام إضافات الأعلاف التي تُعدل إنتاج الميثان، تربية الحيوانات

إدارة التربة - الزراعة العضوية، زراعة أشجار في حقول المحاصيل، تحسين إدارة أنشطة رعي الماشية

إدارة النفايات - التسميد، صنع الورق، صناعة الزجاج، إنتاج الإيثانول، إنتاج الإضافات الإسمنتية، توليد الغاز الحيوي، إزالة المعادن الثقيلة، إنتاج السيليكا، إنتاج الصابون

إدارة المياه - جمع المياه، أنظمة الري، مضخات المياه بالطاقة الشمسية، تحسين أنشطة جمع مياه الأمطار والاحتفاظ بها

أخرى

لا شيء مما سبق

يُرجى التحديد:

ما السبب وراء عدم عرض مؤسستك لأي من هذه المنتجات؟

النوع: خيارات متعددة

إننا نعرض تمويل هذه المنتجات، ولكن دون تقديم قروض مخصصة

لسنا مهتمين بها

لسنا على دراية بهذه المنتجات المالية

انعدام الربحية

الطلب منخفض

لقد عرضنا بعض من هذه المنتجات في الماضي، إلا أننا توقفنا عن ذلك في الوقت الراهن.

الافتقار إلى المورد/ التكنولوجيا

أخرى

يُرجى التحديد:

برأيك، ما العوائق الرئيسية التي تحد من عرض هذه المنتجات؟
النوع: خيارات متعددة

انعدام الربحية
عدم وجود الطلب
التعقيد الشديد
انعدام الدوافع لدى الموظفين
محدودية معروض من التكنولوجيات/ الحلول/ الممارسات
الافتقار إلى أدوات إدارة البيانات
غياب التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين
نحتاج لمزيد من الدعم من جانب مستثمرينا.
نحتاج لمزيد من الدعم من جانب الحكومة.
أخرى

يُرجى تحديد أي تحديات إضافية:

محفظة المنتجات الخضراء

العدد المُقدَّر للعملاء العملاء الذين يتلقون منتجات مالية خضراء (بنهاية ٢٠٢١)

النوع: عدد صحيح

الحجم المُقدَّر للقروض الخضراء

النوع: خيار واحد

أقل من مليون دولار أمريكي

من مليون دولار أمريكي إلى ٢,٥ مليون دولار أمريكي

من ٢,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٥ مليون دولار أمريكي

من ٥ ملايين دولار أمريكي إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي

من ١٠ ملايين دولار أمريكي إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي

من ٢٠ مليون دولار أمريكي إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي

من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي

أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي

هل وضعت أي نوع من أنظمة الحوافز في شروط الائتمان على نحوٍ مختلفٍ عن بقية المنتجات المالية؟

النوع: خيار واحد

نعم

لا

لا أعرف

أيمكنك التعليق بشأن الحوافز المعروضة؟

هل أقامت مؤسستك تحالفات مع جهات فاعلة أخرى لعرض هذه القروض؟ (على سبيل المثال، مع مستثمرين، أو شبكات، صناديق استثمارية، أو مزودي المساعدة التقنية)

النوع: خيار واحد

نعم

لا

لا أعرف

من الشركاء الذين يدعموك في تنمية القروض الخضراء أو تنفيذها؟

ما مصادر التمويل التي تعتمد عليها مؤسستك لتوفير تمويل أخضر لعملائك؟

النوع: خيارات متعددة

الإيداعات

الاعتمادات الائتمانية للمستثمرين

البرامج الحكومية

المنح التمويلية القائمة على النتائج

تمويل الكربون

التمويل الجماعي

التعاون الإنمائي الدولي

أخرى

يُرجى تحديد أي مصادر تمويل أخرى:

السياق واللوائح التنظيمية

أهناك لائحة معينة في بلدك تُلزم مؤسستك على اتخاذ إجراءات بشأن الحماية البيئية؟
النوع: خيار واحد

نعم

لا

لا أعرف

أيمكنك التعليق بشأن هذه اللوائح التنظيمية؟

أهناك لائحة معينة في بلدك توصي بتقديم/تُقَدِّم مزايا لمؤسستك إذا اتخذت إجراءات بشأن الحماية البيئية؟
النوع: خيار واحد

نعم

لا

لا أعرف

أيمكنك التعليق بشأن هذه اللوائح التنظيمية؟

أهناك أي برامج للتمويل متناهي الصغر الأخضر في المنطقة تود المشاركة فيه؟ النوع: خيار واحد

نعم

لا

لا أعرف

أي واحد؟

الاستراتيجية

تتضمن الخطة الاستراتيجية الحالية لمؤسستنا مفاهيم الحماية البيئية أو القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.
النوع: خيار واحد

نعم، لدينا ذلك.

لا، ولكننا نسعى لذلك.

لا، ليس لدينا خطة حتى الآن لفعل ذلك.

لدى مؤسستنا شخص أو لجنة مسؤولة عن إدارة جميع الموضوعات البيئية النوع: خيار واحد

نعم، لدينا ذلك.

لا، ولكننا نسعى لذلك.

لا، ليس لدينا خطة حتى الآن لفعل ذلك.

تُعد مؤسستنا تقارير حول أدائنا البيئي وتقديمها إلى مجلس الإدارة والمستثمرين مرة كل سنتين على الأقل.
النوع: خيار واحد

نعم، لدينا ذلك.

لا، ولكننا نسعى لذلك.

لا، ليس لدينا خطة حتى الآن لفعل ذلك.

تنشر مؤسستنا تقارير علنية حول الأداء البيئي مرة كل سنتين على الأقل.
النوع: خيار واحد

نعم، لدينا ذلك.

لا، ولكننا نسعى لذلك.

لا، ليس لدينا خطة حتى الآن لفعل ذلك.

برأيك، ما التحديات التي يواجهها قطاع التمويل متناهي الصغر في بلدك عند تنفيذ جدول أعمال أخضر؟
النوع: خيارات متعددة

الافتقار إلى الدعم الحكومي

عدم وجود اللوائح التنظيمية المناسبة للاضطلاع بدور في التمويل الأخضر

نقص تمويل عمليات إطلاق منتجات جديدة

العمليات المعقدة المتعلقة باستخدام التمويل

ضعف الشبكات المحلية والافتقار إلى الشركاء المحليين

انخفاض الطلب على قطاع التمويل متناهي الصغر

مستويات التنافسية الكبيرة من البنوك التجارية

مستويات التنافسية الكبيرة من شركات الطاقة

ما الدعم الذي تحتاجه مؤسستك لتحديد استراتيجية بيئية؟

برأيك، ما نوع أصحاب المصلحة الذين يمكنهم دعمك بشأن تحديد استراتيجيتك البيئية وإدارتها؟
النوع: خيارات متعددة

السلطات المحلية
الجهات الحكومية
الهيئات التنظيمية
المستثمرون
الاستشاريون
وكالات التصنيف
الشبكات المعنية
المنظمات غير الحكومية

إدارة المخاطر البيئية (على المستوى المؤسسي)

أي الأنشطة التالية المتعلقة بإدارة المخاطر التي تنفذها مؤسستك في الوقت الراهن؟
النوع: خيارات متعددة

نجري تحليلاً للمخاطر البيئية المتعلقة بطلبات حصول عملائنا على القروض.
نُصنف طلبات الحصول على القروض وفقاً لتقييم المخاطر البيئية.
نجري تحليلاً للمخاطر البيئية المتعلقة بمؤسستنا.
نجري دراسات تقييمية للسوق بهدف فهم المستوى الذي تتوفر فيه موارد الطاقة والمياه النظيفة والصرف الصحي لعملائنا وكذلك مستوى الطلب على المنتجات الخضراء.
نرصد تأثيرنا السليبي على البيئة (انبعاثات الكربون، واستهلاك الكهرباء، واستهلاك الوقود، والنفايات، وغير ذلك).
نُقدم دورات تدريبية لموظفينا حول الممارسات اللازمة للحد من التأثيرات السلبية على البيئة أو تجنبها (أو حول كيفية تقليل النفايات، والحد من التلوث، واستخدام المياه والكهرباء على نحو فعّال، من بين أمور أخرى).
لا شيء مما سبق

ما المخاطر الرئيسية المتعلقة بتغيّر المناخ التي تواجهها مؤسستك في الوقت الحالي؟
النوع: خيارات متعددة

موجات الحر
موجات البرد
العواصف المدارية/ الأعاصير
الجفاف
هطول أمطار غزيرة
عواصف ثلجية
الانزلاقات الأرضية
انهيارات طينية
عواصف رعدية
الضباب الدخاني الكثيف (سحابة من الدخان الأسود والمائل للصفرة)
حرائق الغابات
محدودية فرص الحصول على المياه
محدودية فرص الحصول على الطاقة
لا نعرف أيًا من ذلك
ما المخاطر الرئيسية المتعلقة بتغيّر المناخ التي يواجهها عملائك في الوقت الحالي؟
النوع: خيارات متعددة

موجات الحر
موجات البرد
العواصف المدارية/ الأعاصير
الجفاف
هطول أمطار غزيرة
عواصف ثلجية
الانزلاقات الأرضية
انهيارات طينية
عواصف رعدية
الضباب الدخاني الكثيف (سحابة من الدخان الأسود والمائل للصفرة)
حرائق الغابات
محدودية فرص الحصول على المياه
محدودية فرص الحصول على الطاقة
لا نعرف أيًا من ذلك

أي الأنشطة التالية التي تخطط مؤسستك لتنفيذها؟

النوع: خيارات متعددة

نجري تحليلاً للمخاطر البيئية المتعلقة بطلبات حصول عملائنا على القروض.

نُصنف طلبات الحصول على القروض وفقاً لتقييم المخاطر البيئية.

نجري تحليلاً للمخاطر البيئية المتعلقة بمؤسستنا.

نجري دراسات تقييمية للسوق بهدف فهم المستوى الذي تتوفر فيه موارد الطاقة والمياه النظيفة والصرف الصحي لعملائنا وكذلك مستوى الطلب على المنتجات الخضراء.

نرصد تأثيرنا السليبي على البيئة (انبعاثات الكربون، واستهلاك الكهرباء، واستهلاك الوقود، والنفايات، وغير ذلك).

نُقدم دورات تدريبية لموظفينا حول الممارسات اللازمة للحد من التأثيرات السلبية على البيئة أو تجنبها (أو حول كيفية تقليل النفايات، والحد من التلوث، واستخدام المياه والكهرباء على نحو فعّال، من بين أمور أخرى).

لا شيء مما سبق

ما السبب وراء عدم تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر؟

النوع: خيار واحد

لسنا على دراية بهذه المفاهيم

لسنا مهتمين بها

الافتقار إلى وجود حوافز

الافتقار إلى أدوات ملائمة

أخرى

يُرجى التحديد:

برأيك، ما التحديات الرئيسية أمام تنفيذ ممارسات إدارة مخاطر على المستوى المؤسسي؟

النوع: خيارات متعددة

نقص المعرفة

الافتقار إلى أدوات ملائمة

تعقيد شديد في الموضوع

انعدام الدوافع لدى الموظفين

غياب التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين

أخرى

يُرجى التحديد:

إدارة المخاطر البيئية (على مستوى العملاء)

أي الأنشطة التالية المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى العملاء التي تنفذها مؤسستك في الوقت الراهن؟
النوع: خيارات متعددة

نُقدِّم أنشطة تدريبية لعملائنا حول ممارسات الحد من الآثار السلبية على البيئة أو تجنبها.
نُدعم عملائنا من أجل تنمية الأعمال التي تُعزز الممارسات أو المنتجات الخضراء.
نُعد عملائنا للتعامل مع الظواهر المناخية القاسية من أجل تعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.
نُقدِّم خدمات تهدف للاستجابة إلى الصدمات البيئية.
لا شيء مما سبق
ما الآثار السلبية الرئيسية على البيئة الناتجة عن أنشطة عملائك؟
النوع: خيارات متعددة

انبعاثات الكربون الناتجة عن الآلات ومعدات النقل والصناعات
سوء إدارة الأراضي
سوء إدارة المجاري المائية
سوء إدارة النفايات
إزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي
الزراعة الأحادية، والمبيدات الحشرية، وتدهور التربة
التلوث الناجم عن استخدام المواد الخام أو المواد الكيميائية في المياه والهواء والتربة
عملية التجديد غير المستدامة للمواد الخام
احتمال وقوع حوادث والانسكابات
زراعة القطع والحرق
لا نعرف أيًا من ذلك
العدد المُقدَّر للعملاء الذين يتلقون منتجات غير مالية خضراء (بنهاية ٢٠٢١)
تشمل المنتجات غير المالية الخضراء التدريب، والفعاليات الخاصة، والحلقات الدراسية، والمعارض، وغير ذلك. النوع: عدد صحيح
أي الأنشطة التالية المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى العملاء التي تخطط مؤسستك لتنفيذها؟
النوع: خيارات متعددة

نُقدِّم أنشطة تدريبية لعملائنا حول ممارسات الحد من الآثار السلبية على البيئة أو تجنبها.
نُدعم عملائنا من أجل تنمية الأعمال التي تُعزز الممارسات أو المنتجات الخضراء.
نُعد عملائنا للتعامل مع الظواهر المناخية القاسية من أجل تعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.
نُقدِّم خدمات تهدف للاستجابة إلى الصدمات البيئية.
لا شيء مما سبق
ما السبب وراء عدم تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر على مستوى العملاء؟
النوع: خيار واحد

لسنا على دراية بهذه المفاهيم
لسنا مهتمين بها
الافتقار إلى وجود حوافز
الافتقار إلى أدوات ملائمة
أخرى

برأيك، ما التحديات الرئيسية أمام تنفيذ ممارسات إدارة مخاطر على مستوى العملاء؟
النوع: خيارات متعددة

نقص المعرفة

الافتقار إلى أدوات ملائمة

تعقيد شديد في الموضوع

انعدام الدوافع لدى الموظفين

غياب التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين

أخرى

يُرجى التحديد:

الدعم

أهناك أي برنامج دولي أو وطني أو صاحب مصلحة يُقدّم الدعم لك بشأن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر؟
النوع: خيار واحد

نعم

لا

ما اسم البرنامج أو صاحب المصلحة؟

أدوات التقييم

أي من أدوات التقييم التالية التي تعرفها تركز على الأداء البيئي لمؤسسات التمويل متناهي الصغر؟
النوع: خيارات متعددة

أداة Green Index
أداة SPI4 (بما في ذلك البُعد البيئي)
المعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي (USSEPM) (المعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي
USSPM بما في ذلك البُعد Y)
أداة Alinus
مجموعة أدوات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) التي طورها بنك التنمية الهولندي (FMO)
أداة AFISAR - Agents for Impact
أدوات أخرى/ أدوات يستخدمها المستثمرون التابعين لنا
لا شيء مما سبق

أي من أدوات التقييم التالية استخدمتها خلال آخر 4 سنوات؟
النوع: خيارات متعددة

أداة Green Index
أداة SPI4 (بما في ذلك البُعد البيئي)
البعد البيئي Y للمعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي (USSEPM)
أداة Alinus
مجموعة أدوات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) التي طورها بنك التنمية الهولندي (FMO)
أداة AFISAR
أدوات أخرى/ أدوات يستخدمها المستثمرون التابعين لنا
لا شيء مما سبق

أي من أدوات التقييم التالية تخطط لتنفيذها في المستقبل؟
النوع: خيارات متعددة

أداة Green Index
أداة SPI4 (بما في ذلك البُعد البيئي)
البعد البيئي Y للمعايير الدولية الخاصة بإدارة الأداء الاجتماعي والبيئي (USSEPM)
أداة Alinus
مجموعة أدوات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) التي طورها بنك التنمية الهولندي (FMO)
أداة AFISAR
أدوات أخرى/ أدوات يستخدمها المستثمرون التابعين لنا
لا شيء مما سبق

هل تستخدم أي أداة أو إطار عمل آخر فيما يتعلق بالتمويل متناهي الصغر الأخضر؟ (على سبيل المثال، الأدوات التي يوفرها المستثمرون لدينا)

هل سبق لك المشاركة في أحد تصنيفات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية (ESG) خلال آخره سنوات؟
النوع: خيار واحد

نعم
لا

ما نوع التصنيف؟ وما اسم شركة التصنيف؟

معلومات عن المحفظة الاستثمارية

إجمالي عدد عملاء المؤسسة (بنهاية ٢٠٢١)

النوع: خيار واحد

أقل من ٥,٠٠٠ عميل
من ٥,٠٠٠ عميل إلى ٢٠,٠٠٠ عميل
من ٢٠,٠٠٠ عميل إلى ٥٠,٠٠٠ عميل
من ٥٠,٠٠٠ عميل إلى ١٠٠,٠٠٠ عميل
أكثر من ١٠٠,٠٠٠ عميل

حصة النساء المقترضات

النوع: خيار واحد

أقل من ٢٠٪
من ٢١٪ إلى ٤٠٪
من ٤١٪ إلى ٦٠٪
من ٦١٪ إلى ٨٠٪
أكثر من ٨٠٪

حصة العملاء من المناطق الريفية (تقدير) - يُرجى إدخال رقم من ٠ إلى ١٠٠ النوع: رقم عشري

محفظة القروض الإجمالية (بنهاية ٢٠٢١)

النوع: خيار واحد

أقل من ٢,٥ مليون دولار أمريكي
من ٢,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٥ ملايين دولار أمريكي
من ٥ ملايين دولار أمريكي إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي
من ١٠ ملايين دولار أمريكي إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي
من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي
أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي

متوسط حجم القرض (دولار أمريكي)

النوع: رقم عشري

محفظة القروض - القروض الفردية (بنهاية ٢٠٢١)

النوع: خيار واحد

أقل من ١ مليون دولار أمريكي
من ١ مليون دولار أمريكي إلى ٢,٥ مليون دولار أمريكي
من ٢,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٥ ملايين دولار أمريكي
من ٥ ملايين دولار أمريكي إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي
من ١٠ ملايين دولار أمريكي إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي
من ٢٠ مليون دولار أمريكي إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي
من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي
أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي

محفظة القروض - قروض الأعمال (بنهاية ٢٠٢١)

النوع: خيار واحد

أقل من ١ مليون دولار أمريكي
من مليون دولار أمريكي إلى ٢,٥ مليون دولار أمريكي
من ٢,٥ مليون دولار أمريكي إلى ٥ ملايين دولار أمريكي
من ٥ ملايين دولار أمريكي إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي
من ١٠ ملايين دولار أمريكي إلى ٢٠ مليون دولار أمريكي
من ٢٠ مليون دولار أمريكي إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي
من ٥٠ مليون دولار أمريكي إلى ١٠٠ مليون دولار أمريكي
أكثر من ١٠٠ مليون دولار أمريكي

PAR30

النوع: رقم عشري

هل يستخدم مسؤولي القروض لديك أدوات رقمية فيما يتعلق بطلبات الحصول على القروض؟

هل تخطط لتغيير نظم المعلومات الإدارية لديك خلال السنتين القادمتين؟

النوع: نص

المراجع

- [1] del Guayo, Iñigo et al. (Eds.) (2022) (Energy Justice and Energy. Law Oxford University Press. Online edition, Oxford Academic, 18 June 2020). Available [online](#).
- [2] Bergedieck, L. et al. (2017) Green Finance - A Bottom-up Approach to Track Existing Flows. IFC Report in partnership with the Germany's Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ)
- [3] Forcella, D. and Realpe Carrillo, N. European Microfinance Platform Action Group Green Inclusive and Climate Smart Finance (2022). Green Index 3.0 Mainstreaming Green Inclusive Finance. e-MFP Publications 2022.
- [4] Miller, H. (2022) Green Inclusive Finance: A Framework for Understanding How Financial Services Can Help Low-Income People Weather Climate-Related Risks. Center for Financial Inclusion Blog Post. Available [online](#), 2022.
- [5] The World Bank. Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa. MENA Development Report. Available [online](#), 2018